الباب الأول

صراع إمبراطوريات

ليست محاولة لكتابة التاريخ وإنما لقراءته!

الفصل الأول

الأعداء والأصدقاء

[١]

عندما توقف هدير مدافع الحرب الكبرى الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كان العالم بعدها قد أصبح شيئا أشد ما يكون اختلافا عما كان قبلها.

ولقد ساد على جبهات القتال فى الغرب والشرق سكون موحش، لا تقطعه بين الحين والحين غير صيحات الجنود المتشوقين للعودة إلى الوطن والبيت والأهل، وكانت الأصوات فى أغلبها مختنقة ومترددة، فلم يكن هؤلاء المتشوقون إلى العودة على ثقة بما سوف يجدونه حين يعودون.

وكانت احتفالات المنتصرين هستيرية تعكس القلق أكثر مما تعكس النشوة، وأما المنهزمون فقد كانت أصواتهم الجريحة أشبه ما تكون بآهة خلاص. تزيح عن صدرها كابوسا من الدم، رغم إحساسها أن كابوسا من الظلام فى انتظارها!

وعلى أى حال فقد كان «المجهول» هو الذى يجمع الكل فى ضبابه: المنتصرين على أمل فى «مجهول» لا يعرفون شكله، والمنهزمين على خوف من «مجهول» قد تسحقهم وطأته!

□

كانت كل الأنظار تحاول أن تستكشف ما وراء الأفق، وأما فى حدوده وعلى ساحات القتال نفسها، فقد كانت كل الأنظار تحاول أن تهرب مما حولها. لم يكن هناك من يريد فى تلك الساعات أن يحصى قتلى الحرب (٦١ مليونا من زهرة شباب

العالم) ولا جرحاها (٨٣ مليونا)، ولا أن يحصر الخسائر، وكانت فادحة، كما تبدو من صور العواصم الكبرى التى طالتها أسلحة الدمار الطائرة من قنابل وصواريخ، وأحالت معالمها الكبرى ومغانيها إلى حفائر وأطلال: كذلك كان حال لندن، وبرلين، ووارسو، وموسكو، وغيرها، وغيرها. لم ينج من عاصفة النار - على أوروبا - غير عاصمتين اثنتين هما روما وباريس. روما بسبب شفاعة بابا الفاتيكان وباريس بسبب مصادفة وجود جنرال ألمانى على رأس حاميتها رأى أن يتركها بغير قتال إكراما للجمال والفن والتاريخ!

□

ومن حول آفاق ساحات القتال كانت هناك متغيرات كبرى، لا يستطيع أحد فى تلك الأوقات أن يحسب مداها، أو حجم تأثيرها وسرعته.

لقد أدت الحرب وضغوطها وضروراتها وإمكانياتها إلى اكتشافات هائلة فى فن الحرب، بدأت بالثورة الإليكترونية (أجهزة «ألترا» لحل الشفرات)، والثورة الإدارية (تنظيم الإنتاج الحربى وتحركات الجيوش). وثورة الفضاء (الرادار والصواريخ)، ثم كان الختام قرب نهاية الحرب بثورة تفجير قوى الطبيعة ذاتها (القنبلة الذرية).

وأدت الحرب إلى انقلاب كامل فى موازين القوى الدولية، حين برز الدور المتميز لقوتين: الولايات المتحدة لأمريكية والاتحاد السوفيتى. كلاهما وقع عليه النصيب الأكبر فى صنع النصر، وكلاهما وقع عليه - بالتالى - النصيب الأكبر فى صنع السلام للزمان الجديد.

وأدت الحرب إلى ظهور أجهزة أخطبوطية جديدة، فلقد استلزم الجهد الشامل لتحقيق النصر أساليب من العمل الخفى وراء خطوط الأعداء بالتجسس والتخريب. وهذا على سبيل المثال ظهر «مكتب الخدمات الخاصة» برئاسة «آلان دالاس»، وهو الذى تحول فيما بعد إلى «إدارة المخابرات المركزية الأمريكية» برئاسة «آلان دالاس» نفسه حتى سنة ١٩٦١. وهكذا على سبيل المثال أيضا، ظهر الدور

المتميز للفاتيكان فى مجال جمع المعلومات إلى الدرجة التى جعلت الرئيس «جوزيب بروز تيتو» يقول كلمته الشهيرة «لقد كان هناك جاسوس داخل عباءة كل قسيس».
وهكذا على سبيل المثال كذلك، ظهر الدور الخطير للوكالة اليهودية فى عملية الاتصالات والتنظيم وراء خطوط القتال. كانت الأجهزة السرية الأمريكية تباشر نشاطها المهول بدعوى الأمن العسكرى والسياسى للعالم الحر. وكان الفاتيكان يباشر دوره بدعوى الأبوية الدينية للمسيحيين الكاثوليك. وكانت الوكالة اليهودية تباشر دورها بدعوى إنقاذ ضحايا العنصرية النازية التى حاولت «إبادة» الجنس اليهودى!!

وبالطبع فقد كان هناك مقابل سرى لهذا النشاط السرى على الناحية الثانية.
وهكذا استفحلت أجهزة خطيرة أظهرها جهاز «كى. جى. بى.». عين الكرملين الساهرة وأذنه الحساسة، ونظائر له عديدة فى الكتلة الشرقية، ليست أقل أهمية وإن كانت أقل شهرة!

ولقد بدا واضحا - حتى منذ تلك الأيام التى أعقبت نهاية الحرب مباشرة، وعلى وهج القنابل الذرية التى ألقيت على «هيروشيما» و«نجازاكى» - أن حروب المستقبل، وفى ظل الأسلحة الذرية، سوف تختلف عن حروب الماضى لأن ثورة الدمار المتفجرة من انفلاق الذرة أصبحت نقطة تحول فى تاريخ الصراع الإنسانى أخطر وأوسع وأعمق من أى قوة عرفتها البشرية من قبل، وهى على وجه اليقين فوق طاقة الاحتمال الإنسانى، والدليل أن جيوش اليابان استسلمت بعد قنبلتين اثنتين فى وقت كان لديها فيه أربعة ملايين جندى تحت السلاح! وإذن فإن حروب المستقبل - على الأرجح فى ذلك الوقت ويقينا فى عصرنا الراهن - سوف تدار بالأجهزة السرية.

صراع المصالح حر فتلك هى الطبيعة، وصراع السلاح مقيد فهذا شرط البقاء!

□

وعلى حواف ساحات القتال نفسه أطل شبح بدا مرعبا أمام كثيرين، ذلك أن

احتمالات نشوب أسباب للصدام بين المنتصرين فى الحرب التى انتهت راحت تنذر بإمكانية صراع جديد أصعب وأفدح؛ لأنه ليس صراع إمبراطورية فحسب، وإنما هو صراع عقائد إلى جانب القوة الإمبراطورية، ثم هو صراع يجرى لأول مرة فى التاريخ تحت ظل الأسلحة الذرية والنووية.

ولقد بدا أن الصدام الجديد يمكن أن يكون وحشيا.

أمواج المحيط الأطلنطى من ناحية تقذف إلى شواطئ غرب أوروبا بالقوافل بعد القوافل من الجنود والسلاح.

وسهول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى مفتوحة لجحافل بعد جحافل زاحفة فى اتجاه الغرب.

وبدا لوهلة أن برلين - عاصمة ألمانيا - قد تصبح بؤرة الصدام.

وكانت الإمبراطوريات القديمة - خصوصا بريطانيا التى وقفت وحدها أمام «هتلر» فى بدايات الحرب - تتصور أنه ما زال فى مقدورها أن تلعب دورا فى تشكيل مصائر العالم، لكن حقائق القوة راحت تؤكد نفسها، وكذلك حقائق العصر.

ومن ناحية حقائق القوة، فإن نظام الأمم المتحدة الذى أقامه المنتصرون لترتيب أحوال العالم بعد الحرب لم يلبث أن ظهر كنظام تحكمه - إلى حد بعيد - ثنائية التناقض بين قوتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وهو تناقض غائر إلى الأعماق لأنه مذهبى عقائدى، اقتصادى اجتماعى، سياسى عسكرى كل ذلك فى نفس الوقت.

لكن هذا التناقض لحسن حظ الإنسانية لم يكن مطلقا، فإن حقائق العصر راحت تقمع حقائق القوة، وتروض جموحها، ذلك أنه فى عصر الطاقة النووية تستحيل الحروب العالمية بين القوى الأعظم فيه، فالأسلحة النووية ليست مجرد قنابل أثقل عيارا مما كان قبلها، وإنما هى دمار غير مسبوق، وغير محدود، وغير محتمل...

وفى غياب إمكانية الحرب الساخنة، ظهرت أنواع أخرى من الحروب: الحرب الباردة، والحرب النفسية، والحرب الاقتصادية، والحرب السرية، ثم الحرب

المحدودة، وبالوساطة فى النقط الساخنة، وحيث تقف كل قوة من قوى القمة الدولية وراء طرف محلى فى حرب محدودة أو محصورة!

□

وبحدة التناقض على القمة الدولية، وفى نفس الوقت استحالة الحرب عليها أو حولها، فقد ظهر أن صراعات العالم وتناقضاته لابد لها أن تعبر عن نفسها بطرق مستحدثة ومبتكرة. فكلها لابد لها أن تأخذ فى حسابها اعتبارات جديدة، فيها طبيعة تركيب وتكوين كل واحدة من القوتين العظميين، ثم طائع العلاقات بينهما، ثم الأساليب الجديدة المتاحة لإدارة حركة تناقضاتهما، ثم المناخ الإقليمى والدولى الذى تتحركان فيه، ثم أدوات الصراع الممكنة فى إطار ذلك كله.

ولقد كان واضحا منذ البداية، أن أهم الصراعات التى تنتظر عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هى حركات الاستقلال والتحرر الوطنى، فى أقاليم شاسعة من آسيا وأفريقيا، تعيش فيها أمم وشعوب رزحت أزمنة طويلة تحت سيطرة الاستعمار التقليدى للإمبراطوريات القديمة - خصوصا بريطانيا وفرنسا - فهذه الأمم والشعوب حاولت منذ بداية القرن تقريبا أن تكافح من أجل استقلالها وتحررها، لكن موازين القوى لم تكن لصالحها. فمن ناحية، كانت الإمبراطوريات المسيطرة أقوى وأعتى، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الإمبراطوريات وجدت أصدقاء وشركاء محليين على استعداد لقبول قدر من السيطرة الأجنبية فى مقابل قسط من الغنائم الوطنية.

كان هذا هو الحال ابتداء من مهراجات الهند، إلى مشايخ الشرق، إلى أمراء مصر.

وفى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الشعوب، وعند القواعد، كانت هى التى تحركت، وكانت هى طالبة الحرية السياسية والاجتماعية، وبالنسبة لهذه الجماهير عند القواعد، فقد كانت الحرب هى التى أيقظتها بأفكارها وأحلامها ومبادئها. ثم بمعاركها بروقا ورعودا وزلازل!

ولقد أتاحت أساليب القتال وراء الخطوط، وعمليات التدمير والتخريب فى الجبهات الداخلية فرصا جديدة للمقاومة، وساعدت عليها الاستعمالات الطارئة للأسلحة الصغيرة، كالرشاشات والقنابل والألغام، فقد ثبت أنها قادرة على إزعاج أقوى الجيوش، والنفاذ إلى أعصابها، والفتك بها، بمثل ما تستطيع الفيروسات غير المرئية أن تنفذ إلى أصح الأبدان فتآكلها بالعلل المستعصية على العلاج.

ولقد وجدت حركات الاستقلال والتحرر الوطنى مسرحا مواتيا.

فقد كانت القوى الجديدة المتحفزة للسيادة على العالم تسعى لإزاحة السيادة القديمة عنه، وهكذا فإن الإمبراطوريات القديمة كان عليها أن تدافع عن مصالحها، ليس فقط ضد القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال والتحرر، ولكن كان عليها أيضا أن تواجه دعاوى بأحقية إرثها، وسلبها ما تمكنت منه قرونا طويلة.

يضاف إلى ذلك أيضا أن القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال والتحرر كانت قد نفضت عن نفسها أسطورة تفوق الرجل الأبيض، فإن انتصارات اليابان المذهلة (أواخر سنة ١٩٤١ وطوال سنة ١٩٤٢) - وهى بلد آسيوى - أظهرت إلى حد بليغ فى دلالته أن الرجل الأبيض ليست لديه خواص متميزة منحتها السماء له، ونسيت أن تمنحها لغيره.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن المقاومة الوطنية الإندونيسية بقيادة «أحمد سوكارنو» رفضت أن تسمح للإمبراطورية الهولندية بأن تعود إلى إندونيسيا بعد هزيمة اليابان.

لقد تشجعت الثورة الإندونيسية بحقيقة أن هولندا التى احتلتها ألمانيا أثناء الحرب، ثم طردتها اليابان من مستعمراتها فى جزر الهند الشرقية - بما فيها إندونيسيا - لم تعد تلك القوة التى تستطيع إملاء شروطها عى شعب تعداده سبعون مليونا، يعيشون فى ثلاثة آلاف جزيرة.

وحمل الإندونيسيون أسلحة صغيرة وقنابل وألغاما، وراحوا يضربون القوات الهولندية العائدة.

وكان وراءهم رأى عام واسع فى العالم على استعداد لأن يلتفت ويرى، ويفهم ويتعاطف!

ثم كان لديهم تشجيع من قوى عالمية كبرى جديدة تطمح إلى إرث هولندا (وغير هولندا) ذات يوم!

إضافة إلى ذلك، فقد كان المزاج السائد فى العالم غير مستعد لقبول منطق أن الحرب العالمية الثانية كلها جرت لمجرد إتاحة الفرصة لقوى استعمارية من الدرجة الثانية والثالثة؛ لكى تعود إلى تثبيت مواقع سيطرتها القديمة، فليس من أجل ذلك عانت البشرية أكبر مجزرة للبشر عرفها التاريخ!

وهكذا كانت إندونيسيا أول بلد يقاوم وينجح فى الظروف العالمية الجديدة، وكانت الهند على الطريق، وكانت الموجة التحررية تندفع غربا إلى الشرق الأوسط!

□

ولم يكن العالم العربى بعيدا عن هذه الصورة، بل إنه كان فى القلب منها تماما.

[٢]

كان العالم العربى فى القلب من ذلك كله بحكم موقعه الجغرافى، على ملتقى البحار والقارات، وفى منتصف المسافة بين المحيطات. وكان العالم العربى فى القلب من ذلك كله بحكم التاريخ الذى كان الشرق الأوسط بؤرته، ولا أدل على ذلك من واقع أن الرسالات السماوية الثلاث نزلت فيه. وكان العالم العربى فى القلب من ذلك تماما بحقيقة أنه كان مرشحا لأن يصبح أهم الجوائز فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإضافة إلى موقعه فى الجغرافيا والتاريخ، كانت حقائق القوة الجديدة قد جعلته أهم ميدان للصراع فى العصر الحديث، فقد بدأت ثرواته الطائلة تفصح عن مكنونات سرها، وفى عالم يعيش - سلاما وحربا - على المحركات، فإن موارد الطاقة أصبحت أهم عناصر القوة. إضافة إلى ذلك، فإن العالم العربى أصبح ميدانا مفتوحا

للصراع، بحكم أن تقسيم مناطق النفوذ فى «مؤتمر يالطا» (فبراير ١٩٤٥) لم يستطع أن يقطع فى أمره برأى، فقد كان وضعه حساسا بالنسبة للعملاقين المنتصرين فى الصراع العالمى الكبير.

فبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كان حساسا بحكم العلاقات التقليدية التى ربطت بعض بلدانه بإمبراطوريات الغرب القديمة (بريطانيا بمصر والعراق وفلسطين والسودان والخليج. وفرنسا بسوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر)، وكان حساسا بالنسبة للولايات المتحدة مباشرة بحكم موارد البترول فيه (خصوصا السعودية)، إلى جانب أهميته فى المواصلات البحرية والجوية للقوة الإمبراطورية الجديدة. ثم أضيف إلى أسباب الحساسية فيما بعد سبب لم يلبث أن تقدمها جميعا بسرعة فائقة، وهو سبب قيام وضمان أمن وقوة إسرائيل!

ومن ناحية ثانية، فإن العالم العربى كان حساسا بالنسبة للاتحاد السوفيتى، فموقعه الجغرافى تحت بطن الاتحاد السوفيتى مباشرة، إلى جانب أنه الطريق الطبيعى والأقرب إلى المياه الدافئة فى الخليج والمحيط الهندى، ثم إن الاتحاد السوفيتى شأنه شأن كل قوة عظمى فى التاريخ تواجه خصما عنيدا يحاول حصارها، كان عليه أن يكسر طوق الحصار، وأن يمنع عن خصومه ما يتمتعون به من ميزات كخطوة أولى، ثم يحاول أن يحصل على هذه الميزات لنفسه كخطوة ثانية.

□

وكان العالم العربى قد تأثر أكثر من غيره من مناطق الدنيا بتجربة الحرب العظمى، فقد أيقظته حركة الجيوش الزاحفة على أرضه، ثم نبهته الأفكار الزاحفة قبل الجيوش وبعدها، وكان فى وجدانه مشروع أمة بين المحيط والخليج، تجمع أهل الثقافة الواحدة، واللغة الواحدة، والامتداد الجغرافى المتصل، وروابط المصلحة والأمن، وكلها مقومات طبيعية لكيان أمة، لكن الأمل كان مدفونا تحت ركام تاريخ طويل مأساوى فى معظم ظروفه وثقيل، خصوصا فى القرون الأخيرة من الاضمحلال والتخلف.

كان العهد قد بعد بالرسالة المحمدية، التى كانت فى جوهرها دعوة مقدسة إلى الحرية والعدل والوحدة. وكذلك كان العهد قد بعد بزمن الخلفاء الراشدين وقيمه العظيمة، ومثله الإنسانية الرائعة، وتحولت الرسالة مع الأمويين إلى إمبراطورية نسى فيها أعظم ما نسب إلى محمد، وهو قوله منقولا عن الإمام الشاطبى بأنه «حيث وجدت المصلحة فهناك شرع الله»، فأصبحت مصلحة الأمة حيث تكون مصلحة الأمير وملكه وأمنه وأسرته. وسقطت إمبراطورية الأمويين لتليها إمبراطورية العباسيين، ثم سقطت هذه الإمبراطورية بدورها، وتحولت إلى ممالك صغيرة متناثرة تحاول كل منها أن تقلد البذخ الإمبراطورى القديم، دون أن تكون لديها وسائله.

وكانت الأمة أعظم من حكامها، فإن شعوبها أعطت كل ما لديها من تراث، فكان من حصيلته ظهور حضارة إسلامية - عربية، أبدعت وتفوقت، لكن الأمراء اضطهدوا العلماء والفقهاء، وخافوا منهم، ولم يتركوا حولهم غير الشعراء يغنون لهواهم، فإذا ابتعدوا عنه قطعت أرزاقهم أو قطعت رقابهم.

ولم تكن الشعوب العربية قد وضعت فى الحضارة الإسلامية العربية كل تراثها فحسب، وإنما أضافت إليه أيضا كل ما ترجمته، وحصلته من تراث حضارات أخرى خارج المنطقة كحضارة الإغريق والرومان، لكن طبائع السلطة والاستبداد لم تترك هذا الثراء الحضارى العظيم يزدهر على الأرض التى أنبتته ورعته، وإنما ضغطت عليه حتى راح يبحث لنفسه عن ملجأ يهرب إليه، وفيما بعد وجد طريقه إلى الأندلس، حيث أخذته أوروبا عنوة، وإلى إيطاليا حيث استوعبه عصر النهضة.

وكانت طبائع السلطة والاستبداد فى العالم العربى قد تركته مفتوحا لظاهرة من أغرب ما عرف التاريخ، وهى الظاهرة المملوكية. شعوب تذهب إلى أسواق الرقيق لكى تشترى من هناك من تؤمرهم على مقاديرها، تقدم لهم الطاعة، وتأخذ فى مقابلها الهوان.

ولم يخل الأمر بالطبع، حتى فى عصور المماليك، من استثناءات للقاعدة، فقد

جاءت المصادفات من بينهم بسلاطين عظام (كـ «الظاهر بيبرس» مثلا)، لكن المصادفات لا تضع قاعدة ولا تقيم نظاما. ولم تكن هناك فى العصور المملوكية قاعدة، ولا كان هناك نظام. أمير لا يعرف لغة شعبه، ولقد تعلم دينه على كبر، فتظاهر أمام الناس بأكثر مما كان فى قلبه، وبالتالى فهو لم يستشعر ثقافتهم ولا فنونهم، فضلا عن حاجاتهم ومطالبهم. ولم يكن هناك استمرار لدولة، فكل مغامر دولة فى حد ذاته. وضاع الاستقرار الاجتماعى، ومعه ضاع التراكم الاقتصادى والحضارى، وهما أساس ثروات الأمم وعزها وبقائها.

وكانت آخر وقفة مملوكية مؤثرة هى الوقفات العظيمة ضد التتار والصليبيين. وكان الصليبيون أذكى، فقد استوعبوا درس الصراع، وانسحبوا لكى يعودوا فيما بعد أكثر قدرة وخبرة. وحين انهارت دولة الإسلام فى الأندلس، وانهارت فى نفس التوقيت تقريبا دولة أمراء المغول المسلمين فى الهند، بات محققا أن محاولات تطويق العالم العربى قد بدأت، فقد سقط الجناحان، وبدأ الهجوم على القلب.

وتقبل العالم العربى دولة آل عثمان راضيا، وأعطاها الخلافة، على وهم أن هذا الجنس الجديد القادم من أواسط آسيا، والذى اعتنق الإسلام هو جنس محارب مقاتل يستطيع على الأقل أن يحمى ديار العروبة والإسلام من غارات المغيرين الأوروبيين.

ثم اكتشف العالم العربى أنه نام على وهم ليصحو على كابوس.

□

كان النظام العثمانى - نظام الخلافة - هو آخر نظام شرعى - بالرضا والقبول - ساد المنطقة وأدار أمورها، من القرن السادس عشر إلى بدايات القرن العشرين. وكان عجزه قد تبدى فى الواقع منذ أوائل القرن التاسع عشر، حين ترك دول أوروبا تغير على الشواطئ العربية بدعوى حماية طرق التجارة إلى الهند. وكانت ذروة المأساة فى مصر التى تركت وحدها أمام جيوش نابليون مرة، ثم تركت وحدها مرة أخرى أمام أساطيل الملكة فيكتوريا.

ثم جاءت هزيمة الخلافة وحلفها مع ألمانيا القيصرية فى الحرب العالمية الأولى بمثابة تأكيد نهائى بأن المقدمات قد وصلت إلى نتائجها المحتومة، وجلست بريطانيا مع فرنسا، حتى قبل أن تتوقف معارك الحرب العالمية الأولى لاقتسام تركة الخلافة، خصوصا فى العالم العربى، وجرى توقيع معاهدة «سايكس - بيكو».

مصر والعراق وفلسطين والسودان وشبه الجزيرة العربية من نصيب بريطانيا.

وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر من نصيب فرنسا.

وفوق ذلك - وقبله - فهناك وعد من بريطانيا ليهود العالم، ممثلين فى «روتشيلد»، بوطن قومى لليهود فى فلسطين.

وكان أمراء العرب على استعداد للقبول، وكانت شعوبهم غائبة: المشايخ يحلمون بالسلطنة - والسلاطين يحلمون بالملك.

وكانت القوة المسيطرة الجديدة على استعداد لأن تعطيهم ما يطلبون، فالألقاب كلها كلمات على ورق ومظاهر للأبهة ليست وراءها قدرة، طالما أن الحقائق الاقتصادية والعسكرية موجودة، حيث يراد لها أن تكون.

وبدون تجن على أحد، فإنه يمكن القول بأن أوضاع السلطة والحكم فى المنطقة كلها فى تلك الفترة كانت أوضاعا تفتقر إلى الشرعية بمعناها الصحيح، المعنى البسيط للرضا والقبول الطوعى.

كانت السلطة فى واد والناس فى واد آخر. والحقيقة أن الناس وسط ما كانوا فيه من دوار راحوا يبحثون عن أنفسهم فى هذا الزحام كِله، وكانت بداية بحثهم عن هوية.

وتنازعتهم الحيرة بين خيارات راحت تدعوهم إليها:

هل يعودون إلى الخلافة، أو شيء قريب منها؟ - وكانت دعوة يؤيدها السلاطين

بالدرجة الأولى، فقد راودت أحلام السلطان «أحمد فؤاد» فى مصر، والسلطان «عبد العزيز آل سعود» فى الرياض، والشريف «حسين» أو أبناؤه خصوصا فى بغداد. وبالطبع فقد كان فى ضمير كل واحد من هؤلاء أنه الأحق: أولهم بدولته، والثانى بسيفه، والثالث بصداقاته!

هل يطلبون الوحدة العربية؟ - وكيف السبيل إلى إقامتها - مع توافر أسسها - فى ظل حدود مقسمة وسيطرة أجنبية متحكمة، وأمراء لهم مصالحهم وأطماعهم - ولهم أيضا مخاوفهم من يقظة شعوبهم تسألهم عن مصدر شرعيتهم وسلطتهم؟

هل يطالبون بالاستقلال لكل شعب؟؛ لكى تسهل المعركة بتحديد ساحاتها وتجزئتها، فإذا ما حصلوا على الاستقلال انفتحت أمامهم أبواب الاختيار الحر لمستقبلهم ومصيرهم؛ وسهل عليهم أن يواجهوا قوى السيطرة من الخارج والاستغلال من الداخل؟

□

كان قيام ونجاح ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر حاسما فى إظهار أن العالم العربى استقر على الخيار الأخير وهو خيار التجزئة: الاستقلال الوطنى لكل شعب. وفيما بعد الاستقلال يكون لكل حدث حديث.

كانت مصر بحكم ظروف تاريخية عديدة (تحملها مسئولية صد التتار، وصد الصليبيين، وحماية دار الإسلام بقلعة الأزهر العتيد)، وبحكم ظروف مستجدة (انسلاخها العملى عن الخلافة بعد الحملة الفرنسية، وتأثرها بتيارات الفكر الأوروبى فى القرت التاسع عشر، ونمو طبقة متوسطة وطنية تعتمد على ملكية الأرض الزراعية) أقرب الكل إلى مطلب الاستقلال، وكان متعلموها ومثقفوها وشعراؤها وفنانوها من أبناء الطبقة المتوسطة وما حولها، قد استطاعوا خلق طليعة متقدمة قادرة على تحمل مسئولية الخطى الأولى نحو المطالبة بالاستقلال والعمل من أجله.

وكان هؤلاء جميعا هم الذين قادوا ثورة سنة ١٩١٩ المطالبة بالاستقلال.

وأصبح الاستقلال مطلبا لكل شعب عربى. لكن الحدود السياسية الجديدة لم تكن عائقا أمام الحقيقة التاريخية الأبعد والأعمق، وكان التعليم والثقافة والشعر والفن هى الطاقات القادرة على القفز فوق حدود التجزئة السياسية المرسومة على الأرض. وهكذا، وفى فترة ما بين الحربين، كانت هذه الطاقات (التعليم والثقافة والشعر والفن) هى قوة الوحدة الفاعلة بين شعوب الأمة العربية.

وأصبح «أحمد شوقى» أميرا للشعر العربى، و«طه حسين» عميدا للأدب العربى، و«خليل مطران» شاعرا للقطرين (مصر والشام، وهما أساس كل عمل وحدوى عربى)، وأصبحت «أم كلثوم» مطربة الشرق، ثم إن الصحافة المصرية أصبحت صحافة كل العرب، ولقد جمعت بالفعل على صفحاتها كل العرب، وساهم بالفضل رجال من أمثال «زيدان» و«تقلا» وغيرهما. جاءوا من كل أرجاء العالم العربى إلى الوطن الذى كان أسبق من غيره بحكم الظروف إلى تحمل مسئولية دور طليعى عربى كان مرجوا وكان مطلوبا.

وفى هذا المناخ بدأت مقدمات الحرب العالمية الثانية. ومن سوء الحظ أن الطبقة المتوسطة المعتمدة على ملكية الأرض فى مصر، وكذلك طلائعها من المثقفين كانت أضعف من مواجهة الاستعمار البريطانى فى مصر مواجهة جسورة ومستمرة، فلقد اكتفت هذه الطبقة بمشاركة السيطرة الأجنبية فى السلطة الداخلية، بما يصاحب السلطة من حراك اجتماعى، وزاد الضغط الخارجى عليها مع مقدمات الحرب العالمية الثانية وظهور الفاشية والنازية، ومع تزايد الضغط فإنها وصلت إلى شبه استسلام، وكانت صكوك الاستسلام معاهدات غير متكافئة من نوع معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعتها مصر.

وفى هذا الجو المفعم بخيبة الأمل انفجر بركان الحرب العالمية الثانية.

□

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت أوضاع المنطقة العربية غاية فى الغرابة.

بعض الأجزاء البعيدة عن ميادين القتال بدت هادئة، كشبه الجزيرة العربية.

لكن بعضها الآخر لم يكن هادئا؛ لأن وهج نيران الحرب راح يرفع درجة الحرارة فيها بحكم القرب من ميادين القتال:

□ **العراق** مثلا كان فى حالة سخونة مفاجئة تعقبها برودة مفاجئة لقربه من إيران التى دخلتها جيوش الحلفاء (الإنجليز من الجنوب والروس من الشمال)، وتصور بعض ضباط جيش العراق ممن أطلق عليهم وصف «المربع الذهبى» أن الفرصة سانحة، فثاروا وجاءوا بـ«رشيد عالى الكيلانى» رئيسا، فإذا الإنجليز يغزون العراق مرة ثانية وسط الحرب لإخضاع بغداد!

□ **سوريا** مثلا كانت فى حالة سخونة مفاجئة تعقبها برودة مفاجئة؛ لأن فرنسا كانت تحتلها، وبعد استسلام فرنسا حاولت ألمانيا التى احتلت باريس نفسها أن تجد لنفسها موطئ قدم فيها، ومرة أخرى زحفت بريطانيا بالجيوش عليها لاحتلالها.

□ وأما فى **مصر** - مثلا - فقد كانت الصورة أكثر تعقيدا!

كانت مصر منذ توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ تحكم طبقا لنظرية الكرسى ذى القوائم الثلاثة التى وضعها السير «مايلز لامبسون». كان السير «مايلز لامبسون» قد بدأ عمله فى مصر مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر سنة ١٩٣٥، وظل فيها حتى سنة ١٩٤٥، وكانت نظريته فى الكرسى ذى القوائم الثلاثة ترى بأن ممارسة لعبة الحكم فى مصر تستند إلى ثلاث دعائم[(١)]: السفارة البريطانية أولا وبالطبع، ثم القصر الملكى ثانيا، ثم الرأى العام المصرى ممثلا فى ذلك الوقت بحزب الوفد، أو أحيانا وعلى سبيل التجاوز، بأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة) التى لم يكن لها سند فى الواقع غير القصر، فى حين كانت السفارة البريطانية أقرب إلى الوفد باعتبار أن قيادته هى التى وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦، ثم إنه بوصفه أكثر الأحزاب استنادا إلى قاعدة واسعة فى الرأى العام المصرى يعتبر أكثرها قدرة على توجيه المشاعر فى مصر إلى تأييد الإنجليز خصوصا فى ظروف الخطر.

---

(١) رجاء مراجعة الوثيقة رقم (٤) فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب.

وفى بداية الحرب فإن العلاقات بدت متوترة إلى درجة معبأة بالنذر بين القوائم الثلاثة:

فالسفارة البريطانية من ناحية كان يهمها - ومعركة من أهم معارك الحرب تدور على الحدود المصرية الليبية بين الجيوش البريطانية من ناحية وبين القوات الإيطالية من ناحية - أن تكون مصر كقاعدة خلفية للمعركة فى وضع متين ومستقر.

والقصر الملكى - والملك «فاروق» فيه - لم يكن على ثقة بأن النصر فى الحرب سيكون لبريطانيا وحلفائها، ومن ثم فإنه راح يغازل دول المحور، ويقيم اتصالات معها، عن طريق طهران أحيانا، وعن طريق أنقرة أحيانا أخرى. وكانت دعواه ودعوى مستشاريه أنه يريد تأمين مستقبل مصر بعد الحرب إذا انتصر الألمان ومحورهم.

وكانت أحزاب الأقلية فى الحكم، لكن الوفد كان فى موقف الغاضب الصاخب يهاجم الإنجليز حينا ليلفت نظرهم، ويهادنهم حينا آخر ليعطيهم الإحساس بأنه مستعد، وبأنه قادر وقابل وملتزم بما لا يستطيعه القصر، وبما لا تملكه أحزاب الأقلية.

ووصل الموقف إلى درجة الأزمة حين قرر «هتلر» أن حلفاءه الإيطاليين يصلحون لنحت التماثيل فى روما وفلورنسا، ولكنهم لا يعرفون علوم الحرب وفنون القتال خصوصا فى الصحراء، وبالدور الهام فيها للمدرعات والطيران. وهكذا فإنه أرسل ما أسماه «الفيلق الأفريقى الألمانى» إلى ليبيا، وعين على رأسه أحد أبرز النجوم من قواده وهو الجنرال - والماريشال فيما بعد - «أروين روميل». وبمجىء «روميل» إلى معركة الصحراء، واندفاعاته الأولى عبر الحدود المصرية، وصل الخطر على الجيوش البريطانية فى مصر - وعلى موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط كله - إلى ذروته.

□

عند ذروة الخطر وجد السير «مايلز لامبسون» - السفير البريطانى فى مصر - أنه

لا يستطيع أن ينتظر أكثر مما انتظر على مناورات القصر، أو تململ الوفد، أو تهافت أحزاب الأقلية التى كانت فى الحكم (الأحرار الدستوريين والسعديين فى وزارة ائتلافية تحت رئاسة سياسى مستقل هو «حسين سرى» (باشا))، وهكذا فإنه فى اليوم الثانى من شهر فبراير ١٩٤٢ أخطر رئيس الديوان الملكى بأنه أصبح يرى ضرورة أن يقوم الملك «فاروق» باستدعاء «مصطفى النحاس» (باشا) - رئيس الوفد وزعيم الأغلبية - وتكليفه برئاسة الوزارة؛ لأن الأوضاع العسكرية على الجبهة الغربية فى الصحراء لم تعد تحتمل.

ويوم الثانى من فبراير حاول الملك «فاروق» أن يكسب الوقت فتظاهر بإجراء مشاورات مع عدد من الساسة من أحزاب مختلفة، ولكن السير «مايلز لامبسون» كان جادا بأكثر مما قدر الملك ومستشاروه.

وصباح يوم الرابع من فبراير بعث السير «مايلز لامبسون» إلى رئيس الديوان الملكى «أحمد حسنين» (باشا) بإنذار نهائى كان نصه «**إذا لم أعلم قبل السادسة مساء اليوم أن الملك فاروق قد كلف مصطفى النحاس (باشا) بتشكيل الوزارة، فإن الملك فاروق يتحمل تبعة ما يحدث**»!

ولم يكن القصر على استعداد للاستسلام ببساطة، وقام الملك بدعوة عدد من رؤساء الأحزاب بما فيهم «النحاس» إلى القصر ليعرض عليهم نص الإنذار البريطانى حتى يشيروا عليه بما يرون، وفى اجتماع القصر جرت المحاولة لإحراج «النحاس» كى لا يقبل تشكيل الوزارة فى هذه الظروف، وعلى أسنة الحراب البريطانية على حد قول رئيس السعديين «أحمد ماهر» (باشا). **لكن «النحاس» كان على استعداد للقبول بتشكيل الوزارة، فقد بدا له الموقف الدولى العام أخطر من أى مناورة حزبية أو سياسية.**

وعند الغروب - وكان الملك يواصل «مشاوراته» - قام السير «مايلز لامبسون» بتوجيه حملة عسكرية بريطانية أحاطت بالقصر الملكى فى عابدين، ثم توجه بنفسه إلى هناك ومعه الجنرال «سى. ستون» رئيس البعثة البريطانية فى مصر، ودخل

باب القصر متوجها إلى مكتب الملك، وحين حاول أحد الأمناء منعه من الدخول أزاحه بيده جانبا، ودخل إلى المكتب حيث كان الملك ورئيس ديوانه، ثم دفع أمامه بوثيقة تنازل عن العرش لأنه لم يستجب لإنذاره. وانهار الملك «فاروق» وكاد يوقع على التنازل لولا تدخل رئيس الديوان «أحمد حسنين» الذى أظهر استعداد الملك المتأخر لقبول الإنذار البريطانى، وتلقف الملك الفرصة، وبدأ يتراجع، وبدا أن السفير البريطانى على استعداد لأن يمنح ملك مصر - أو «الولد» كما كان يسميه - فرصة أخرى، وكانت وجهة نظره، كما شرحها فى تقرير كتبه لوزير خارجيته «أنتونى إيدن» بعد انتهاء المشهد، «لقد وجدت الولد فى حالة يرثى لها، وخطر لى أنه ليس هناك ما يدعونا الآن بإلحاح إلى كسر واحدة من قوائم الكرسى الثلاثة التى يقوم عليها تركيب السلطة فى مصر».

وكان أن استدعى الملك «النحاس» (باشا) بعد خروج السفير البريطانى وكلفه بتشكيل الوزارة كما يشاء تحت رئاسته.

□

ولقد اختلف الدارسون - ولا أقول: المؤرخون[1] - لأننا لا نعرف بعد فى مصر الحديثة مؤرخين بالمعنى الحقيقى للكلمة - فى تكييف وقائع ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها.

---

(١) أكثر من اشتهر بالتأريخ فى مصر فى العصر الحديث هو الأستاذ «عبد الرحمن الرافعى»، والحقيقة أن الأستاذ «الرافعى» بذل جهدا ضخما فى الرصد والتسجيل، ولكنه لم يكن مؤرخا بالمعنى الدقيق للكلمة، فلم تكن تلك صناعته، ولا كانت الوثائق متاحة أمامه، ثم إنه كان منحازا الوجهة نظر معينة فى السياسة المصرية بوصفه قطبا كبيرا من أقطاب الحزب الوطنى، ومع ذلك فإن جهده فى جمع صورة عامة لتاريخ مصر الحديث يبقى جهدا عظيما يستحق الإعجاب والاحترام.

ولقد تورط آخرون ممن انتسبوا إلى التاريخ، فإذا كثيرون منهم أطراف فى معارك سياسية أو صحفية، لا علاقة لها البتة بموضوعية التاريخ وعلميته.

ثم إن آخرين درسوا التاريخ مسطحا بعيدا عن التضاريس الاجتماعية والطبيعية، ولم يكتفوا بالتحقيق والتحليل والتوثيق، وإنما أطلقوا أحكاما عامة، تركت أشرعتها للرياح توجهها حيث تشاء.

ومع أن التعميم بالقطع خطأ فقد كان هناك - بعد هذا كله - من حاولوا بالصدق فاستحقوا ثوابه!

من ناحية فإن القصر الملكى وأصدقاءه كانوا على استعداد لتسجيل هذا اليوم، باعتباره نهاية الوفد كحزب وطنى، ونهاية «النحاس» كزعيم شعبى، وتعرض «النحاس» نتيجة لذلك لحملة ضخمة (أحسبها من وجهة نظرى، وبعد مراجعة للمتاح من وثائق الحادث ووقائعه المؤكدة، حملة تنطوى على الكثير من التجنى).

ومن ناحية أخرى فإن الوفد وجماهيره كانوا على استعداد لتسجيل هذا اليوم باعتباره عملية ردع لسلطة القصر (وقد أختلف أيضا مع وجهة النظر هذه والدليل أن الملك أقال وزارة «النحاس» قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، وعندما بدا لوزير الخارجية البريطانية العمالى الجديد «أرنست بيفن» أن سلطة القصر أكثر دواما من سلطة أى حزب فى مصر، وهكذا أعطى الضوء الأخضر للإقالة).

وهناك بين الدارسين من وضعوا على هذا اليوم بأكثر مما يحتمل، إذ اعتبروه نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث، قادها من ٤ فبراير ١٩٤٢، عبر عشر سنوات، إلى يوليو ١٩٥٢ على تصور أن التحرك السياسى فى الجيش الثانى بدأ فى ذلك اليوم حين انتصر الضباط الشبان للملك قائدهم الأعلى، فبدأوا عملهم السرى فى صفوف الجيش. وربما كان هذا التصور صحيحا بالنسبة لبعض الضباط الشبان حتى بين الذين اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، **لكن الواقع أن هؤلاء لم يكونوا القيادة الحقيقية لحركة الضباط الأحرار التى قادت الثورة. ولقد استفزت مشاعر هؤلاء الضباط بمهانة الحادث، لكن تطورات الأمور فى مصر ما لبثت أن صرفت اهتمامهم إلى مواقع أخرى.**

ويمكن أن يقال - باطمئنان - وبصفة عامة - إن كل ما حدث فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ كان بالفعل مهانة موجهة إلى مصر، لكنها لم تكن الأولى ولا كانت الأخيرة، فقد كان الشعور بالاستعلاء دائما من السمات الغالبة لدى ممثلى السياسة البريطانية فى مصر: معتمدين أو مندوبين ساميين أو سفراء منذ أول يوم فى الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢، وحتى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتلك طبائع العلاقات بين طرف قوى مستكبر بقوته وبين طرف ضعيف لم يستطع أن يحزم أمره. ولم يكن فى استطاعة شرائح الطبقة المتوسطة المعتمدة على ملكية الأرض

الزراعية التى حكمت مصر - مع الإنجليز والقصر - قبل الثورة أن تحزم أمرها على شىء، فلقد رضيت بالحركة على الهامش السياسى والاقتصادى، دون المخاطر التى تجلبها مواجهة الأمور بحزم، خصوصا فى ظل موازين القوى الدولية التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية.

وليست هناك صورة للمهانة أوضح - وربما أوقح - من الصورة التى يرسمها السير «مايلز لامبسون» فى روايته لوقائع ٤ فبراير، فى تقريره المفصل الذى بعث به بعد أيام قليلة من الحادث إلى وزير الخارجية البريطانية «أنتونى إيدن»(١).

وتكتمل الصورة بتقرير ساخر آخر كتبته الليدى «جاكلين لامبسون» - قرينة السفير البريطانى - بعد مقابلة لها مع الملكة «فريدة» زوجة الملك «فاروق» فى ذلك الوقت. وكانت قد طلبت لقاءها بعد ثلاثة أيام من حادث ٤ فبراير، ومعها الليدى «مويرا ليتلتون» قرينة السير «أوليفر ليتلتون» وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط. وقد رأى السير «مايلز لامبسون» أن يبعث بتقرير زوجته إلى «أنتونى إيدن» وزير الخارجية، لكنه لم يبعث به بصفة رسمية إلى وزارة الخارجية، وإنما بعث به إلى «إيدن» بصفة شخصية، وقد أمكن العثور على صورة منه فى مجموعة الأوراق الخاصة «لأنتونى إيدن»، ومعظمها مودع فى كلية «سانت أنتونى» بجامعة «أكسفورد»، وهذا فإن توجيه الخطاب فيه لم يكن كالعادة فى التقارير الرسمية، بادئا بعبارة «سيدى» وإنما بدأ خطاب السفير الذى صاحب تقرير زوجته بعبارة «عزيزى أنتونى». كان الخطاب شخصيا وليس رسميا. وكان الهدف منه على أرجح الظن هو التسلية وليس المعلومات. وفى الحالتين فإن المهانة والاستخفاف بمصر كانت النبرة المسموعة بوضوح والمقصودة بجلاء!

[٣]

وبصرف النظر عن كل مركبات الاستعلاء التى كانت تحكم تصرفات السير

---

(١) نص تقرير السير مايلز لامبسون فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١)، (٢).

«مايلز لامبسون» - الذى حصل على رتبة «لورد» تقديرا لجهده فى ظروف الحرب، واختار لنفسه لقب «لورد كيلرن» - فإن أسلوبه فى التحكم بأقدار مصر فى سنوات وجوده فيها كان له مبرر مقبول من وجهة نظره، فهو يريد أن يحافظ على الأوضاع فيها بما يساعد على كسب الحرب العالمية لصالح الحلفاء وبلاده - بريطانيا - فى مقدمتهم.

وكانت الحرب فعلا تسير على طريق النصر لصالحهم وضد أعدائهم، خصوصا بعد أن قام «هتلر» بهجومه الشهير على الاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤١، ثم تبعته اليابان فهاجمت الولايات المتحدة الأمريكية فى «بيرل هاربور» فى ٧ ديسمبر من نفس السنة.

وبدخول الاتحاد السوفيتى ثم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحة القتال أصبحت النتيجة من وجهة نظر الحقائق الاستراتيجية غير قابلة للشك، فلسوف تخسر ألمانيا ومحورها، وسوف يكسب الحلفاء!

ولكن أى الحلفاء؟!

لم يكن السير «مايلز لامبسون» الذى يتحكم فى مقادير مصر وقتها على علم بما يجرى فى لندن، وبين لندن وواشنطن، حيث كان «تشرشل» يقوم بلعبته الاستراتيجية الكبرى التى اعتبرها أهم الأهداف المؤثرة على مسار الحرب.

كان هدف «تشرشل» أن يجر الولايات المتحدة إلى المعركة، ويقنع «فرانكلين روزفلت» الرئيس الأمريكى الشهير، بأن مستقبل الغرب واحد لا يتجزأ، وأنه إذا سقطت بريطانيا أمام «هتلر» فإن الولايات المتحدة سوف تجد نفسها محاصرة ومعزولة وراء شطآن الأطلنطى، وحينئذ لا ينفع الندم.

ولم يكن «روزفلت»، ولا القوى المؤثرة فى الولايات المتحدة وراءه، فى غفلة عن حركة موازين الصراع، لكن لعبة «تشرشل» لم تكن بالضرورة لعبتهم، فقد كان **هؤلاء جميعا يعتقدون أن الدور الإمبراطورى فى السيطرة الغربية قد انتقل بالفعل من أوروبا إلى أمريكا الشمالية، وهكذا فإنهم كانوا على استعداد لمساعدة «تشرشل»**

بنفس السرعة وبنفس المقدار الذى يتحقق به إرث الجديد للقديم، أى أن ترث أمريكا الشمالية دور أوروبا الغربية بما فيه إمبراطورياتها: الفرنسية التى استسلمت والبريطانية التى ما زالت تقاوم.

وعندما طلب «تشرشل» - سنة ١٩٤١ - من أمريكا عددا من القطع البحرية بمقتضى قانون الإعارة والتأجير؛ لمواجهة النزيف البحرى الذى أحدثته الغواصات الألمانية فى الأسطول البريطانى (التجارى والعسكرى)، راح «روزفلت» يطلب فى المقابل أن تتنازل بريطانيا للولايات المتحدة عن كل مجموعات الجزر التابعة للإمبراطورية والواقعة قرب الشواطئ الأمريكية.

وعندما طلب «تشرشل» من أمريكا زيادة المساعدات لبريطانيا؛ حتى تتمكن من تحمل مجهودها الحربى، طلب «روزفلت» فى المقابل تسهيلات مرور فى كل أرجاء الإمبراطورية.

وعندما طلب «تشرشل» - وبعد دخول أمريكا الحرب عقب هجوم اليابان عليها - أن يعتمد الحلفاء استراتيجية تقضى بالانتهاء من ألمانيا أولا ثم التفرغ بعد ذلك لليابان، طلب «روزفلت» إعادة اقتسام بترول الشرق الأوسط الذى كانت بريطانيا تسيطر على معظمه.

وكان «تشرشل» يعطى التنازلات بعد التنازلات، إلى درجة لفتت أنظار مجلس الوزراء البريطانى حتى قال بعض الوزراء، ومنهم «أرنست بيفن» (فى وزارة الحرب الائتلافية) «إن روزفلت يتعامل مع تشرشل بأسلوب المرابى شيلوك مع مدينيه فى مسرحية شكسبير تاجر البندقية»!

ولم يكن «تشرشل» على استعداد لأن يسمع لعدة أسباب:

من ناحية، كانت الولايات المتحدة سنده ومدده الوحيد فى الحرب ضد «هتلر».

ومن ناحية ثانية، فقد كان لديه حلم طموح بأن الشعوب الناطقة بالإنجليزية على جانبى المحيط الأطلنطى هى أمة واحدة بحكم وحدة الثقافة، وأن هذه الوحدة سوف تتأكد بصورة ما بعد الحرب، وحينما يكتشف الجانبان حقيقة وحدتهما، وطبائع

الأمور التى جمعت بينهما فى مجهود الحرب ضد النازية، وضرورات عالم ما بعد الحرب.

وكان هذا الشعور مسيطرا على «ونستون تشرشل» حتى آخر أيامه، وظل يعتقد أنه أجدر من يستطيع تحقيق هذا الهدف الكبير؛ لأن الشعبين (البريطانى والأمريكى) يجتمعان فيه شخصيا، فوالده انجليزى وأمه أمريكية. وربما كان هذا هو السبب (أو هكذا قال لأصفيائه ومن بينهم سكرتيره السير «جون كولفيل» وقد أوردها فى يومياته) فى أن «تشرشل» ظل يتمسك برئاسة الوزارة حتى قارب الثمانين، فقد كان رجلا يطارد أملا، ويرفض أن يتخلى عنه حتى آخر لحظة.

□

كانت الولايات المتحدة حتى وسط لهيب الحرب تحاول أن تعصر الإمبراطورية البريطانية تمهيدا لتصفية واستخلاص إرثها، ولكن اللورد «كيلرن» فى مصر لم يكن واعيا بما يجرى.

ولقد لفتت نظره بعض الظواهر، لكنه لم يعطها التفسير الصحيح، ولم يحملها محمل الجد كما كانت تستحق.

لفت نظره - وأشار فى تقاريره - أن الوزير المفوض الأمريكى فى مصر وقتها المستر «بنكنى تاك» ينشئ علاقات وثيقة مع القصر الملكى ورجاله.

ولفت نظره أن الضباط الأمريكيين القادمين إلى مصر للتنسيق العسكرى - خصوصا بعد أن دخلت الولايات المتحدة ساحة الحرب - بدأوا يظهرون فى حفلات المجتمع المصرى الراقى - أيامها - وأصبح ظهورهم ملحوظا فى حفلات الأسرة المالكة وأميراتها ونبيلاتها!

ولم يعلق اللورد «كيلرن» على ذلك بأكثر من «أن الأمريكيين محدثى النعمة مبهورون بالشرق وبهرجته وملوكه وأميراته»!

وربما كان أوضح تصوير لتقدير اللورد «كيلرن» لبدايات الدخول الأمريكى فى

مصر خطاب شخصى بعث به إلى وزير الخارجية البريطانية[1]. وهو الآخر محفوظ فى مجموعة «إيدن» الخاصة فى كلية «سانت أنتونى» بجامعة «أكسفورد». يروى له فيه كيف أن الضباط والجنود الأمريكيين يوزعون على الأهالى(!) فى مصر نوعا من «الحلوى التى تمضغ» (اتضح أنها اللبان الأمريكى!) ويوزعون مع هذه الحلوى التى تمضغ نوعا من المرايا الصغيرة (ذات إطارات من البلاستيك، وكان البلاستيك أيامها اختراعا مثيرا!)، ثم علق اللورد «كيلرن» على ذلك بما يفيد استغرابه من سذاجة الأمريكان الذين يحاولون الضحك على عقول «الأهالى»[2]. وقد كتب «إيدن» بخط يده تأشيرة على خطاب «كيلرن»، يظهر منها أن سفيره بعث إليه بعينة من «اللبان» الذى يوزعه الأمريكان فى مصر، فقد كانت تأشيرة «إيدن» تقول بخط يده «**شكرا. لم أجد فيها ما يغرينى بتجربتها**»!..

لكن «أنتونى إيدن» لم يجد فى تصرفات الولايات المتحدة هذه «السذاجة» التى رآها سفيره فى القاهرة، وكان مبعث ذلك أنه كوزير للخارجية مع «تشرشل» كان على علم بالمراسلات السرية الدائرة بين الاثنين، وما يتصل منها بطلبات الولايات المتحدة من بريطانيا وسط أزمة الحرب الخانقة.

كانت الشواهد واضحة لا تحتاج إلى برهان، وكانت كلها تدور حول مجموعة من الخطوط لم تلبث أن أكدت نفسها فيما بعد، ومبكرا جدا، فقد كان يمكن استقراء هذه الخطوط وتلخيصها كما يلى:

١ - إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوى بعد هذه الحرب العالمية الثانية أن تفعل مافعلته بعد الحرب العالمية الأولى، وتقرر الانسحاب من مشاكل أوروبا ومن قضايا العالم. **لقد عبرت المحيط هذه المرة بقواتها لكى تبقى على هذه الناحية منه ولأمد غير منظور تباشر مصالح ومسئوليات أصبحت تراها لنفسها.**

---

(١) نص خطاب كيلرن إلى إيدن فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٥).

(٢) من اللافت للنظر أن هذا الأسلوب فى الدخول الأمريكى إلى مصر أول مرة تكرر فى الدخول الثانى لها سنة ١٩٧٤، فإن بحارة أول قطعة من الأسطول الأمريكى السادس زارت مصر فى مطلع «عصر العلاقات الخاصة» مع أمريكا، راحوا يقدمون لكل من يقابلونهم فى الموانئ المصرية هدايا من شرائح الديكة الرومية المعلبة.

٢ - إن إصرار الولايات المتحدة على إعلان «ميثاق الأطلنطى»، كشرط لتكثيف مساعدتها فى الحرب ضد «هتلر»، لم يكن عملا خيريا، فالولايات المتحدة بإصرارها فى هذا البيان على حقوق الشعوب كلها - بما فيها المستعمرات وأشباه المستعمرات - لم تِكن تصدر عن مثالية مبرأة من المطامع، **وإنما كان هدفها تشجيع مطلب الحرية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات حتى تقوى المقاومة ضد الاستعمار القديم، ومن ثم ينفتح الطريق أمامها إلى نوع جديد من السيطرة.**

٣ - إن الولايات المتحدة طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم، وفى مقدمتها بترول الشرق الأوسط، على نحو أكثر توازنا، ووصلت الأمور إلى حد أن «روزفلت» كتب خطابا شخصيا إلى «تشرشل» يقول له فيه: «**إننى لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط البريطانية فى الشرق الأوسط، ولكنى لا أخفى عليك أن الظروف المتغيرة فى العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزانا جديدا للعدل فى توزيع الموارد الطبيعية**[1]».

٤ - إن «ونستون تشرشل» يستطيع أن يظل إلى الأبد مع حلمه بوحدة الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية، وأن يعيش إلى المدى الذى يشاؤه مع تصورات العلاقة الخاصة بين بريطانيا وأمريكا - **لكن الولايات المتحدة من جانبها وعلى فرض صلة القرابة بين الشعبين البريطانى والأمريكى - لا تنوى أن تشرك العم العجوز فى مشروع للمستقبل وإنما هى - وعلى المكشوف - تنتظر ميراثه الفادح!**

ولقد كان «ابن الأخ» الشاب المفتون بشبابه وقوته على استعداد لأن ينتظر حتى يستنفد الماضى نفسه، ولكنه لم يكن مستعدًا لشركة مستقبلية مع «العم العجوز» - إلا وفق شروطه هو، وفى حدود يقدرها هو.

ولم تكن الأسباب أخلاقية بحتة، ففى ذلك الوقت كان «العم العجوز» - بريطانيا -

---

(١) مجموعة من الخطابات السرية المتبادلة وقت الحرب بين «تشرشل» و «روزفلت» حول امتيازات بترول الشرق الأوسط منشورة بنصوصها فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٦)، (٧)، (٨).

يقوم بدور هائل فى الحرب ضد «هتلر» استنزف فيه معظم مدخراته وثرواته، ثم إنه كان ما زال على بقية من عافية بصرف النظر عما استنزفه مما لديه. وكذلك فقد كان «العم العجوز» يملك أرصدة معنوية وأرصدة خبرة تاريخية قد يكون لها نفع ولو مرحليا على الأقل.

وهكذا فإن تناقضاته مع ذوى القربى راحت تظهر يوما بعد يوم حتى فى أوج الصراع مع الأعداء.

وفى حين أن هذا الصراع مع الأعداء كان يمارس بقوة النيران، **فإن التناقض مع ذوى القربى راح يمارس بالدبلوماسية وبالمناورة وبالعمل الخفى. وإن لم يخل مسار العلاقات مرات من نظرات العين الحمراء، بحيث لا يكون مجالا للشك لدى أحد فى حقيقة من يملك المستقبل، ويستطيع أن يسيطر عليه، ولديه مشروع خريطة لخطوطه وحدوده!!**

الفصل الثانى

نفط ونفوذ!

[١]

وصل الرئيس «فرانكلين د. روزفلت»، رئيس الولايات المتحدة، إلى مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس، على ظهر الطراد الأمريكى «كوينسى»، عصر يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥.

وفى مياه البحر الهادئة، بين رمال صحراء سيناء الذهبية على ناحية، ومشارف الأطراف الشرقية من دلتا النيل الخضراء على الناحية الأخرى، ألقى الطراد الحربى مراسيه، وبدت مدافعه المشرعة، والتى انعكست عليها ألوان الغروب المهيبة، متوهجة كأنما هى إنذار بأن شيئا ما على وشك أن يحدث.

والواقع أن وصول «روزفلت» إلى المياه المصرية قادما من البحر الأسود بعد انتهاء مؤتمر «يالطا» - مارًا بالبحر الأبيض متوقفًا فى قناة السويس - قبل أن يواصل سفره عائدًا إلى بلاده عبر البحر الأبيض مرة أخرى، ثم عبر المحيط الأطلسى، كان إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى فى قلبه.

□

ولعله من المفيد - مبكرًا - أن تكون هناك تفرقة بين موضوعين:

- الصراع على الشرق الأوسط أو على العالم العربى.
- والصراع فى الشرق الأوسط أو فى العالم العربى.

فالصراع على شىء يعنى أن هذا الشىء نفسه ليس طرفا فى الصراع حتى وإن كان هو موضوعه، فالجائزة فى أى صراع تذهب للغالب دون أن يكون لها دور أو رأى فيمن يحصل عليها.

وأما الصراع فى شىء فإن معناه يختلف لأن القوى الذاتية لهذا الشىء نفسه يمكن أن تكون طرفا فى هذا الصراع، ويمكن أن يكون لها دور ورأى فى مصائره!

إن هذا الفاصل بين الموضوعين ضرورى؛ لأن تمثله باستمرار كفيل بأن يبقى الحدود بين القوى المتصارعة واضحة، وأن يبقى حركة كل منها تحت الملاحظة طول الوقت.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية فإنه يمكن القول باطمئنان: إن الصراع كان على الشرق الأوسط، وعلى العالم العربى، بأكثر مما كان فى الاثنين.

فى ذلك الوقت كانت القوى الذاتية للمنطقة فى حالة انتظار وترقب لنتيجة الحرب، وكانت آمال شعوبها فى حالة تخمر وتفاعل ظهرت إشاراته، لكن حركته كانت بعد حائرة لا تعرف كيف تعبر عن نفسها، ولا كيف يكون أسلوبها للحركة فى عالم جديد.

أما الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى فإنه احتدم حتى فى خضم معارك الحرب الكبرى، فقد كان مؤكدًا، أو شبه مؤكد، أن موازين القوة التى سوف تبرز من براكين الحرب سوف تكون هى نفسها موازين المصالح والنفوذ بعد أن تسكت المدافع.

كانت بريطانيا قد تمكنت من إزاحة فرنسا عن مواقعها الإمبراطورية فى الشرق العربى. ولم يكن الجنرال «شارل ديجول» - الذى وقف وحده بعد استسلام فرنسا يدعى لنفسه حق تمثيل وجودها ودورها وإمبراطوريَتها - قادرًا بعد حد معين على تأكيد دعاويه.

ففى بعض الأحيان بدا أن «ديجول» يحلم بأكثر مما تبرره له وسائل قوته، فيزعم أن علم فرنسا يجب أن يخفق وحده على دمشق وبيروت، لكن «ونستون

تشرشل» رئيس الوزراء البريطانى كان لا يلبث أن يستدعيه إلى مكتبه بين وقت وآخر، ثم يلقنه درسًا عن حقائق الحياة، فيما يحاول «ديجول» أن يحتج بحقوق التاريخ.

وفى كل مرة كانت حقائق الحياة تغلب حقوق التاريخ، وهكذا أزيحت الإمبراطورية الفرنسية من المشرق ولحساب بريطانيا بالدرجة الأولى، وربما بخططها أيضا.

لكن «تشرشل» ما لبث أن وجد أن هناك من يطبق عليه منطق الإزاحة. فبريطانيا التى تمكنت من إزاحة فرنسا اكتشفت بعد قليل أن الولايات المتحدة تطبق معها نفس منطق الإزاحة، وتراجعت بريطانيا خطوات بعيدة، خطوة بعد خطوة بمنطق الإزاحة نفسه. تركت بعض المواقع وسلمت فى بعض الامتيازات الاقتصادية، وأرغمت على ترك باب نصف مفتوح أمام محاولة ملحة ومكشوفة لفتحه على الآخر، لكنها راحت تقاوم.

وتصور «تشرشل» فى بعض الأحيان أنه يستطيع أن يقف عند خط لا يتراجع عنه، لكن الضغوط بدأت تشتد.

□

وأثناء مؤتمر «يالطا» كان ظاهرا لأى مراقب أن هذا المؤتمر العالمى الكبير، الذى رسم خطوط وحدود عالم ما بعد الحرب، لم يكن بين أطراف ثلاثة متساوية، وإنما كان بين طرفين ونصف.

□ **الطرفان**: هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

□ **والنصف**: هو بريطانيا العظمى.

ولم يكن ذلك ما أراده «تشرشل» وما تصوره بعد كل تضحيات بريطانيا الحرب ضد «هتلر». كانت لـ «تشرشل» أمان وتوقعات أخرى ظنها متاحة، وقد عبر عنها فى مناقشة جرت فى بيته الريفى فى «تشيكرز»، حينما بدأت جيوش الحلفاء تقتحم

حدود ألمانيا ذاتها من الشرق ومن الغرب. فى تلك المناقشة راح «تشرشل» يتحدث عن تصوراته لمستقبل ألمانيا بعد هزيمتها، وكان رأيه أن تقسم ألمانيا ضرورة حتى لاتقوم لها قائمة لأجيال طويلة. وسأله نائبه فى رئاسة وزارة الحرب الائتلافية «كليمنت آتلى» عن رأيه فى تقسم ألمانيا، وقال «تشرشل»: إنه «يتصور أن تكون المناطق الزراعية فى ألمانيا من نصيب روسيا، ثم تكون المناطق الصناعية فيها من نصيب بريطانيا». وسكت «تشرشل» ولكن «آتلى» سأله: «وماذا عن الولايات المتحدة؟ وما هو نصيبها فى ألمانيا؟» ورد «تشرشل» بسرعة «نترك لهم المناظر الطبيعية»!!

وفى مؤتمر «يالطا» لتقسيم العالم اكتشف «تشرشل» أن «روزفلت» و«ستالين» لهما رأى آخر، وهو أن بريطانيا هى التى يمكن أن تحصل على المناظر الطبيعية!

هكذا فى مؤتمر «يالطا» أصبحت أوروبا الشرقية فى دائرة نفوذ روسيا بنسبة مائة فى المائة، وأوروبا الغربية فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة مائة فى المائة.

وفى مؤتمر «يالطا» أصبح النفوذ فى البلقان بنسبة خمسين فى المائة لكل من الطرفين.

ولم يكن تحديد النسب سهلا فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى، وكل ما أمكن التوصل إليه هو اعتراف كل طرف بمصالح مشروعة للطرف الآخر فى هذه المناطق.

ولعل الولايات المتحدة لم تكن راغبة فى تحديد نسب فى الشرق الأوسط والعالم العربى، فقد كانت تدرك أن أمامها مشكلة مع بريطانيا أولا، ثم يجىء دور المشاكل مع روسيا.

□

ولقد فوجئ «تشرشل» أثناء مؤتمر «يالطا» حينما قال له «روزفلت» أنه يفكر فى زيارة لمنطقة الشرق الأوسط قبل أن يعود إلى أمريكا، وسأله «تشرشل» عما إذا كان يريده معه فى زيارته للمنطقة؟ ولكن «روزفلت» أبلغه بصراحة أنه يريد أن يتعرف

إلى بعض زعماء هذه المنطقة ويستطلع آراءهم فى مستقبلها، دون أن يكون ملتزما بمواريث ظروف معينة (يقصد الماضى الإمبراطورى البريطانى).

وحتى حين ألح «تشرشل» بأنه سوف يكون فى المنطقة هو الآخر، أثناء زيارة «روزفلت» لها، فإن رأى «روزفلت» النهائى كان «يستحسن» أن يذهب كل واحد من الرجلين فى طريقه دون أن تتقاطع الطرق.

وهكذا وصل «روزفلت» إلى المياه المصرية، مياه البحيرات المرة وسط قناة السويس على ظهر الطراد «كوينسى».

وفى اليوم التالى، ١٣ فبراير جاء الملك «فاروق» - ملك أكبر بلد عربى - ليقضى بضع ساعات مع الرئيس الأمريكى على ظهر الطراد، ومعهما «أحمد محمد حسنين» (باشا) رئيس ديوان الملك.

وفى يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ كان الملك «عبد العزيز آل سعود» - أكبر شيوخ البترول - ضيفه على الطراد طوال النهار.

وبعد الظهر كان الدور على الإمبراطور «هيلاسلاسى» إمبراطور الحبشة - حاكم القرن الأفريقى، حيث يلتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى - ليكون ضيفه على الطراد.

□

وليست هناك محاضر سعودية يمكن الرجوع إليها لمعرفة ما دار بين الملك «عبد العزيز آل سعود» والرئيس الأمريكى« فرانكلين د. روزفلت» فى ذلك اللقاء الأول والأخير بين الاثنين على مياه البحيرات المرة فى ذلك اليوم من شهر فبراير سنة ١٩٤٥.

فالسياسة السعودية فى العادة لا تحب المحاضر، أو على الأقل كان ذلك أسلوبها طوال ملك «عبد العزيز» وأبناؤه «سعود» و «فيصل».

[وأتذكر أننى سألت الملك «فيصل» أثناء لقاء بيننا فى شهر يونيو سنة

١٩٧١ - فى فندق فلسطين بالإسكندرية - عما إذا كان يكتب مذكرات يضمنها ما شاهده من أحداث هائلة، خصوصا فى فترة عمله وزيرًا للخارجية ونائبًا لوالده فى الحجاز؟ وكان رده «أنه لا يحب كتابة الأوراق»! وسألته عن محاضر الاجتماعات التى حضرها وشارك فيها إبان حياته الحافلة؟ وقال: «إنه يفضل أن يحتفظ بكل شىء فى ذاكرته، وأما الأوراق «فما ندرى - طال عمرك - فى يد من تقع فيما بعد؟»». وألححت عليه فى الخسارة التاريخية الكبرى للاعتماد على الذاكرة، وطمأننى «بأنه أحيانا كان يملى بعض الأشياء على السيد عمر السقاف، وعلى الشيخ يوسف ياسين، وكيله فى الخارجية، ومستشاره على التوالى!»].

وهكذا فإنه ليست هناك سوى المصادر الأمريكية سبيلا وحيدا لمعرفة ما دار بين الملك «عبد العزيز» و«روزفلت» فى ذلك اللقاء الحاسم، والوحيد بين الرجلين يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥.

وفى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية لسنة ١٩٤٥ تقريران عن لقاء «ابن سعود» و«روزفلت»، وكلاهما كتبه الكولونيل «ويليان إيدى» الوزير المفوض الأمريكى فى جدة، وكان حاضرا مع الرجلين أثناء لقائهما، وكان هو الذى تولى الترجمة بنفسه بينهما. وهناك أيضا إشارة فى أحدهما إلى تقرير سرى له أهمية خاصة يحتوى على المسائل الحساسة فيما بحث بين الرجلين، وقد لاحظ الكولونيل «إيدى» أن هذا التقرير الخاص صدرت بشأنه تعليمات تقضى بكتابته من نسخة واحدة، وإيداعه ملفات البيت الأبيض وليس وزارة الخارجية.

وقد اختار الكولونيل «إيدى» أن يكتب ثلاثة تقارير عن اللقاء لأن التقسيم الطبيعى للأمور فى رأيه اقتضى ذلك.

□ **فالتقرير الأول**: كان عن الموضوعات التى بحثها الرجلان خارج العلاقات الثنائية بين المملكة الصحراوية، والقوة الإمبراطورية الجديدة، (وقد شمل قضايا فلسطين وسوريا ولبنان وهجرة اليهود إلى فلسطين).

□ **والتقرير الثانى**: كان عن الجو العام للقاء.

□ **وأما التقرير الثالث**: الذى أودع خزائن البيت الأبيض، فقد تركز على العلاقات الثنائية بين الأسرة المالكة السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الحق أن يقال: إن الملك «عبد العزيز» كان صلبًا فى شأن هجرة اليهود إلى فلسطين.

وطبقا لوقائع اللقاء، كما سجلها الكولونيل «إيدى» فى ملفات الخارجية الأمريكية، فإن الرئيس «روزفلت» بادر - بعد التحية والمجاملات وشرب القهوة العربية التى جاء بها مرافقو الملك معهم إلى ظهر الطراد الأمريكى - فقال للملك: «إنه يريد أن يتشاور معه فى أمر يهم الشعب الأمريكى ويهمه هو - روزفلت شخصيًا - وهو مستقبل اليهود الذين طردوا من أوروبا، والذين لا يجدون الآن مأوى لهم».

ورد الملك «عبد العزيز» قائلا: «إنه لا يجد سبيلا لحل هذه المشكلة إلا أن يعود هؤلاء اليهود المطرودين إلى بلادهم الأصلية، ثم إن اليهود الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم الأصلية يمكن توطينهم فى بلدان المحور التى اضطهدتهم».

وقال الرئيس روزفلت: «إنه يريد أن يحيط الملك علما بأن الألمان قتلوا فى بولندا وحدها ثلاثة ملايين يهودى»(١).

وأدرك الملك بفطرة بدو الصحراء هدف «روزفلت» وقال له: «**إن اليهود والعرب لن يتعاونوا أبدًا فى فلسطين، وإن العرب الآن يشعرون بالتهديد المتزايد من جراء خطط اليهود لشراء أراضى العرب فى فلسطين مع استمرار الهجرة اليهودية إليها**»(٢).

أما التقرير الثانى، الذى كتبه الكولونيل «ويليام إيدى» عن الجو العام للقاء، ففيه ما يلفت النظر إلى صراع العمالقة على الشرق الأوسط: إمبراطورية جديدة

---

(١) الرقم غير صحيح فكل اليهود الذين كانوا يعيشون فى بولندا قبل الحرب كانوا أقل من نصف مليون يهودى، وهو نفس تقدير عددهم فى بولندا حتى الآن طبقا لإحصاءات عصبة الأمم وقتها، والأمم المتحدة الآن!

(٢) نص تقرير الكولونيل «إيدى» فى هذا الصدد فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٩).

وشابة تحاول بوسائل الإيحاء أن تجعل «موضوع الصراع» يفهم بجلاء أن الحقائق تتغير.

يقول التقرير فى إحدى فقراته بالنص:

- [«إن الملك تساءل: ما الذى يمكن أن أصدقه حين يقول لى البريطانيون أن مستقبلى مرتبط بهم، وليس بأمريكا؟ إنهم دائما يقولون أو يلمحون بأن المصالح السياسية لأمريكا فى العربية السعودية هى مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب، وأن معونتها قصيرة الأجل مثل قانون الإعارة والتأجير، وأن العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحده ضوابط الاسترلينى، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية، ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش البريطانيين، وأن أمنى واستقرارى الاقتصادى مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية، وأن أمريكا سوف تعود بعد الحرب إلى مشاغلها فى نصف الكرة الغربى، وبإيجاز يقولون لى: «إن «المشاركة» متعددة الأطراف فى العربية السعودية هى مشاركة مؤقتة، وإن بريطانيا وحدها هى التى ستستمر كشريك فى المستقبل، كما كانت فى السنوات الأولى من حكمى، وعلى أساس قوة هذه الحجة يسعون إلى أن تكون الأولوية لبريطانيا فى العربية السعودية». فما الذى يمكن أن أصدقه؟»!].

كان سؤال الملك صريحا ومباشرا.

وكان رد الرئيس «روزفلت» كما أورده محضر المقابلة:

- «إن الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصا لمجالات النفوذ التقليدى ولصالح سياسة الباب المفتوح، وإن الولايات المتحدة تأمل أن يصبح باب السعودية مفتوحا لها ولغيرها من الأمم».

ولم يضيع الملك وقته فى هذه اللغة الدبلوماسية، وإنما طالب «روزفلت» على الفور بترجمة ذلك إلى ترتيبات واتفاقيات ومعاهدات بين السعودية وأمريكا، طبقا لسياسة «الباب المفتوح»!

وبعد الغداء لم يشأ الرئيس الأمريكى أن يترك الملك السعودى فى ضباب التعبيرات الدبلوماسية، ولذلك فإنه قال له ضاحكا:

- «ياصاحب الجلالة: إننا نحب الإنجليز ولكننا نعرف الإنجليز أيضا والطريقة التى يصرون بها على إفادة أنفسهم. إنك وإياى نريد تحقيق الحرية والازدهار لشعبينا وجيراننا بعد الحرب، فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والازدهار. كذلك يعمل الإنجليز ويضحون لجلب الحرية والازدهار للعالم، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم، وأن يكتب عليه «مصنوع فى بريطانيا».».

وروى الكولونيل «إيدى» فى تقريره أن الملك قال له: «إن الاختلاف بين الرئيس وبين المستر «تشرشل» كبير جدا، إذ إن المستر «تشرشل» يتكلم بطريقة ملتوية ويتهرب من التفاهم»!

ثم أضاف الملك: «إنه يشعر - وقد أكد ذلك بنفسه للرئيس - **إنه شقيق توأم لروزفلت»!!**(١).

□

كان لقاء الملك «فاروق» - ملك مصر - بالرئيس الأمريكى يوم ١٣ فبراير. والمعلومات بشأنه كلها ضائعة، لكن الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة وقتها المستر «بنكنى تاك» كتب تقريرا مختصرا عنه، فهو لم يحضر اللقاء لأنه على حد قوله للرئيس روزفلت «كان يعرف حساسية الملك فاروق من حضور السفير البريطانى لكل لقاءاته مع الساسة البريطانيين؛ ولذلك فهو يؤثر أن يتركه وحده مع الرئيس»(٢).

والواضح من ثنايا التقرير المختصر، الذى كتبه الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة، أن الملك ركز فى حديثه مع «روزفلت» على شكاويه من الطريقة التى يعامله

---

(١) نص تقرير الكولونيل «إيدى» عن جو اللقاء منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٠).

(٢) نص تقرير الوزير المفوض الأمريكى عن الاجتماع بين الملك فاروق والرئيس روزفلت منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١١).

بها اللورد «كيلرن» السفير البريطانى فى القاهرة، ومن أنهم فى لندن لا يستمعون إلى شكاويه من هذا الطاغية الذى يمثلهم فى بلاطه، ثم ترك الملك «فاروق» موضوعات السياسة الهامة إلى حديث خاص بين الرئيس الأمريكى بين رئيس ديوانه «أحمد محمد حسنين» (باشا)، بينما ذهب هو بعد الغداء لكى يتفرج على الطراد الأمريكى القوى ومدافعه الكبيرة.

ومن ظواهر الأمور فإن «أحمد محمد حسنين» (باشا) كان على استعداد للتفاهم باسم الملك، وكان «روزفلت» حذرا؛ لأنه كان يعرف أن مصر لها أهمية خاصة بالنسبة لبريطانيا، وأن عملية إزاحة النفوذ البريطانى من مصر والدخول الأمريكى فى أعقابه تقتضى العمل بسياسة الخطوة خطوة، وأن الخروج والدخول فى حاجة لسنوات طويلة، وأن الأمر أكثر تعقيدا من امتيازات بترول الصحراء، وإن كان بترول الصحراء أهم فى المدى القريب على الأقل!

وعلى أى حال، فإن الرئيس الأمريكى وجه دعوة إلى الملك «فاروق» لزيارة واشنطن فى موعد يخطر به فيما بعد، وتحمس الملك!

□

ويلفت النظر أن الأسرة الهاشمية فى العراق توقعت أن يكون لها دور فى خطة «روزفلت» الجديدة، وفى لقاءاته على مياه البحيرات المرة، ولكن ظواهر الأمور توحى بأن الرئيس الأمريكى أحس أن الاقتراب من العراق فى هذه المرحلة قد يثير لدى «تشرشل» شكوكا لا يمكن تطمينها، وهكذا فإنه بعث إلى الأمير «عبد الإله» ببرقية قال فى إحدى فقراتها:

«إننى لآسف أشد الأسف أن لا تمكننى زيارتى القصيرة غير المخططة للشرق الأوسط من مقابلتكم».

ثم قال «روزفلت»:

«إننى أثناء إقامتى القصيرة فى المياه المصرية قابت - انفراديا وعلى حدة - الملك

فاروق ملك مصر، وإمبراطور الحبشة، وملك المملكة العربية السعودية، وكانت هذه المقابلات ذات طبيعة شخصية واحتفالية».

ثم قال:

«وقد فهمت أنك تفكر فى القَيام بزيارة للولايات المتحدة فى وقت ما هذا الربيع، وأود أن أبلغك كم أتطلع إلى مقابلتك فى واشنطن أثناء زيارتك لأمريكا».

□

كانت تلك كلها إشارات إلى نوع التقسيم المحتمل لمناطق النفوذ فى الصراع على الشرق الأوسط، طبقا لمنطق الإزاحة.

□ **السعودية**: نفوذ أمريكى بنسبة ١٠٠٪.

□ **مصر**: نفوذ أمريكى بنسبة ٥٠٪ - مؤقتا - وحتى يتم تمهيد الأرض لما هو أكبر.

□ **العراق**: فى الوقت الراهن يفضل تركه بنسبة ١٠٠٪ لبريطانيا، ومع إعادة النظر فى شأنه وفق التطورات!

[٢]

عاد الرئيس «فرانكلين روزفلت» إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب اجتماعات البحيرات المرة فى مياه قناة السويس، ثم لم يلبث أن فارق الحياة بعدها بأسابيع، والواقع أن كل الذين رأوه فى اجتماعات «يالطا» ثم فى لقاءات قناة السويس أحسوا أن الرئيس الأمريكى فى حالة من المرض والإعياء يصعب إخفاؤها، وكثيرون منهم - وبينهم «جوزيف ستالين» - أدركوا أنهم أمام «رجل يموت ببطء وهدوء».

ولقد جاءته النهاية وهو فى بيت ريفى (هايد بارك)، ذهب إليه ليقضى أجازة مريحة مع سيدة ظل أسير غرامها حتى قرب السبعين، وكانت من قبل سكرتيرة اجتماعية لزوجته «اليانورا». وقبل أن يعلن نبأ الوفاة رسميا كان هم مساعديه أن

يقنعوا «غرامه» بأن تترك فراش موته لـ «زوجته»، حتى تقف بجواره، وتظهر فى الصورة حينما يعلن للدنيا نبأ رحيله عنها!

وكان «روزفلت» فور عودته من الشرق الأوسط قد أعطى إشارة الضوء الأخضر لكل أجهزة السياسة الأمريكية، حتى تتحرك وفقا للنتائج التى توصل إليها فى رحلته. ولم تكن هذه الأجهزة تنتظر الضوء الأخضر، وإنما جاءها الضوء الأخضر تأكيدا وتعزيزا لسياسات جرى وضعها من قبل. ولم يتوقف شىء بوفاة الرئيس، ففى البلدان المتحضرة لا ينتهى عهد بوفاة رئيسه، ولايبدأ عهد جديد بإدارة رئيس يخلفه، وإنما السياسات مستمرة لأن المصالح متصلة، حتى وإن تباين أسلوب التعبير عنها من رجل آخر ومن ظرف إلى ظرف متغير.

وفى شهر مايو سنة ١٩٤٥ ـ أى بعد عودة «روزفلت» من الشرق الأوسط بأسابيع قليلة ـ كانت أجهزة صنع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية قد فرغت من وضع الخطوط الرئيسية للمطالب الأمريكية فى المنطقة. وكان «روزفلت» فى الأيام الأخيرة من عمره قد اعتمد بالفعل هذه الخطوط.

□

ويتضح من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية ـ وعلى وجه التحديد محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة، المكلفة بوضع السياسات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ـ أن سنة ١٩٤٤ كانت فى الحقيقة سنة الإعداد للاختراق الأمريكى المنظم لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربى (كان ذلك قبل سنة من زيارة «روزفلت» وإقامته على ظهر الطراد «كوينسى» فى المياه الإقليمية المصرية لقناة السويس).

ويحدد تقرير سرى للجنة التنسيق الخاصة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٤٤ الأهداف السياسية للولايات المتحدة فى المنطقة على النحو التالى بالنص:

[١ ـ تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة فى إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.

٢ ـ تأكيد حق الشعوب فى اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

٣ ـ توفير مساواة فى الفرصة، وفى التجارة والترانزيت والتبادل التجارى تختلف عن سياسة الاستعباد، وحرية التفاوض إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة، بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى المطبق.

٤ ـ حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة والنهوض بها، سواء كانت حقوقا ماثلة أو محتملة!»].

وكانت هذه الأهداف فى جوهرها، وبصرف النظر عن الكلمات البريئة التى جرت بها صياغتها، مخططا طموحا يستهدف إقامة نظام جديد للمنطقة كلها، تلعب فيه الولايات المتحدة دورا رئيسيا فى مجالات الأمن والتجارة والعلاقات الاقتصادية والسياسية، ثم دور الرقيب الحامى للمواطنين الأمريكيين، وللحقوق المتصورة، وللمصالح القائمة حاليا، أو الضرورية فى المستقبل.

□

ثم توالت الخطى زاحفة لتنفيذ هذه السياسات.

وفى ٢ مايو ١٩٤٥ وضعت لجنة تنسيق السياسات تقريرا سريا آخر يحدد وسائل العمل على هذه الأهداف، ويحدد هذا التقرير ست وسائل للعمل، ومن أبرزها **«العمل على إقامة نظام إقليمى تنشؤه دول المنطقة «لا يعتمد على نفوذ بريطانيا، ولا يقع تحت نفوذ «النظام السلطوى للاتحاد السوفيتى»**. ثم يقول التقرير فى إشارة حافلة بالنذر القادمة فى المستقبل: «إن من المعترف به أن التنفيذ الناجح لسياستنا الاقتصادية فى الشرق الأوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالنجاح الذى نحققه فى الميدان السياسى. **ولعل القضية الفلسطينية** دون جميع المشكلات السياسية هى التى تتطلب حلا حازما فى هذه المنطقة».

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ تفصح الرموز عن نفسها أكثر، وتحل الغنائم محل المصالح، ثم لا تعود هذه المصالح فى حاجة إلى تغطية وجهها بحديث عن المبادئ. وهكذا توجه وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية، مذكرة[1] تتلخص أهم نقاطها فيما يلى:

[١ - نحن نرغب فى أن يتوقف التدخل السياسى البريطانى الذى يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية فى المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ - نحن نرغب فى زيادة معدل استغلال البترول من احتياطيات نصف الكرة الشرقى، ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربى، خصوصا بترول الولايات المتحدة (حتى يظل هذا البترول المختزن احتياطيا موفرا للمستقبل).

٣ - نحن نرغب فى توصيل منابع البترول، وبخاصة بترول السعودية والعراق، إلى مياه الخليج الفارسى أو البحر الأبيض بواسطة خطوط للأنابيب.»].

□

وبالتوازى مع «الرغبة» فى السيطرة على البترول سارت «الرغبة» فى السيطرة على طرق المواصلات، ومرة أخرى وجهت الخارجية الأمريكية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وكانت المذكرة أقرب ما تكون إلى عريضة اتهام مفصلة، تحاسب بريطانيا لأنها حاولت عرقلة جهود الولايات المتحدة للحصول على حقوق مرور فى دول خاضعة للنفوذ البريطانى على نحو مباشر أو غير مباشر، وذلك رغم موافقة حكومات هذه الدول على الطلبات الأمريكية.

وكانت الدول العربية معنية بهذا الموضوع أكثر من غيرها، فقد تضمنت المذكرة

---

(١) النص الكامل للمذكرة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٢)، (١٣).

عرضا للعراقيل التى أقامتها بريطانيا فى وجه المطالب الأمريكية فى مصر، والعراق، ولبنان.

وفى حالة مصر بالذات، وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجى، فقد كانت اللهجة بالغة الحدة إلى درجة أن المذكرة الأمريكية قالت فى إحدى فقراتها:

[«إن اللورد سوينتون وزير الطيران البريطانى الذى زار مصر فى شهر أبريل ـ ١٩٤٥ ـ وصل به الأمر إلى حد أنه قال للمسئولين المصريين ما نصه: «إن الولايات المتحدة تريد السيطرة على كل الطيران المدنى، وإنه إذا قبلت الحكومة المصرية بتوقيع معاهدة تسهيلات طيران مع الولايات المتحدة فسوف تجد أن الولايات المتحدة قد جاءت للسيطرة على أجوائها وعلى العالم بأسره، وأن البريطانيين جادون فى الحيلولة دون هذه السيطرة الأمريكية». وعلى العموم فقد كانت ملاحظات اللورد سوينتون عنا (عن الولايات المتحدة) جافة وغير لائقة!»](١).

وفى مواضع أخرى قالت المذكرة الأمريكية: «إن نورى السعيد (باشا) رئيس وزراء العراق قال لهم (للأمريكيين): إنه يخشى إعطاءهم تسهيلات لأن بريطانيا سوف تعترض». ونفس المعنى كرره لهم شاه إيران، حين قال لهم «إذا تأخرنا فى إعطائكم ما تطلبون فاعلموا أن السبب هو الضغط البريطانى».

□

ثم بدأت المساءل تتسع بما هو أكثر من البترول وتسهيلات المواصلات لتصبح إطارا عاما، وتخطيطا محددا لحركة واسعة تستهدف النفاذ إلى الشرق الأوسط والعالم العربى، مما اقتضى عرضها على الرئيس الأمريكى الجديد «هارى ترومان» الذى كان نائبا للرئيس مع «روزفلت» ثم دخل البيت الأبيض بعده يكمل مدة رئاسته.

---

(١) مذكرة الخارجية الأمريكية عن مطالب الولايات المتحدة فى مجال الطيران منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٥).

وتروى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية لشهر نوفمبر ١٩٤٥ تفاصيل اجتماع عقده الرئيس «هارى ترومان»[١] فى مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض، وحضره السفير «لوى هندرسون» رئيس إدارة الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية والجنرال «فوجان» المساعد العسكرى للرئيس، واشترك فيه كل الوزراء المفوضين للولايات المتحدة فى القاهرة وجدة ودمشق وبيروت، وأضيف إليهم قنصل الولايات المتحدة العام فى القدس!

وبعد الاجتماع كتب «لوى هندرسون» مذكرة عن توجيهات الرئيس «ترومان» لوزرائه المفوضين قدمها إلى المستر «دين اتشيسون» وزير الخارجية؛ لكى يكون على علم بما دار فى الاجتماع، وفى هذه المذكرة قال «لوى هندرسون»:

[«إن الرئيس بعد سماع تقارير الوزراء المفوضين أقر التوجيهات التالية:

١ - اعترف بأهمية البلدان العربية فى تفكيرنا لوضع سياسة خارجية إيجابية لفترة ما بعد الحرب (طبقا لمبدأ سياسة الباب المفتوح!).

٢ - أوضح موافقته على ضرورة وجود توازن بين سياساتنا وسياسة روسيا فى المنطقة.

٣ - وافق على ضرورة توقيع معاهدات للصداقة والتجارة مع البلدان العربية.

٤ - وافق على التعاطف مع «طلبات» الحكومات العربية لمستشارين أمريكيين فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية.

٥ - أكد رغبته فى استقبال ملك مصر فى واشنطن طبقا للدعوة السابقة الموجهة إليه من الرّئيس «روزفلت».

٦ - قال: إنه يسعده أن يستقبل خلال العام القادم كلا من رئيس سوريا ورئيس لبنان.

---

(١) محاضر الاجتماعات ونصوص التقارير المعروضة على الرئيس «ترومان»، ونصوص توجيهاته إلى الوزراء المفوضين الأمريكيين فى البلدان العربية كاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٤).

٧ ـ زود الوزراء المفوضين والقنصل العام فى القدس بتعليق مفيد كثيرا بشأن مشكلة فلسطين الشائكة».].

ولم يتحدث «لوى هندرسون» فى مذكرته بالتفصيل عن هذا التعليق « **المفيد كثيرا**» بشأن مشكلة فلسطين الشائكة، لكن الكولونيل «ويليام إيدى» الوزير المفوض فى جدة روى قصة هذا التعليق فيما بعد، حين قال فى مذكراته: «**إن الرئيس ترومان أبدى اهتماما بالمطالب الصهيونية فى فلسطين**، فحاول «إيدى» أن يلفت نظره إلى أن ذلك قد يغضب العرب، وإذا بالرئيس «ترومان» ينظر إليه شذرا، ويقول له: «**اسمع.. إننى أنوى ترشيح نفسى للرياسة مرة أخرى، وليس فى علمى أن للعرب أصواتا فى الانتخابات الأمريكية، ولكن اليهود لهم أصوات. ولهم تأثير**» !!

[٢]

وتلفت النظر فى تقرير لجنة تنسيق السياسات العامة عبارة تقول: «إن الشرق الأوسط كان وسيظل من أبرز الساحات التى تختبر فيها المثل العليا، التى من أجلها تخاض الحرب، وكذلك تظام الأمن العالمى الذى يجرى اليوم تشكيله. وبلدان الشرق الأوسط ضعيفة، وهى فى حالة حادة من حالات إعادة التكيف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا».

ثم تتصل بذلك عبارة أخرى فى التقرير: «بما أن الظروف والأوضاع القائمة لن تسمح لنا أن نحتفظ بقوات عسكرية كبيرة فى الشرق الأوسط، فإن مساهمتنا فى التطور السلمى للشرق الأوسط لابد أن تتسق مع موقفنا من النظام العالمى، وأن تعطى لنفسها قوة وتأثيرا فعليين».

وكان معنى ذلك بوضوح:

١ ـ إن هناك مصالح ومطالب أمريكية طائلة.

٢ ـ إن هذه المصالح والمطالب فى بلدان ضعيفة ومفككة وفى حالة تكيف.

٣ - إن وسيلة تحقيق المصالح والمطالب لا يمكن أن تكون بالقوة العسكرية (فيما هو خارج عن توازنات الأمن العالمى).

٤ - وإذن فلابد من وسائل جديدة لتحقيق وحماية هذه المصالح والمطالب.

فى هذا النطاق يمكن البحث عن دافع الولايات المتحدة (مع التسليم بوجود دوافع أخرى) إلى إقامة وحماية وتقوية إسرائيل.

وفى هذا النطاق يمكن البحث عن دافع الولايات المتحدة إلى إقامة وحماية نظم موالية لها.

وفى هذا النطاق يمكن البحث عن الدور الأمريكى فى مجالات الدعاية والإعلام بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وفى هذا المجال أخيرا يمكن البحث عن الدور الخاص والمسئولية المتميزة التى ألقيت على عاتق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

□

كان نشاط هذه الوكالة فى مصر قد بدأ مع القصر الملكى أثناء الحديث بين الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» و«أحمد حسنين» رئيس الديوان الملكى، فقد كان الطرفان فى حاجة إلى قناة اتصال بينهما، بعيدة عن القنوات الرسمية التى يمسك النفوذ البريطانى بمسالكها، ويستطيع بأقصى سرعة أن يعرف أو يحس بما يجرى عليها.

ويمكن أن يقال بغير شطط: إن رجال القصر فى ذلك الوقت كانوا همزة الوصل مع الأمريكيين.

رئيس الديوان أو وكيل الديوان مع السفير أو الوزير المفوض.

وأما حاشية القصر الرسمية وغير الرسمية فقد أصبحوا همزة الوصل بين القصر ورجال الظلال الخفية الذين راحوا يترددون على القاهرة.

ومن الملاحظ على سبيل المثال أن الأستاذ «كريم ثابت» المستشار الصحفى للملك أصبح هو الملكف بالاتصال بالمستر «آرشيبالد روزفلت»، وكان «أرشى» كما كانوا يسمونه فى ذلك الوقت من رجال وكالة المخابرات المركزية، وقد ألحق بالسفارة الأمريكية، فى القاهرة كمستشار سياسى غطاء دبلوماسيا لصفته الحقيقية.

وفيما بعد لحق به شقيقه الشهير «كيرميت روزفلت» الذى أصبح مسئولا عن المخابرات المركزية الأمريكية فى المنطقة كلها.

ولقد استطاع «كيرميت روزفلت» أن يشد الانتباه إلى دوره فى المنطقة، وزاد الاهتمام حين تولى «كيرميت» مسئولية إدارة العملية السرية «أجاكس» (التى أطاحت فيما بعد بالحكم الوطنى فى إيران، وأعادت الشاه محمد رضا بهلوى إلى عرش الطاووس بعد أن هرب من طهران، وواصل الهرب إلى روما فى الطريق إلى واشنطن) - لكن نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط كان أكبر بكثير من دور «كيرميت روزفلت».

والواقع أن الجهاز السرى الأمريكى للعمل فى الشرق الأوسط كان تكوينا غريبا ومحيرا:

● كان هناك عدد من بقايا الجواسيس العاديين من أيام الحرب العالمية، ومن الذين عملوا فى إطار مكتب الخدمات الخاصة الذى أنشأه «آلان دالاس»، وهو المكتب الذى ظل يعمل إلى ما بعد انتهاء الحرب وحتى أعاد الرئيس «ترومان» تشكيله باسم «وكالة المخابرات المركزية».

● وكان هناك عدد من «الرجال الغامضين» المتطلعين بعيون زائغة نحو ثروات بترول الشرق الأوسط واحتمالاتها، بما فيها حجم الأموال التى ينتظر أن تكون جارية فى يد «الأمراء» الشرقيين الذين يتوقع أن تدهمهم الثروة كأنها نازلات مقادير. وكان بين هؤلاء وكلاء شركات من العطور إلى السلاح، لكنهم جميعا كانوا فى مجال البحث عن الفرص، **وأول البحث عن الفرص جمع المعلومات.**

● وكان هناك عدد من الأساتذة الأمريكيين الذين خبروا الشرق الأوسط، وقاموا

بالتدريس فى جامعاته وتعلموا لغته، ولقد لجأت إليهم الحكومة الأمريكية ليقوموا بنفس الدور الذى قام به بعض «المستشرقين» فى طليعة الاستعمار الأوروبى والتمكين له فى القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرين.

● وكان هناك عدد من الصحفيين الأمريكيين الذين تابعوا أحداث المنطقة فى فترة الحرب وتعرفوا إلى رؤسائها وملوكها وقياداتها، كما تابعوا مشاكلها وقضاياها وهمومها، وكتبوا عنها لصحفهم، وكان «كيرميت روزفلت» نفسه ضمن هذه المجموعة، فقد كتب بعد الحرب مباشرة كتابا لقى رواجا واسعا فى ذلك الوقت تحت عنوان «**العرب، والبترول، والتاريخ**»، كذلك كان منهم أحد رؤساء تحرير مجلة «نيوزويك» وهو «هارى كيرن» الذى قرر فى النهاية أن ينشئ جهاز مخابرات مركزى تقتصر خدماته على شركات البترول الأمريكية، وعلى المؤسسات اليابانية الكبرى التى شرعت تلتفت إلى الشرق الأوسط!

● وإلى جانب ذلك فقد كانت شركات البترول التى تدق أبواب المنطقة وترابها قادمة، تسبقها وتلحقها مجموعة أخرى من «الخبراء» فى شتى نواحى جمع المعلومات وتقييمها، وبالطبع فإن الخطوط تلاقت وتشابكت.

● وفوق هذا كله، فقد كانت هناك أعداد من الدبلوماسيين الأمريكيين آثروا أسلوب الاتصالات غير المعلنة؛ حتى لا يلفت نشاطهم أنظار حلفائهم من الإنجليز والفرنسيين.

● **ثم أحاط بهؤلاء جميعا نطاق من المتطوعين العرب الذين رأوا الشمس البريطانية تغرب، بينما هناك شمس أمريكية أخرى على وشك الصعود، وحولوا ظهورهم للشمس الغاربة، وراحوا يدورون فى الفلك الجديد علهم يجدون لأنفسهم مكانا فيه.**

وكانت بيروت قد أصبحت بؤرة هذا النشاط الواسع الذى راح يمد خيوطه فى كل مكان، فقد وقع الاختيار فى ذلك الوقت بصفة نهائية على العاصمة اللبنانية لتكون مركزا خلفيا لعمليات البترول الأمريكى فى شبه الجزيرة العربية والخليج،

وأصبحت بيروت مركز الإمداد والتموين، ونقطة التسمع والمراقبة، وهيأت بيروت حياتها بالليل لكى تروح عن المجهدين عناء النهار، وكانت ميزة بيروت أنها على الشاطئ وأنها أقرب إلى الغرب، وأنها بعيدة عن النفوذ الإمبراطورى القديم إلا من بقايا معنوية تربط جزءا من سكانها بثقافة فرنسا، وبالحنين إلى «أم رؤوم»!

وفى هذه الفترة من نهايات سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ شهدت المنطقة - فضلا عن بداية النشاط الخفى - توسعا لافتا للنظر فى مجالات الدعاية والإعلام، وكانت دور الصحف التى تبشر بطريقة الحياة الأمريكية والقيم الأمريكية تتكاثر وتنتشر على طول منطقة الشرق الأوسط وعرضها، من القاهرة إلى طهران ومرورا ببيروت(١).

كان المخطط الإمبراطورى الجديد يتحرك بسرعة، ويختار أهدافه ووسائله، وكانت تلك ساعات نثر البذور على الأرض. المستقبل عند مرحلة الخلق الأولى له!!

---

(١) يمكن مراجعة كتاب «بين الصحافة والسياسة» لمحمد حسنين هيكل - طبعة بيروت سنة ١٩٨٤.

الفصل الثالث

الجغرافيا.. والتاريخ

[١]

وبدأ الصـراع على الشـرق الأوسط، والعـالم العـربى فى قلبـه، يدخل مـرحلة جديدة.

إن ميـادين الصـراع وسـاحاته راحت تظهر، ثم إن خطوط الاشـتباك والتمـاس راحت تتحدد على خريطة المنطقة. وكانت موازين القوى الجديدة التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية هى التى تحدد اتجاهات حركة الصراع وأساليبه.

كانت المواقع والأهداف والأدوار ظاهرة بشكل مكشوف، حتى فى تلك السـاعات المبكرة فى هذا الفصل من فصـول القصـة المأسـاوية للصـراع على الشـرق الأوسط والعالم العربى.

١ - الولايات المتحدة الأمريكية قادمة لدورها الإمبراطورى الجديد، وهى مصممة على إزاحة الإمبراطورية القديمة (بريطانيا)، والحصول على إرثها فى المنطقة: المصالح **(امتيازات البترول)**، والمواقع **(القواعد والأجواء والبحار)**.

٢ - بريطانيا متمسكة ببقايا قوة، وبقايا وهم، ومعهما إحساس عميق بأن الخروج من الشرق الأوسط، والعالم العربى، وتسليم المصالح والمواقع لطرف آخر مهما كان قريبًا، يعنى نهاية الإمبراطورية.

٣ - الصراع على الشرق الأوسط بين الإمبراطوريتين (القديمة والجديدة) محكوم بظروف صعبة، فالطرفان كلاهما - بريطانيا والولايات المتحدة - من نفس الخلفية

الحضارية، والنظام الاقتصادى الذى أفرزته، ونفس مجموعة القيم التى حكمته. وهكذا فإن الصراع بينهما يأخذ طابعًا يجعله أشبه ما يكون بالصراعات العائلية: تتنازع بضراوة لكنها فى نفس الوقت تحاول ستر المظاهر، حرصًا على روابط الدم، واتقاء للفضيحة، وتجنبا لشماتة الأعداء. وهكذا فإن السلاح «مكتوم» أكثر مما هو «مدوى»!

٤ - الاتحاد السوفيتى يراقب ما يجرى على الساحة وينتظر، وهو يراهن على تفاعلات التاريخ، وعلى أى حال فهو فى هذه الظروف نصف مشلول، فالحرب لم تصل بدمارها إلى الولايات المتحدة، وأما عنده فإن الدمار أصاب كل شىء: الحقول والمدن والمصانع على طول المسافة الممتدة من موسكو إلى روستو. ثم إن الاتحاد السوفيتى كان مشغولا بأولويات طرحت نفسها. فقد كان عليه أن يفرض أوضاعه الجديدة فى أوروبا الشرقية قبل أن يمد بصره إلى الشرق الأوسط والعالم العربى.

وحين أحس الاتحاد السوفيتى أنه لا يستطيع أن يترك المنطقة الأهم والأكثر حساسية فى العالم لصراع إمبراطوريتين كلتاهما تعاديه، فإنه بدأ بخطوات على الأطراف فى إيران وفى اليونان، فإذا هما تشهدان فى شمالهما قيام نظام شيوعى يوشك أن يكون دولة مستقلة، وإذا الحرب الأهلية تنشب فى كل منهما.

٥ - فرنسا، التى كانت تحسب نفسها بين الأربعة الكبار صناع عالم السلام الجديد، لم تعثر لنفسها على دور. وهكذا فإنها راحت تتصرف بعصبية فى مستعمراتها السابقة فى شمال أفريقيا العربى، وفى جنوب شرق آسيا. لكن الشرق الأوسط والعالم العربى فى المشرق لم يكن بعيدا عن خيالها، ولا عن هواجسها (كانت تتصور لنفسها حقوقا خاصة فى سوريا ولبنان. وحتى فى مصر فقد كان لها فى شركة قناة السويس وضعا تاريخيا خاصا يجسد بالنسبة لها كل الدور الفرنسى فى الشرق من «نابليون بونابارت» إلى «فرديناند دليسبس»).

٦ - وكان هناك طرف مستجد فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى،

وكان هذا الطرف هو الصهيونية العالمية، التى وضعت دعاواها الأسطورية فى خدمة المخططات الإمبراطورية فى المنطقة، منذ أول يوم وحتى من قبل أن يولد «تيودور هرتزل». ففى مراسلات «روتشيلد» مع «بالمرستون» رئيس وزراء بريطانيا سنة ١٨٤٠ - لم يكن لدى «روتشيلد» من حجة لإقناع رئيس وزراء بريطانيا بتشجيع وتأييد هجرة اليهود إلى فلسطين إلا أن تكون مستعمراتهم فى الأرض المقدسة حاجزا يمنع قيام مشروع وحدة عربية تنشئ قوة عظمى فى المنطقة، على نحو ما حاول «محمد على» (باشا) والى مصر أن يفعله قبل «بضعة شهور»!

(وفى السنوات الأخيرة لم يتردد «حاييم وايزمان» - أول رئيس لـ «دولة» إسرائيل - فى أن يقول فى مذكراته «إن قيام إسرائيل لم يكن بعيدا قط عن ضرورات حماية قناة السويس).

كانت الدعوة الصهيونية منذ البداية لا تسعى فقط لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، ولكنها لأسباب الحماية كانت تدرك أن هذا الوطن يجب أن يكون حاجزا ضد احتمالات الوحدة العربية، وأداة - أو شريكا إذا أمكن - للنظام الإمبراطورى السائد فى المنطقة، مع العلم بأن النظام الذى يستطيع أن يسود فى المنطقة هو أقربها إلى السيادة على العالم!

هكذا كانت الخطوط والأدوار فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى.

□

وكان الصراع فى الشرق الأوسط، والعالم العربى فى قلبه، على وشك أن يبدأ هو الآخر فصلا جديدا حافلا من فصوله!

الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى هو صراع الأطراف الخارجية على المنطقة.

والصراح فى الشرق الأوسط هو صراع قواه الداخلية مع نفسها، وصراعها فى ذات الوقت مع المتصارعين من الخارج على المنطقة.

كان الصراع فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى قد استنام مؤقتا بعد ثورة سنة ١٩١٩ التى اختارت مطلب الاستقلال السياسى، وتبعتها فيه كل دول المنطقة بعد انهيار دولة الخلافة واستحالة تجديدها، وبعد أن بدا حلم الوحدة العربية بعيدا لا تبرره الظروف ولا الإمكانيات المتاحة وقتها.

ويمكن أن يقال - مرة أخرى -: إن نظم الحكم فى كل المنطقة فى ذلك الوقت كانت تفتقد الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أى نظام قابل للحياة، وقابل للاستمرار، وهو عنصر الشرعية.

وعلى سبيل المثال، فإن الحكم فى مصر كان يفتقد إلى الشرعية عند الأساس؛ فلقد كان «محمد على» مؤسس الدولة الحديثة فى مصر رجل استحق شرعية ما أنجز، لكن إنجازه كان من الصعب أن ينسحب على ورثته من أفراد أسرته، الذين أصبح لهم سلطان مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٨٤٠ خصوصا بعد الثورة العرابية، وحين عاد خديو مصر إلى أريكة ملكه بنفس مدافع أسطول الجنرال «سيمور» التى دكت طوابى الإسكندرية، ثم دخل هو نفسه إلى القاهرة، ضمن موكب الجنرال «ولسلى» قائد الغزو البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ فى أعقاب معركة التل الكبير التى شهدت انكسار الثورة الوطنية المصرية بطعنة الخيانة وتفوق السلاح! (وكانت بقية العالم العربى فى ظلال «شرعيات» مماثلة: شرعية الاستعمار - أو شرعية السيف - أو شرعية حبل المشنقة)!

ولقد وصلت ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة «سعد زغلول» إلى نتيجة سياسية هشة، أعلن بها استقلال شكلى بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ (لأن التحفظات البريطانية الأربعة التى صاحبت إعلانه سحبت منه كل مضمون). ثم جرى وضع دستور[١] قامت عليه حياة سياسية واهية اكتفت بتقاسم السلطة مع القصر الملكى، وكلاهما يعيشان تحت جناح هيمنة بريطانية سياسية واقتصادية وعسكرية.

□

---

(١) كان «سعد زغلول» (باشا) نفسه هو الذى وصف اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ بأنها «لجنة الأشقياء»!

ولم تكن الأحزاب السياسية، التى قامت فى مصر وتبادلت الحكم بينها على أساس دستور سنة ١٩٢٣، أحزابا سياسية بالمعنى الحقيقى الذى يعتبر أن الحزب السياسى فى حقيقة أمره هو تعبير عن طبقة اجتماعية ـ أو طبقات ـ لها مصالحها المتماثلة أو المتقاربة. وهكذا فإنه بسبب ضعف التركيب الطبقى للمجتمع المصرى جاءت الأحزاب مجرد ظواهر على السطح لا تستند إلى جذور أو قواعد حقيقية وثابتة فى القاع أو عند الأعماق.

وعلى وجه اليقين، فإن حزب الوفد كان أكثر هذه الأحزاب اتصالا بالجماهير، وكان فى بدايته يمثل جبهة وطنية جمعها مطلب الاستقلال. لكن الوفد تعرض إلى انقسامات حادة فى كل حقبة: فى العشرينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب الأحرار الدستوريين، وفى الثلاثينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب السعديين، وفى الأربعينات خرجت منه المجموعة التى شكلت حزب الكتلة الوفدية.

وبلغ الإرهاق بالوفد إلى الحد الذى دعاه إلى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هو الذى ألغاها فيما بعد فى ظروف صحوة وطنية عارمة سنة ١٩٥١.

وفيما بين التاريخين، وفى ظروف الحرب العالمية الثانية، تعرض الوفد لاختبارات قاسية أثرت على فاعليته.

فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرغمته الظروف على أن يقبل علاقة خاصة مع السفارة البريطانية، وبصرف النظر عن الظروف، فإن هذه العلاقة الخاصة أضرت بفاعلية الوفد فى التعبير عن الرأى العام المصرى فى مناخ وطنى عاصف.

وفى تقلصات الحرب واقتصادها المختل فإن الإغراء كان شديدًا لعناصر متصلة بالحكم أو قريبة منه، لتحصل لنفسها على قسط من غنى الإنفاق العسكرى وإسرافه!

وفى هذه الظروف أيضا تأثر تركيب القمة الوفدية، كانت زعامة الوفد دائما شركة بين عناصر من كبار ملاك الأرض، وعناصر من المثقفين، وفى الظروف

الطارئة فإن الخلل فى التوازن بين ملاك الأرض والمثقفين على رأس الوفد، أكد فى النهاية سيطرة كبار ملاك الأرض على عناصر المثقفين.

□

كانت صورة المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب مثيرة للقلق.

أحد عشر ألفا من كبار الإقطاعيين - إذا جاز التعبير - يملكون وحدهم سبعين فى المائة من الأرض الزراعية (وهى أساس الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت).

وهناك صناعات وليدة، لكنها ضعيفة، ثم إن الأجزاء الأهم منها تحت السيطرة الأجنبية بدليل أن المصريين كان لهم ثلاثون فى المائة من مقاعد مجالس إدارات هذه الشركات، بينما كان للأجانب سبعون فى المائة منها!

وكانت البنوك، وشركات التأمين، ومؤسسات التجارة الخارجية، كلها ملكا للأجانب.

وحتى شركات بنك مصر، والذى كان إلى حد ما رمزًا لمحاولة استقلال اقتصادى، كانت مخترقة بمشاركة أجنبية (كشركة «برادفورد» فى صناعة النسيج).

وكان فى الريف المصرى أحد عشر مليون فلاح لا يملكون سوى أجر يومهم، ولم يكن يزيد فى أحسن الأحوال على ثلاثة قروش.

وكان العمال، وغالبيتهم فى مجال الخدمات - حوالى ثلاثة ملايين - يعيشون تحت ظروف عمل قاسية، يحصلون على أجور متدنية.

وكانت الجماعات المتميزة على قمة المجتمع المصرى هى نفسها الجماعات المتصدرة للعمل السياسى فى كل الأحزاب المصرية. وتبدى عجزها، وانتقلت بؤرة الحركة السياسية من هذه الجماعات المتربعة على القمة إلى عناصر من الأطراف، راحت تتحدى مراكز النظام القديم، فظهرت جماعة الإخوان المسلمين، وأعيد بعث

جماعة مصر الفتاة تحت اسم الحزب الاشتراكى، ثم برزت التنظيمات الشيوعية متعددة دائما ومشتبكة مع نفسها أحيانا. وفى الغالب - فى تلك الفترة - فإن معظم قياداتها كانوا من اليهود المصريين أو المتمصرين.

وكانت الحرب العالمية قد قذفت إلى هذا المسرح الحافل بكل ما أفرزته من قلاقل سياسية وعسكرية، وتيارات عقائدية وفكرية وطموحات وآمال وأحلام ورؤى، وكوابيس أيضا.

وذات يوم من شهر فبراير ١٩٤٥ - والحرب لم تضع أوزارها بعد - شهد مبنى البرلمان المصرى مشهدًا داميًا، فقد تقدم شاب اسمه «محمود العيسوى» من رئيس الوزراء المصرى فى ذلك الوقت «أحمد ماهر» (باشا)، وأطلق عليه أربع رصاصات أردته قتيلا فى البهو الفرعونى.

كان «أحمد ماهر» (باشا) من الذين طالبوا بدخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء، وفى هذا الوقت من سنة ١٩٤٥، فإن «أحمد ماهر» (باشا) وجد أن الفرصة توشك أن تفلت من مصر إذا لم تنضم إلى الحلفاء، ولم تعلن الحرب على ألمانيا (التى كانت قد هزمت بالفعل والواقع)، ولم تدخل فى نظام الأمم المتحدة الذى أنشأه الحلفاء لترتيب أمور عالم ما بعد الحرب.

كان الاشتراك فى الحرب فى ذلك الوقت شرطًا ضروريا للاشتراك فى الأمم المتحدة.

وكان «أحمد ماهر» مؤمنًا برأى، وكانت وراء هذا الرأى ضرورة.

ولكن مناخ الحمى التى اجتاحت مصر لم يفرق بين الرأى والضرورة من جانب، وبين شكل الوقوف فى صف الحلفاء وبريطانيا المحتلة لمصر من جانب آخر.

وتكلم الرصاص لأول مرة فى مصر بعد الحرب، وسقط رئيس الوزراء مضرجا بدمه وارتفع الستار مخضبًا بالدم عن مرحلة جديدة: لقد بدأ الصراع فى الشرق الأوسط والعالم العربى!

[٢]

كانت مصر دائما كيانًا بالغ الخصوصية، فلقد فرضت الجغرافيا أحكامها على مصر بطريقة مرهقة، والجغرافيا تفرض أحكامها على كل البلدان، وهى بالقطع أكبر الثوابت فى حياة أى وطن، لكن الجغرافيا فى مصر كانت عجيبة.

فمصر موقع جغرافى على ملتقى البحار: البحر الأحمر من الشرق، يصل إلى المحيط الهندى عن طريق باب المندب، ثم ينفتح على المحيط الهندى إلى المحيط الهادى حتى كاليفورنيا إذا وصلت رحلة البحار الشرقية إلى مداها، ومن الشمال البحر الأبيض يصل إلى المحيط الأطلسى عن طريق جبل طارق، وحتى أرصفة ميناء نيويورك إذا وصلت رحلة البحار الغربية إلى مداها أيضا.

وهذا الوطن المفتوح على البحار مع ذلك، تنحصر حياته الداخلية كلها فى شريط أخضر على ضفاف النيل، إذ تحاصره الصحراء الشاسعة من كل جانب.

والحياة المحاصرة فى رقعة الوادى تعتمد كلها على مصدر واحد تعيش عليه وهو نهر النيل، يشد الكل، ويربطهم على ضفافه الخضراء، ويعلمهم درس انتظار فيضانه، والاتكال عليه فى ريها وتجديد خصوبتها وحيويتها.

والشعب يحاول أن يخرج من الحصار، بينما إيثار الأمن على الضفاف الخضراء يعيده إلى مكانه فى معظم الأحيان.

لكن الخيال عادة أكثر جرأة من الإرادة. وفى حين أن الخيال له أجنحة فإن الإرادة تحتاج إلى سيقان وأذرع وعضلات.

وبالخيال، على الوادى الأخضر المحاصر، فإن الشعب استطاع أن يصل إلى اكتشافين من أعظم ما عرفت الحضارة: **اكتشف التوحيد ودعا إليه، واكتشف الأبدية - البعث فى عالم آخر بعد الموت - وبشر بها.**

ما ضيقته الطبيعة وسعه ما وراء الطبيعة!

لكن الموقع له ضروراته، ومهما انعزل فإن له صلاته بما وراءه. وهكذا فإن الوادى

المحاصر وجد نفسه موزعًا على قارتين: أفريقيا بيته الذى يسكن فيه وآسيا حياته كل يوم.

ووجدت مصر نفسها ـ رغم حصار الوادى ـ فى وضع غريب:

□ **دنياها من خارج حدودها:** يمثلها نهر النيل القادم من الجنوب المجهول، حيث تصنعه شمس لا تسطع على مصر، ورياح لا تهب عليها، وأمطار لا تنزل عليها، ومساقط للمياه ومجار لم يرها فيها أحد!

□ **وآخرتها أيضا من خارج الحدود:** ترمز لها المسيحية والإسلام، وكلاهما نزلا من السماء فى مهابط للوحى والرسالة على وديان أخرى وصحارى أخرى.

دنياها من خارجها، وآخرتها من خارجها، واضطر الوادى حضاريا وتاريخيا إلى أن يتسع فى غير المرئى بأكثر من حدود المرئى أمام عينيه.

وبالإسلام تأكد أن تاريخ مصر كله فى آسيا، ورغم أن حياتها فى أفريقيا.

عوض التاريخ (الزمان) ما لم تعطه الجغرافيا (المكان). كثير جدًا من التاريخ، وقليل جدًا من الجغرافيا.

وفرة حضارية، وندرة مادية، واحتارت مصر بين ضرورات الحقيقتين.

ضرورات تفرض عليها أن تتصل بما حولها، وضرورات تغريها بأن تنعزل عنه.

شىء أشبه ما يكون بالقدر المكتوب عليها، وقد لا تريده، وقد تشفق على نفسها من مسئولياته، لكنها لا تستطيع، وإن حاولت أحيانًا.

ولم تكن هذه حيرة مصر وحدها، وإنما كانت حيرة محيطها أيضًا، فهذا المحيط يريدها معه، ولكنه أحيانا لا يجدها، وهو يراها تقود حركته مرات، وتحمى أرضه وتراثه، ولكنه فى بعض اللحظات يبحث عنها فلا يعثر لها على أثر.

وفى جزء منها، فإن هذه الحيرة كانت من آثار الضغوط التى تعرضت لها روح

مصر. ضغوط شارك فيها الكهنة، والفراعنة، والمماليك، والشيوخ، والخلفاء، والملتزمون، عنصر في التاريخ تطابق مع عنصر في الجغرافيا. طبيعة السلطة الاستبدادية مع طبيعة الاتكال في انتظار فيضان النيل.

ولقد بدا وكأن العصر الحَديث على وشك أن يقطع هذه الحيرة، ويفصل فيها، فأحكامه تعلمها أنها إذا لم تكن جزءًا من محيطها بالماضي - على فرض أن ذلك صحيح ! - فإنه بات من المحتم عليها أن تصبح جزءًا منه بالمستقبل، وهذا هو الصحيح حضاريا وتاريخيا - ثقافيا واقتصاديا - سياسيا وعسكريا.

وكادت تجربة «محمد على» ومشروعه القومى الكبير تضع حدا للحيرة بقطعها، وأن تضع نهاية للتردد بفصل الخطاب.

لكن مشروع «محمد على» ضرب بالقوة والعنف، ثم تراجعت مصر إلى حيرتها، التى تأزمت أكثر بمصادفة ظهور الاكتشافات الفرعونية، التى أعادت مصر إلى أوهام تاريخ وصل إلى طريق مسدود، وضاع فى حفائر القبور تمامًا، خصوصًا عندما ظهر نور الإسلام.

وكانت هناك قوى كثيرة تشجع حيرة مصر من وجهة نظر استراتيجية، فقد كان مطمعهم أن يستعملوا موقعها نيابة عنها، وهذا درس آخر من دروس الجغرافيا والتاريخ. فهذا الموقع لا يمكن للعالم أن يستغنى عنه، وإذا لم تستعمله مصر فإن آخرين لديهم الرغبة فى استعماله نيابة عنها، وضدها إذا لزم الأمر.

ومنذ القدم كان ذلك مطمح كل الإمبراطوريات العالمية، حتى جاء الدور على الإمبراطورية البريطانية!

□

وبين ما أظهره الصراع العالمى الكبير على مستقبل البشرية بعد الحرب العالمية الثانية أن مصر لم تتنبه إلى وجودها فقط، ولكنها راحت تربط هذا الوجود بهوية وانتماء أوسع من حدودها.

وحين وقف «أنتونى إيدن» وزير الخارجية البريطانية يعلن فى مجلس العموم البريطانى فى شهر أبريل سنة ١٩٤٣ أن «بريطانيا على استعداد لأن تنظر بعد الحرب بعين العطف إلى أمانى الشعوب العربية فى إقامة نوع من التعاون الوثيق بينها» فإن «إيدن» بهذا الإعلان لم يكن يخلق طلبا على شىء غير موجود، ولكنه كان يحاول استباق الحوادث إلى شىء ظهرت له مقدمات وبوادر.

وهكذا، فإن ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية لم يلبث أن جرى توقيعه فى مصر فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٤٤، وكان توقيع ميثاق الجامعة العربية فى مصر دليلا واضحًا على أن مصر اختارت مرة أخرى.

مصر التى اختارت الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، هى نفسها مصر التى عادت الآن بعد الحرب العالمية الثانية وسعت إلى محيطها، ودعت إلى الوحدة العربية.

وتدافعت الحوادث بسرعة:

أيام بعد توقيع ميثاق الجامعة العربية وأقيلت وزارة الوفد وتلتها وزارة «أحمد ماهر» (باشا) من أحزاب الأقلية المعتمدة على القصر.

شهور من رئاسة «أحمد ماهر» (باشا) ثم أصابته رصاصات «العيسوى» فى البهو الفرعونى فى مجلس النواب المصرى.

شهور أخرى - وإذا المظاهرات تعم كل أرجاء مصر، وقد اختلطت فيها النداءات وتشابكت الاهتمامات، وتوحدت القضايا.

المطالبة بالاستقلال الكامل، والتضامن مع شعب فلسطين ضد مخططات الصهيونية، والاستنكار لمحاولات الاستعمار الفرنسى أن يمارس بقايا نفوذ متهالك على سوريا ولبنان، وعلى المغرب العربى أيضا!

وأصبحت القاهرة ليس فقط مقر الجامعة العربية، ولكن مجمع كل المطالبين بالحرية والوحدة فى أمة تأكدت لها كل اشتراطات قيام الأمة، ابتداء من وحدة اللغة، إلى وحدة الثقافة، إلى وحدة المصلحة، إلى وحدة الأمن.

ولم تكن السلطات المحلية فى كل بلد عربى راغبة فى هذا التيار المتدفق الذى يهدد حدود السيادة والحكم فى عالم عربى مزقته الإمبراطوريات.

ولم تكن قوى السيطرة الخارجية فوق العالم العربى ومن خارجه راغبة فى هذا التيار المتدفق الذى يهدد الإمبراطوريات، سواء تلك التى بدأت شمسها تميل إلى الغروب، أو تلك التى بدأت شمسها تطلع عند حواف الأفق.

□

كانت سلطة الحكم فى كل بلد عربى، وخصوصًا مصر، وهى تلك السلطة التى قامت فى فترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩١٨ و ١٩٣٩-١٩٤٥.

مزيج من كبار ملاك الأراضى والتجار وبعض المثقفين، فترت حماستهم، وضعفت همتهم بالتراضى مع قوى السيطرة الأجنبية، وأفلت منهم زمام الفرصة التاريخية التى أتاحتها ثورة سنة ١٩١٩، فرضوا بالمساومة مع الاستعمار مقابل نصيب من الغنائم الناتجة عن الاستغلال.

والآن كان عليهم - وتحت ضغط الكتل الجماهيرية الهائلة - أن يتقدموا الصفوف فى المطالبة بالاستقلال والوحدة وإلا جرفهم التيار، وتقدموا على استحياء وعلى حذر، وأصبح مطلبهم تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦.

ورفضت بريطانيا، وحاول «محمود فهمى النقراشى» (باشا) رئيس السعديين الجديد الذى خلف رئيسهم الذى قتلته رصاصات «العيسوى»، ولم تكن هناك فائدة. وحمل أوراقه وذهب إلى مجلس الأمن - المنبر الجديد الذى صنعه النظام العالمى المستجد بعد الحرب للفصل فى المنازعات - ذهب وعاد، ولم يحصل على شىء.

وسقطت وزارته لتفسح المجال لسياسى داهية - أو هكذا كان وصفه فى تلك الأيام - وهو «إسماعيل صدقى» (باشا). وحاول «إسماعيل صدقى» (باشا) مع وزير الخارجية البريطانى العمالى «أرنست بيفن»، ووصل بالفعل إلى مشروع اتفاق عرف باسم «صدقى - بيفن»، لكن الجماهير المصرية تصدت لهذا المشروع الذى لم يكن فى رأيها سوى تجديد للسيطرة القديمة بأسلوب عصرى.

وبرغم حملة ضخمة جرت ـ تحت رعاية القصر الملكى ـ لإقناع الشعب المصرى بمشروع «صدقى ـ بيفن»، وراحت تحاول إيهامه بأن هذا المشروع ومعاهدته المقترحة هما الممكن الوحيد فى هذه الظروف، وبأن مصر تستطيع أن «توقع هذه المعاهدة وتلعنها فى نفس الوقت»، فإن منطق الشعب المصرى البسيط راح يتساءل «إذا كنا سنلعنها فلماذا نوقعها؟» ـ وسقط مشروع «صدقى ـ بيفن» وسقطت معه معاهدته المقترحة.

وأحست الإمبراطورية البريطانية أن الشعب المصرى أقوى من حكوماته، وأن هذه الحكومات مغلوبة على أمرها، وأن رؤساءها، وإن كانوا راغبين فى الاستسلام فى صميم قلوبهم، فإن الشعب المصرى يفرض عليهم أكثر مما يرغبون فيه، وهم أعجز عن المقاومة لأنهم فقدوا بقايا ما كان لهم من شبه نفوذ وشبه شرعية بسبب تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

وراحت عقول الإمبراطورية، التى استنفدت الحرب مواردها وقوتها، تفكر فى أساليب وأسلحة أخرى للمواجهة؛ ولتثبيت السيطرة وإحكام القبضة!

[٣]

طوال سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ كانت مصر تتحرك بسرعة إلى حافة حرجة، لم تكن بعد فى حالة ثورية، ولكنها كانت تقترب حثيثا من مثل هذه الحالة.

من ناحية كانت ضغوط الحرب قد تلاشت، فقد رحلت الجيوش وابتعدت الأساطيل، ولم يعد هناك ذلك الجو الصارم الذى سيطر على كل نشاط فى مصر بدعوى كونها قاعدة خلفية أساسية للمجهود الحربى، سواء فى أفريقيا أو حتى فى أوروبا. وبالتالى فإن حركة التنفس الطبيعية عَادت إلى الحياة السياسية، وكانت الرياح المتحركة فى الجو كله رياحا متناقضة فى اتجاهاتها، وفى درجة حرارتها، وفى نوع ما تحمله على أجنحتها من أفكار ورؤى، وذرات غبار وبذور لقاح!

ولقد كان ذلك ـ على سبيل المثال ـ هو المناخ الذى ترجم فيه «المانيفستو» الشيوعى لأول مرة بطريقة رسمية فى مصر، وكان هذا هو المناخ الذى ذهب فيه القائم بالأعمال السوفيتى وقتها «عبد الرحمن سلطانوف» ليقدم نفسه لشيخ الأزهر باعتباره مسلما تقيا ومؤمنا. ثم كان هذا هو المناخ الذى سمح لبعض رجال الدين بأن يصدروا فتاوى لصالح شركات أمريكية عملاقة، بدأت تدخل إلى السوق المصرية وأرادت أن تفتح الطريق لمنتجاتها فى حمى المسابح والعمائم. ثم كان هذا هو المناخ الذى تشكلت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، تحاول أن تنسق المظاهرات فى مصر ضد الاحتلال، وأن تفرض على ساسة مصر أن يواجهوا قوته فى إطار جبهة وطنية، كما حدث من قبل سنة ١٩٣٥، وانتهى إلى معاهدة سنة ١٩٣٦. ثم كان هذا هو المناخ الذى تكشف فيه أن كل قيادات اليسار الماركسى فى مصر يقودها من القمة يهود متمصرون أو أجانب.

ومن ناحية أخرى، فإن مغانم الحرب راحت تتلاشى أيضا وراء ضغوطها، ففى ظروف السوق السوداء والمال السائل بلا قيمة فى الصرف على المجهود الحربى؛ لأن الدم أغلى من الذهب، شهدت مصر فى فترة الحرب رواجا نقديا وصل إلى طبقات كثيرة خصوصا بين العمال، كانت عمليات صيانة المعدات والنقل وخدمات الترفيه وغيرها تلقى في السوق المصرية بكميات كبيرة من النقود. وإذا كانت الأرصدة الاسترلينية، التى تجمعت للخدمات التى قدمتها الحكومة المصرية رسميا للقوات المتحاربة، قد وصلت إلى أربعمائة مليون جنيه استرلينى، فإن ما حصلت عليه السوق المصرية بالنسبة للأفراد لم يكن ليقل عن نصف هذا المبلغ، باعتبار أن جزءًا مما صرفته القوات المتحاربة للأفراد، كان «بنكنوتًا مصريًا» تم إصداره بضمان أذونات على الخزينة المصرية، جرى فى مقابلها طبع نقد مصرى وضع تحت تصرف الجيوش.

ومع انتهاء الحرب، فإن هذا الرواج راح ينكمش ويترك وراءه أوضاعا اقتصادية واجتماعية يسودها القلق ويداخلها التوتر يوما بعد يوم.

ومن ناحية ثالثة، فإن ظروف الحرب وما بعدها كشفت الوجه الحقيقى للنظام

السياسى كله، فقد خرج الملك من إطار الشعبية المزيفة التى أحاطت به بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وانكشف الوجه القبيح للملكية فى مصر، فقد بدا أن أسرة «محمد على» وصلت إلى حالة من الانحلال والتحلل لا يجدى فى علاجها شىء.

وكان معظم الرجال فى مجال السياسة التقليدية فى مصر قد فقدوا مصداقيتهم، كما أن الثلاثى الذى كان أطرافه أهم مراكز القوة والنفوذ فى مصر أيام الحرب قد تبعثر بحكم الظروف. والواقع أن مصر فى فترة الحرب كانت واقعة تحت تأثير نفوذ ثلاث من السيدات، كل منهن لها شخصيتها القوية، ولها مكانتها، ولها دورها، ولها مجال جذبها. كانت أولاهن السيدة «ميلانى» قرينة السير «مايلز لامبسون» ـ «الليدى كيلرن» فيما بعد ـ وكانت السفارة البريطانية مجالها، وكان تأثيرها على زوجها الذى يكبرها بأكثر من ثلاثين سنة محسوسا ونافذا. نفس الشىء بالنسبة للملكة «نازلى» والدة الملك «فاروق» والتى تزوجت بعقد عرفى من رئيس ديوانه «أحمد محمد حسنين» (باشا)، وقد تمكن «حسنين» من إقناع الملك بهذا الزواج لأن الملكة فى حاجة إلى رجل «يشكمها»، ومع ذلك فلم يكن هناك فى القصر من هو قادر على «شكم» ملكة مصر الأم. وأخيرا فقد كانت السيدة «زينب النحاس» قرينة «النحاس» (باشا) ذات شخصية طاغية فى الوفد، خصوصا بعد أن تخلص «النحاس» (باشا) من سكرتير عام الوفد القوى ـ «مكرم عبيد» (باشا) ـ وقد كان هو منافسها العتيد فى التأثير على زعيم الوفد الصلب والعنيد.

ولم يكن هناك بين الرجال الذين يقودون الآن على الساحة من يستطيع أن يؤدى الدور الذى كان يؤديه هذا الثلاثى النسائى الخطير من وراء الستار فى حكم مصر.

وحاول «إسماعيل صدقى» (باشا) فى وزارته سنة ١٩٤٦ أن يستعيد سمعته القديمة كرجل مصر القوى ونمرها السياسى، وَلكنه لم ينجح، واستطاعت المظاهرات الهائلة التى عمت مصر فترة حكمه ضد الإنجليز أن تكشفه كنمر من ورق.

ثم حاول «محمود فهمى النقراشى» (باشا) أن يستوعب الغضب الشعبى

الجارف حين حول الكفاح الوطنى إلى قضية قانونية ذهب بها إلى مجلس الأمن، لكن المحاولة لم تلبث أن فشلت لأن صراعات الحرية أكبر من اجتهادات فقهاء القانون، مع أن «النقراشى» (باشا) جمع وراءه فى مجلس الأمن صفوة من المستشارين كانوا خير عقول مصر فى ذلك الوقت وأحسن نتاجها. وانتهت مناقشات مجلس الأمن بقرار يقضى بأن تظل القضية المصرية معلقة على جدول أعمال، وحتى إشعار آخر.

□

كان الشارع المصرى هائجا مائجا بتفاعلات لا يعرف أحد إلى أين وجهتها. وكانت فى معظمها تعبيرا عن التوتر بأكثر منها سعيا إلى بلورة موقف وقيادة عمل.

وتصاعدت مظاهر الاحتجاج، وخرج النظام السرى لجماعة الإخوان المسلمين يفجر القنابل، ويطلق الرصاص فى اتجاه دور السينما والفنادق الكبرى، وحتى إلى صدور الساسة والقضاة. ولم يكن «أحمد ماهر» (باشا) رئيس الوزراء هو الذى اغتيل بالرصاص فى البرلمان وحده، وإنما لحقه «أمين عثمان» (باشا)، ثم لحق بالاثنين «سليم زكى» (باشا) حكمدار بوليس القاهرة، الذى أصابته قنبلة أثناء مظاهرات عند كلية الطب فى شارع قصر العينى، ثم سقط أحد كبار مستشارى الاستئناف وهو المستشار «أحمد الخازندار» الذى أصدر أحكاما بالسجن على طائفة من مفجرى القنابل.

ودخل القصر الملكى إلى دائرة الاغتيالات بتنظيم «الحرس الحديدى» الذى أقامه الدكتور «يوسف رشاد» طبيب الملك الخاص، وحاول هذا التنظيم اغتيال «النحاس» (باشا) انتقاما منه «لإذلال الملك» بقبوله رئاسة الوزارة فى حادث ٤ فبراير، ثم راح القصر بعدها يضع قوائم بأسماء من يرغب فى تصفيتهم؛ إخلاصا للملك، وفرط تفان فى خدمته!

كانت الحياة السياسية فى غيبة سلطان «الفكرة» قد أسلمت نفسها لسلطة

«المسدس»، وراح الرصاص يلعلع فى العاصمة، وما لبث أن أصاب فيما بعد رئيس الوزراء الذى عاد إلى الحكم مرة أخرى، وهو «محمود فهمى النقراشى» (باشا)، فقد قتل داخل مبنى وزارة الداخلية، وقتله شاب من النظام الخاص للإخوان المسلمين تنكر فى زى ضابط من البوليس.

ثم ردت الحكومة - التى رأسها «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) - على ذلك ووراءها الملك، ولم يكن ردها بالقوانين والمحاكم، وإنما جاء ردها بمنطق الثأر، حين اغتيل فى وسط أكثر شوارع القاهرة ازدحاما الشيخ «حسن البنا» المرشد العام للإخوان المسلمين، وكان المشرف على الاغتيال ضابط بوليس برتبة «أميرالاى»، كما أن الذين نفذوا الاغتيال بإطلاق النار على الضحية كانوا رجال البوليس السرى لوزارة الداخلية!

□

إن الحكومة البريطانية لم يلبث أن اكتشفت أنها تواجه وضعا مختلفا فى مصر، فـ «حكم الباشوات» - على حد تعبير اللورد «كيلرن» - لم يعد قادرا على تطويع مصر، كما فعل بنجاح فى فترة ما بين الحربين العالميتين، ذلك أن التغييرات الكبيرة التى كانت تحدث فى المجتمع المصرى أضعفت قدرة هؤلاء «الباشوات» على الادعاء بتمثيل القوى الشعبية فى مصر، كما كان الحال فى وقت التحالف الواسع الذى أقامته ثورة سنة ١٩١٩، وبدأ فى حكمها فعلا بدستور سنة ١٩٢٣.

وبعد قرابة ربع قرن من التجربة الدستورية، بات واضحا أنها فشلت حتى فى الظاهر الواضح من أحوالها، وأوله أن حزب الوفد - وهو حزب الأغلبية فى الرأى العام المصرى طوال تلك الفترة - لم يتول مسئولية الحكم إلا لسنوات معدودات تقل عن ربع عمر التجربة. ومع ذلك فإنه جاء إلى الحكم فى كل مرة، جاء فيها مع ظروف طالب فيها الاحتلال البريطانى بعودته إلى السلطة حتى يمكن تنظيم العلاقات بين مصر وبريطانيا على أساس مقبول كعقد معاهدة سنة ١٩٣٦، أو كالمحافظة على الوضع خلال الشهور الحرجة من الحرب العالمية. وأما فى معظم مدة التجربة، فقد

كان الحكم لحكومات أقلية لا تسندها غير سلطة القصر، وهو القاعدة الأكبر لحكم «الباشوات»!

وقد وجد الإنجليز الآن أن جماهير الشعب أصبحت أقوى من «طبقة الباشوات» ومن كل الأحزاب، وأن الشارع المصرى أصبح أكثر فاعلية من قصور الحكم والنفوذ، وكان الإنجليز قد تعلموا كيف يوجهون «القصور» بالعنف مرة وبالإهانة مرات - لكن التعامل مباشرة مع الشارع كان مخاطرة لا يريدونها، ثم إنها مخالفة لكل القواعد التى أرسوها لحكم المستعمرات وأشباهها.

أكثر من ذلك، وفى الظروف المستجدة، فإن «طبقة الباشوات» التى حاولت أن تكون مجرد وسيط بين «**طموح**» الشارع و «**جبروت**» الاحتلال لم تستطع تأدية هذا الدور على نحو مقنع. وحاولت الحكومة البريطانية مساعدة أصدقائها - أو تابعيها الآن - وفى هذه الفترة كانت توسلات رؤساء الوزارات ورؤساء الديوان الملكى، وأحيانا الملك نفسه، تتوسل لإعطائها «شيئا» ينقذ المظاهر ويهدئ المشاعر. وأعلنت بريطانيا أنها سوف تسحب قواتها من القاهرة والإسكندرية على تصور أن إخفاء العلم البريطانى من العواصم الكبيرة، وفك المعسكرات الرابضة فى قلبها مثل ثكنات قصر النيل، وثكنات العباسية فى وسط القاهرة وأطرافها، وثكنات أبى قير ومصطفى باشا فى وسط الإسكندرية وأطرافها، قد يكون عاملا مساعدا فى صرف انتباه الشارع عن الإنجليز.

وأحيطت عمليات الانسحاب من العواصم بضجة كبرى حاولت تصويره وكأنه الاستقلال الكامل أو المدخل إليه، لكن الجماهير المصرية لم تصدق.

كانت قضية الاستقلال تتعقد أكثر كل يوم، وكانت تكسب مضامين اجتماعية ووطنية وقومية أوسع مع مرور الأيام.

وانقض «صدقى» (باشا) على الشيوعيين بضربة عنف لم يسبق لها مثيل، ولم يكن الشيوعيون السبب.

ثم انقض «النقراشى» (باشا) على الإخوان المسلمين بضربة عنف أقوى وأشرس، ومرة أخرى كانت القضية أكبر من العذر الذى التمس لها.

وهكذا راح الإنجليز يرسمون سياسة مواجهة أطول نفسًا وأعقد مسارًا.

وهكذا أيضا راحت القوة الإمبراطورية الجديدة التى قررت لنفسها نصيب ٥٠٪ من النفوذ فى مصر - وهى القوة الأمريكية - تبحث بجد عن دور مؤثر فى مجرى الأحداث. كانت تريد أن تكون طرفا فى اللعبة، له دور وله نصيب.

واستدعى وزير الخارجية الأمريكية سفيره فى باريس المستر «جيفرسون كافرى» ليخطره برجاء الرئيس «ترومان» ورجائه هو أيضا له أن يقبل مد خدمته فى السلك الدبلوماسى، لأن هناك مهمة يعتقدون أنه أكثر من يصلح لها، وهى: سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة.

وكان قريبًا أن يكون السفير الذى أراد أن ينهى خدمته فى أهم العواصم الأوروبية فى ذلك الوقت وهى باريس، والذى تعود على التعامل مع أكثر الساسة الأوروبيين صعوبة وتعقيدًا، وهو الجنرال «شارل ديجول»، مطلوب منه الآن أن يمد خدمته ليتولى سفارة القاهرة. وطلب «جيفرسون كافرى» فترة للتفكير: ستة شهور أو سنة!!

ولم يكن تداعى الحوادث على استعداد لأن يتوقف فى الانتظار حتى يصل إلى الساحة أحد، على مهل أو على عجل!

الفصل الرابع

قاعدة السويس وفلسطين

[١]

وراحت السياسة البريطانية تفكر فى إستراتيجية قادرة على مواجهة هذه الشحنات المتفجرة كلها. كان الهدف ما زال هو بشقيه: إخضاع الإرادة المصرية من ناحية، ومنع مصر من أداء دورها المفروض بالجغرافيا والتاريخ من ناحية أخرى.

وفى البداية - ١٩٤٥ - كان هناك انسياق طبيعى إلى الإصرار على نفس النهج القديم، وقد عبر عنه اللورد «كيلرن» فى مذكرة داخلية كتبها قبل نقله من مصر جاء فى نصوصها ما يلى(١):

[« ١ - بالنسبة للموقف الداخلى:

الكلام عن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ليس نزيها، وحتى بدون معاهدة يتعين على مصر أن تقف إلى جانبنا، والواقع أنها مدينة لنا باستمرار وجودها كدولة مستقلة.

٢ - الأجانب فى مصر:

هناك نزعات سخيفة وغير حكيمة. الوطنية جيدة، ولكنها يجب ألا تكون عمياء، لسنا فى مزاج يسمح لأحد أن يعبث بنا.

---

(١) نص مذكرة اللورد كيلرن منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٦).

٣ ـ السودان:

هناك حالة هياج متنامية مرة أخرى، وهى موحى بها من الصحافة، وفى إيجاز يجب تحذير مصر أن تبقى بعيدا عن السودان، وأن تتذكر أحكام المعاهدة عن الوصاية المشتركة على السودانيين.

٤ ـ تعديل المعاهدة:

يمكن أن يكون من الجانبين، وما يقال الآن فى مصر يمثل كلاما صحفيا سخيفا جدا وغير حكيم. إذ تنص المعاهدة على أن يكون التنقيح بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة، وبالتأكيد لن تكون هناك تعديلات من طرف واحد ولصالحه. وإنما لابد أن تكون هناك صفقة مناسبة، وبطبيعة الحال نفترض أن يكون هذا بالطرق العادية. أى بين أصدقاء وحلفاء.

٥ ـ استمرارية السياسة البريطانية:

السياسة البريطانية ليست مسالة أفراد أبدا، وبمعنى آخر لا فائدة من أية محاولة للخداع، فإن أى رجل يخلفنى هنا (السفارة البريطانية) سيكون مثلى تماما، الناطق بلسان الحكومة البريطانية ووكيلها».].

□

ثم تلا ذلك أن قامت السياسة البريطانية بتحديد هدفها الاستراتيجى فى مصر وبطريقة لا تقبل اللبس. وبعد اجتماعات للجنة الدفاع عن الإمبراطورية، تلتها توصيات من رؤساء أركان حرب الإمبراطورية، أصدر المستر «أرنست بيفن» وزير الخارجية البريطانية فى مارس ١٩٤٦ توجيها سياسيا جاء فيه:

[«لقد وافقت اللجنة الدفاعية الآن على توصيات رؤساء الأركان بأن تستمر قاعدتنا العسكرية بموقعها بمصر، وبأنه لابد أن نواصل الاحتفاظ بقوات فى مصر، وبأنه لو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إقليمى أمرا واقعا فإن المقر الرئيسى لابد أن يوجد فى منطقة قناة السويس.

وهذا القرار يخضع للشرط الذى ينص على أن المقصود من وجود القوات (فى الظروف الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية) فى منطقة القناة أن تكون هذه المنطقة نواة ومقرا رئيسيا للمنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط».](١).

ويبدو أن السياسة البريطانية حاولت أن تكسو هذه الجرعة المرة بقشرة من السكر، فإذا هى تطرح للتفكير غطاء لها يمكن أن يجعلها أسهل على البلع فى مصر (وفقا للمنطق البريطانى وتصوراته عن البلد الذى كان تحت سيطرته لسبعين سنة!!). وبهذا المنطق توصلوا إلى مشروع بتأجير منطقة قناة السويس كلها من مصر لمدة ٩٩ سنة، وقدمت سكرتارية لجنة رؤساء الأركان مذكرة جاء فيها:

[«فى أثناء المناقشات التى جرت فى لجنة الدفاع يوم ١٨ مارس ١٩٤٦، حول تقرير رؤساء الأركان، قال وزير الخارجية: إن المفاوضات بشأن التسهيلات الضرورية فى منطقة قناة السويس قد تصبح أيسر إذا ما كنا مستعدين إلى مبادلة حقوقنا فى المعاهدة، مقابل استئجار المناطق التى نريدها لمدة ٩٩ سنة، ويود وزير الخارجية أن يدرس هذا الاقتراح بوصفه أمرا عاجلا».](٢).

وبلغ شطط السياسة البريطانية وجنوحها فى ذلك الوقت إلى الحد الذى دعا «أرنست بيفن» (مع أنه يعتبر أهم وزراء الخارجية الإنجليز منذ نهاية الحرب العالمية وحتى الآن) إلى أن يطلب من عدد من الخبراء البريطانيين فى الشئون المصرية أن يقدموا له مقترحات تكفل تهدئة حالة «الهياج» فى مصر، وفى نفس الوقت تؤكد الاحتفاظ بالقاعدة. وكان بين الاقتراحات التى قدمت له، والتى طرحت للبحث رسميا فى مجلس الوزراء البريطانى، اقتراح قدمه له السير «ميردوخ ماكدونالد» المستشار السابق لوزارة الأشغال فى مصر، وخبير الرى العالمى المشهور، الذى

---

(١) النص الكامل لتوجيه بيفن فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٧).

(٢) نص مذكرة لجنة رؤساء الأركان بشأن تأجير منطقة قناة السويس منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٨).

أشرف لسنوات طويلة على خزان أسوان القديم وقام بتعليته. كان اقتراح السير «ميردوخ ماكدونالد» كما ورد فى مذكرته إلى وزير الخارجية البريطانى الذى طرحه بدوره على مجلس الوزراء البريطانى هو: «**سلخ منطقة قناة السويس وسيناء عن مصر باعتبارها غير ضرورية لها سياسيا أو جغرافيا، وتعويض مصر عن ذلك بأجزاء من شمال السودان فى وادى حلفا بالذات**».

وكان رأى «ماكدونالد» أن مصر سوف تقبل بهذا المشروع وتعتبره مفيدا لها!

□

وفى هذه الظروف بالتحديد جربت مصر محاولة استغلال التناقضات البريطانية - الأمريكية البادية، وهكذا قامت الحكومة المصرية بمحاولة جس نبض الأمريكيين بسؤالهم عما إذا كانوا مستعدين للمشاركة فى تدريب طيارين مصريين. وفى الحقيقة فإن الأمريكيين كانوا هم الذين ألحوا للملك «فاروق» باستعدادهم للقيام بمثل هذه المهمة.

ولم تسكت الحكومة البريطانية على هذه المحاولة، وإنما قررت التصدى لها فى مهدها بحزم وشدة. وكتب مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية المستر «و. س. سارجنت» مذكرة تعليمات إلى السفارة البريطانية فى القاهرة جاء فيها:

[«إن قيام المصريين باستخدام معلمين عسكريين غير بريطانيين فى مصر يمثل إخلالا صريحا بالتزاماتها بموجب معاهدة ١٩٣٦. وإذا كانت نيتهم منصرفة إلى القيام بذلك - ويبدو مؤكدا أن هذا هو الحال - فمن حقنا الاحتجاج، وأن نصر بكل أساليب الضغط المتاحة لنا والقائمة على الاحترام الكامل لحقوقنا المترتبة على المعاهدة. وأن أى محاولة تبذل للنيل من حقوقنا المترتبة على المعاهدة لن تكسب عطف أحد. فإما أن يتم تدريب الجيش المصرى على أيدينا نحن أو لا يتم تدريبه أبدا. وحتى لو قدم مجرد احتجاج من هذا القبيل دون أن تصحبه جهود لفرض مطلبنا فإن من شأن ذلك أن يفتح الباب لأغراض أخرى».]

وفى نفس الوقت، وجهت سكرتارية لجنة الدفاع تعليمات إلى كبير الملحقين الجويين البريطانيين فى واشنطن لسؤال الأمريكيين حول هذا الموضوع صراحة. وجاء فى التعليمات الموجهة إليه:

[«من المرغوب فيه مفاتحة الأمريكيين لمعرفة ما إذا كانوا قد عملوا على تشجيع المصريين على الاعتقاد بأنهم مستعدون لتقديم معلمين عسكريين أمريكيين، أو لمساعدة الجيش (والقوات الجوية) فى مصر عن غير طريقنا، ويجب أن تجرى مفاتحتهم بما يقرب من الأسلوب الآتى:

«أسر إلينا المصريون باعتزامهم استخدام معلمين عسكريين أمريكيين للخدمة فى مصر، وهو ما يتعارض مع شروط المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦، ومن حقنا تقديم اعتراضات رسمية عليه، وفى الوقت نفسه فليست لدينا رغبة فى اتخاذ موقف نرفض فيه قيام الغير بما نحن زاهدون فى القيام به، هذا إذا كنتم راغبين من ناحيتكم فى تقديم المعلمين. إن الهدف المتوخى من النص الوارد فى هذا الشأن فى المعاهدة هو الاطمئنان إلى أن الجيش المصرى سيغدو أداة فعالة فى التعاون للدفاع عن منطقة هامة استراتيجية بالنسبة لكل من مصر والحلفاء. وما زلنا نرى من وجهة النظر العسكرية البحتة أن فى الوسع تحقيق ذلك على أفضل صورة بالمساعدة البريطانية دون سواها، لأن كل المعدات الحربية فى مصر بريطانية».].

ثم تستطرد التعليمات الموجهة من سكرتارية لجنة الدفاع إلى كبير الملحقين الجويين فى واشنطن فتقول له:

[«إننا نميل للاعتقاد أن الرد الأمريكى على هذا سوف يكون بأنهم لم يشجعوا المصريين على هذا الأمر، وسوف يقولون إنهم فى الواقع غير مهتمين بالاضطلاع بالتزام جديد فى مصر يمكن أن تكون له آثار سياسية واسعة. هذا مع العلم أنه من المحتمل فعلا أن تكون السلطات العسكرية

الأمريكية، ولا سيما العسكريين الأمريكيين الموجودين فى مصر يحبذون سياسة أكثر جرأة. ولعلكم تذكرونهم بما قاله المستر «مارشال» (وزير الخارجية الأمريكية) للمستر «أرنست بيفن» (وزير الخارجية البريطانية) بأن حكومة الولايات المتحدة غير ميالة للتورط فى مشكلة الشرق الأوسط بأكثر مما فعلت حتى الآن نتيجة لسياستها الجديدة فى اليونان وتركيا، ولعلكم تذكرونهم كذلك بأن الأمريكيين، حتى فيما يتعلق باليونان وتركيا، قد أبدوا رغبة قاطعة فى ترك الجانب العسكرى لنا. إننا نريد أن يجيء الرد الأمريكى متفقا فعلا مع هذه الخطوط حتى نستطيع أن نتخذ مع المصريين موقفا حازما[(١)]».]

□

فى ذات الوقت أضافت السياسة البريطانية إلى محاولاتها لفرض سياساتها على مصر أساليب إضافية للتأثير النفسى. ويكشف محضر اجتماع جرى عقده فى القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عن خطة كاملة لاستخدام الإذاعة البريطانية والصحافة البريطانية فى حملة دعائية ذات شقين: شق موجه إلى مصر للتأثير عليها، وشق موجه إلى العالم الخارجى لتلوين صورة ما يجرى فى مصر على نحو يلائم أهداف السياسة البريطانية. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن مكتب الإعلام المركزى وهيئة الإذاعة البريطانية، وإدارات الأخبار والمعلومات والإعلام بوزارة الخارجية، واستقر رأى المجتمعين على بعض الخطوط العامة، وكان من بينها:

[● استغلال الأخبار الواردة من القاهرة حول تنامى كراهية الأجانب فى مصر والمظاهرات المعادية لهم إلى جانب موجة التعصب الدينى.

● ضرورة إخفاء أن لندن هى مصدر هذه المعلومات، خصوصا بالنسبة للإذاعة البريطانية، حتى لا تفقد هذه المعلومات ظاهرها الحيادى.

---

(١) نصوص المذكرات فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (١٩).

● الإيحاء لمراسلى الصحف البريطانية فى القاهرة بكتابة تقارير صحفية يستشهد فيها بمصادر غير بريطانية.

● يستحسن أيضا أن تصدر أخبار ومعلومات عن مصر من مصدر آخر فى الشرق الأوسط غير القاهرة، وليكن فلسطين مثلا.

● إقناع صحفيين بريطانيين وغير بريطانيين بالسفر إلى مصر وكتابة تقارير عن مصر يمكن استغلالها.

● أن تقوم هيئة الإذاعة البريطانية بإذاعة هذه التقارير منقولة عن مصادرها غير البريطانية لتأكيد الإيحاء بحياد هذه المصادر.

● أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بواسطة أجهزتها فى مصر (السفارة المجلس البريطانى ومكاتب الإعلام) بجمع حصيلة كافية من المواد التى يمكن استعمالها].

□

وفى إطار هذه المحاولات البريطانية كلها لتطويق حالة «الهياج» فى مصر اتجهت السياسة البريطانية إلى خط آخر مواز للتأثير على مجرى الحوادث، وذلك بمحاولة دفع الملك «عبد العزيز بن سعود» للتوسط مع مصر حتى تقبل بفكرة الدفاع المشترك كأساس تجرى عليه محاولة تعديل معاهدة ١٩٣٦. وفى إطار عملية «**تجنيد**» الملك «عبد العزيز بن سعود» للقيام بهذه المهمة كتب وزير الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض البريطانى فى جدة خطابا جاء فيه بالنص:

[«إننا نريد معرفة وجهة نظركم فيما إذا كان من الممكن لابن سعود أن يشجع فكرة الدفاع المشترك فى عقل الملك فاروق، ولو حدث هذا فإنه سيكون من المهم أن نضمن ألا يكتشف المصريون أننا وراء مبادرة ابن سعود، لأنه يبدو لنا أنه من المحتمل أن يكونوا راغبين على قبول هذه الفكرة، إذا لم يحصلوا على انطباع بأننا نروج لها. إن الخط الذى يمكن لابن سعود أن يتخذه مع

الملك فاروق هو أن «مصر بموقعها الاستراتيجى الهام الحالى ينبغى أن تكون جاهزة لأن تأخذ نصيبها المناسب فى الدفاع عن الشرق الأوسط، بدلا من تقويضه كما هو الحال الآن لمجرد العناد». ومن المستصوب أيضا أن يلمح ابن سعود بأنه قد يكون من غير المناسب لهيبة مصر ألا تقوم فى هذا الصدد بدور يتلاءم مع مكانتها البارزة التى تتطلع إليها فى الشرق الأوسط، وأن مكانة مصر قد تتأثر إذا أقيمت القاعدة الأساسية للدفاع عن الشرق الأوسط فى مكان آخر خارج أراضيها. وبالطبع فنحن ندرك أن هذا الرأى الأخير قد لا يكون له تأثير على المصريين، والعكس فقد يرتاحون لو أن القاعدة الأساسية للشرق الأوسط قد أنشئت بعيدا عن بلادهم»(١).]

□

وتعثرت سياسة الإصرار على الاحتفاظ بالقاعدة، رغم تعدد الأساليب والطرق التى اتخذت لتحقيقها.

لم يقتنع الشعب المصرى بدعاوى أهمية القاعدة فى الدفاع عن «العالم الحر» ولا اقتنع بتأجير القاعدة لمدة ٩٩ سنة، ولا بفكرة سلخها عن مصر فى مقابل تعويض من أراضى السودان، ولا بأى محاولات للوساطة مباشرة أو غير مباشرة.

وكان لابد من البحث عن وسائل أخرى.

[٢]

جاءت سنة ١٩٤٨ لتثبت أنها سنة حاسمة فى تاريخ المنطقة، على الشرق الأوسط والعالم العربى على السواء.

كانت بريطانيا قد أعلنت الأمم المتحدة فجأة بأنها تنوى التخلى عن انتدابها

---

(١) نص برقية الخارجية البريطانية باقتراح توسيط الملك ابن سعود بإقناع الملك فاروق بالدفاع المشترك منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم(٢١).

بواسطة عصبة الأمم على فلسطين. وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية، وهى تعرض على الأمم المتحدة قرارها بإنهاء الانتداب هى **«أنها وجدت أن الوعود المقطوعة للعرب ولليهود على السواء فى فلسطين لا يمكن التوفيق بينها، وأنها لهذا تتخلى عن مسئوليتها للأمم المتحدة ابتداء من مايو سنة ١٩٤٨»**. ومن الغريب أن الإعلام البريطانى فى هذا الصدد توافق تماما مع التوقيت الذى عرضت فيه مصر شكواها ضد بريطانيا المصممة على مواصلة احتلالها لأراضيها، ورفضها إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦. وتوجد قرائن كثيرة ودلائل تشير إلى وجود ارتباط بين القضيتين: **فلسطين والجلاء فى مصر.**

ففى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تتمسك إلى أبعد حد بكل مراكزها العسكرية فى المنطقة بدا غريبا أن تتخلى فجأة عن موقعها فى فلسطين، وهى المسرح الخلفى مباشرة لقاعدة قناة السويس، التى كان واضحا فى التخطيط البريطانى كله أنها مقر قيادة الدفاع عن المنطقة.

وبإعلان قرار بريطانيا بالانسحاب من فلسطين، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهت بعد عناء طويل، وبعد ضغوط دولية شديدة - أمريكية بالذات - إلى قرار بتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين واليهود، بحيث تكون لكل منهما دولة فى الأرض المقدسة.

وتسارعت الحوادث، وكانت كلها مرة أخرى تشير إلى اتجاه معين يلف ويدور حول مصر على نحو أو آخر، إشارات وعلامات توحى كلها بأن بريطانيا وجدت وسيلة جديدة إلى سياستها فى مصر والمنطقة.

□ نعم، إنها كانت تريد دائما عزل مصر عن بقية العالم العربى.

□ ونعم، إنها كانت تريد دائما قطع الامتداد العربى المتصل بإقامة دولة يهودية فى فلسطين، يكون من أثر قيامها عزل مصر عن المشرق العربى (مخطط «روتشيلد» فى خطابه إلى «بالمرستون» واعتراف «وايزمان» فى مذكراته).

□ نعم لهدف العزل، ونعم لهدف قطع الامتداد، لكن الظروف الآن تستدعى إضافة وسيلة أخرى إلى الوسائل القديمة.

الآن وفى الظروف المستجدة والمتغيرة، وبصعوبة السيطرة على حالة الفوران الشديد فى مصر، وبالتأثيرات المتبادلة بين مصر وبقية بلدان العالم العربى وتفاعلاتها، فإن الحكومة البريطانية أضافت إلى هذه الأهداف القديمة هدفا آخر يلحق بها، وهو المسارعة بدفع مصر إلى تناقض آخر على حدودها يصرف أنظارها عن التناقض الرئيسى الذى شغلها طوال السبعين سنة الماضية، وهو التناقض مع الاحتلال البريطانى. ذلك أن قيام كيان غريب على حدود مصر الشرقية يكون من شأنه أن يقطع اتصال مصر بالمشرق العربى، كان كفيلا بشد جزء كبير من الاهتمام المصرى لأسباب حضارية وتاريخية وأمنية. وإذا ما حدث ذلك - وهو محتمل - إذن فإن هذا الاهتمام وفى المناخ النفسى الذى يصاحبه قد يفتح أبوابا لا يعرف أحد إلى أين تقود!

[وذلك أسلوب تقليدى ومستحدث فى نفس الوقت فى علوم إدارة الصراع. وعلى سبيل المثال فقد كان بين شروط «موشى ديان» وزير خارجية إسرائيل بعد ذلك بربع قرن لتحقيق السلام فى المنطقة هو «أنه لابد أن يشتبك العرب فى تناقضات وصراعات أخرى مع أطراف آخرين غير إسرائيل، ففى هذه الحالة وحدها يمكن ضمان السلام مع إسرائيل».].

□

وفى سنة ١٩٤٨ لم يكن هناك شك فى طبيعة الالتزام المصرى تجاه فلسطين، ولم يكن هذا الالتزام مقصورا على المهتمين بالعمل السياسى ومراكزه المتعددة، ولكنه كان أيضا اهتماما حيا ومؤثرا على المستوى الشعبى. فقد تكفل عدد من رواد الانتماء العربى فى مصر بتنبيه الشعب المصرى إلى الخطر المحدق بشعب شقيق، وكان الشعب المصرى قد تعاطف فى الواقع مع النضال الفلسطينى منذ حوادث ١٩٣٦ فى فلسطين، وعندما جاء الحاج «أمين حسينى» مفتى القدس إلى

مصر لاجئا فإن التعبئة الشعبية، انتصارا لحقوق الشعب الفلسطينى، وصلت إلى ذروة عالية. لكن هذا كله لم يكن معناه أن تقرر مصر دخول الحرب رسميا ضد إسرائيل فور الإعلان عن إقامتها وتحديد يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ليكون يوم بدء العمليات!

والواقع أن الرأى فى مصر الرسمية كان يتجه إلى التروى فى دخول الحرب والتركيز على جلاء البريطانيين، وإعادة تسليح الجيش المصرى قبل الاقتراب من ساحة الصراع المسلح فى فلسطين ضد الدولة الإسرائيلية.

ولقد وقف رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت «محمود فهمى النقراشى» (باشا) بالفعل فى جلسات سرية أمام البرلمان المصرى فى شهر أبريل من سنة ١٩٤٨، وأوضح الأسباب التى تدعو حكومته إلى التروى قبل دخول ساحة الصراع المسلح فى فلسطين، وكانت وجهة نظر «النقراشى» (باشا)، كما شرحها أمام البرلمان، أن دخول قوات مصرية إلى فلسطين فى هذه الظروف قد يكون محفوفا بمخاطر أبرزها ما يلى:

«١- إن أية قوات مصرية تدخل إلى فلسطين سوف تجد أن قاعدة قناة السويس البريطانية تقف وراءها حاجزا دون الأراضى المصرية، التى هى قاعدتها الأساسية فى كل ما تحتاج إليه من دعم وإمداد، وهذا وضع خطر.

٢- إنه فى مفاوضات مع الإنجليز من أجل الجلاء أصر دائما على قدرة الجيش المصرى، إذا تم تسليحه، على ملء الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس. فإذا حدث- لاسمح الله (نص كلامه)- أن واجه الجيش مشكلة فى فلسطين، فإن حجته إزاء الإنجليز سوف تنهار، لأنه سوف يظهر، أمامهم وأمام غيرهم، أن الجيش المصرى غير قادر على ملء الفراغ، ومن ثم يكون ذلك مبررا لاستمرار البقاء البريطانى فى قاعدة قناة السويس بل وتدعيمه.

٣- إن أوضاع الجيش المصرى فى الوقت الراهن لم تمكنه من تسليح نفسه على

النحو الكافى، وأن الحكومة على أى حال فى صدد محاولة لتسليح الجيش المصرى بما يلزمه من خلال مصادر غير بريطانية».

وبدأ الكلام مقنعا أمام البرلمان. وكانت هناك حماسة شديدة لقوات من المتطوعين المصريين، تذهب للقتال فى فلسطين جنبا إلى جنب مع قوات شعبية فلسطينية وعربية. والحقيقة أن هذه القوات من المتطوعين جرى إرسالها إلى فلسطين بقيادة ضابط مصرى ممتاز وهو القائمقام «أحمد عبد العزيز» بموافقة وترتيب من الحكومة المصرية التى وجدت أن قوة من المتطوعين المصريين، حتى وإن كانت قيادتها لضباط من الجيش المصرى النظامى، أمر يختلف عن دخول الجيش المصرى رسميا إلى حرب فى فلسطين. كان ذلك فى الواقع حلا توفيقيا بين ضرورتين: ضرورة مساعدة الشعب الفلسطينى خصوصا إذا كان نضاله يحقق مصلحة أمنية وتاريخية مصرية فى نفس الوقت. والضرورة الثانية هى مجموعة الحجج العملية التى أبداها رئيس الوزراء أمام البرلمان المصرى.

□

يلفت النظر أنه فى ذلك الوقت ذهبت بعثات عسكرية مصرية إلى عدد من البلدان الأوربية فى محاولة لشراء الأسلحة، لكن الحكومة البريطانية ما لبثت أن عرفت بما يجرى، فإذا بوزارة الخارجية البريطانية تبعث إلى السفارة البريطانية فى القاهرة بتعليمات تطلب إليها فيها أن تتحرى عن حقيقة مهمة البعثات المصرية فى الخارج، وأن تلفت النظر إلى العواقب الوخيمة لهذا الموضوع.

وفى ٦ مايو ١٩٤٨ كتب السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية تقريرا قال فيه:

[«قام مساعد الملحق العسكرى ببحث تفاصيل شراء المصريين أسلحة من الخارج مع المدير المصرى للمخابرات العسكرية أمس، وظفر منه بالمعلومات التالية:

توجهت البعثة المصرية لشراء الأسلحة إلى فرنسا، وبلجيكا، وسويسرا،

وتشيكوسلوفاكيا. وفى فرنسا وسويسرا لم تحقق البعثة أية نتيجة. وفى بلجيكا قدمت إليها عروض من شركات معينة، ولكنها لم تثمر عن شيء حتى الآن. وفى براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) دعيت البعثة لزيارة عدد من مصانع الأسلحة، ولتجربة أنواع من الأسلحة الصغيرة التى طلبتها. ومع أنه لم تعقد أية صفقة حتى الآن فقد جرت المباحثات فى براغ على النحو التالى:

أ ـ ترغب الحكومة المصرية فى شراء كمية كبيرة من الأسلحة الأوتوماتيكية عيار ٧,٩٢ مللى وما يقابلها من ذخيرة فى الأسلحة الصغيرة.

ب ـ عرضت شركة تشيكية إقامة مصنع للأسلحة الصغيرة فى مصر. وفى المحادثات الفرعية عرض التشيك كذلك إنشاء مصنع لإصلاح المعدات فى مصر.

جـ ـ وقدم التشيك أى كمية من قطع الغيار للأسلحة التى هم على استعداد لبيعها للحكومة المصرية.

وقد قدمت هذه العروض من جانب شركات تشيكية فرادى بالموافقة الكاملة من الحكومة التشيكية. وعلى فكرة لقد جرت المفاوضات فى الوقت الذى حدث فيه الانقلاب الأخير فى براغ.

وبين المدير المصرى للمخابرات العسكرية بجلاء تام، أنه إذا لم نستطع تزويد الحكومة المصرية بالأسلحة وبالمصانع الضرورية، فستقوم هذه الحكومة قطعا بشراء هذه الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، مع اشتراط تقديم ضمانات مرضية من جانب التشيك بشأن توريد قطع غيار. ومضى (مدير المخابرات العسكرية المصرية) فأكد أن الحكومة المصرية تعرف تمام المعرفة أن هذه المشتريات تتعارض مع معاهدة ١٩٣٦، وأنها لن تذهب إلى آخر الشوط فى هذه المشتريات، إذا كان هناك أمل معقول فى ورود مساعدة من جانبنا».].

□

فى هذا الأسبوع الخطير (من شهر مايو ١٩٤٨) يبدو من ملفات وزارة الدفاع البريطانية وهيئة أركان الحرب الإمبراطورية أن هناك صفقة ما جرى عقدها فى السر، وتظهر الوثائق بشكل لايدع مجالا للشك أن هذه الصفقة كانت بين بعض العسكريين البريطانيين وبين الملك «فاروق» شخصيا. وبمقتضى هذه الصفقة فقد أبيح لعناصر مصرية «أن تسرق» من المعسكرات فى منطقة قناة السويس كميات ضخمة من الأسلحة التى سوف يحتاج إليها الجيش المصرى فى حالة ما إذا دخل إلى ساحة الصراع المسلح فى فلسطين. وبالفعل فإن كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعدات انتقلت فجأة من المخازن البريطانية فى القاعدة إلى قوات الجيش المصرى. وبدا كما لو أن بريطانيا تشجع - إن لم تكن تحرض - على دخول الجيش المصرى إلى ميادين القتال فى هذا التوقيت على وجه التحديد. ويلفت النظر فى هذا الصدد أن القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس كانت هى التى تسهل وتساعد فى حركة مرور القوات المصرية من قواعدها فى القاهرة ودلتا النيل عبر كوبرى الفردان على قناة السويس، فى الطريق إلى فلسطين. ولفتت هذه الظاهرة الغريبة نظر ضابط مصرى شاب وهو البكباشى «جمال عبد الناصر» أركان حرب كتيبة المشاة السادسة فلاحظ **«أنه كان غريبا أن يكون الإنجليز على قاعدة قناة السويس هم الذين يفتحون لنا الطريق على قناة السويس، وكانت قاعدتهم الكبيرة. هناك وراءنا ونحن نتقدم عبر سيناء إلى فلسطين. ولقد أثار دهشتى أننا كنا نتقدم لنحتل مواقع الفرقة الثانية البريطانية حول غزة فى نفس الوقت الذى كانت فيه هذه الفرقة تخلى مواقعها عائدة إلى مصر».**

كان المشهد فى مصر وفى العالم العربى كله غريبا، ولم يكن أقل ما فيه غرابة حقيقة أن القيادة الموحدة العليا للقوات العربية فى فلسطين كانت معقودة باتفاق بين الملوك والرؤساء العرب، للملك «عبد الله» ملك الأردن، وكانت القيادة الفعلية فى الميدان لقائد جيشه الجنرال السير «جون باجوت جلوب» البريطانى!

□

دخل الجيش المصرى إلى فلسطين فى هذه الظروف المحفوفة بعلامات

الاستفهام، وبدأ يشتبك فعلا فى بعض المواقع مع الإسرائيليين، وراح يتقدم فى النقب، وكانت قوات دولة إسرائيل الجديدة لم تكتف بالحدود المرسومة لدولة يهودية فى فلسطين طبقا لقرار التقسيم، وإنما راحت تتجاوز تلك الحدود لتحتل أراضى مخصصة - بمقتضى نفس قرار التقسيم - للدولة العربية فى فلسطين.

وفجأة تنبهت الحكومة البريطانية إلى «سرقات» الأسلحة والمعدات الكبيرة من قاعدة قناة السويس. وهكذا تكتب لجنة الدفاع الإمبراطورية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تقول فيها: «إننا تلقينا من وزارة الحربية تقريرا عن الموقف الخاص بالقوات البرية فى الشرق الأوسط، وهو يبين ضمن أمور أخرى كميات الذخيرة وغيرها من المواد العسكرية التى سرقت من مخازن القوات فى منطقة القناة فى مصر. وهناك زيادة كبيرة فى هذه السرقات، وإذا كانت أشياء مثل سيارات وزنها ثلاثة أطنان وقذائف بحرية قد سرقت، فهذا يدل على قدر مدهش من التنظيم من جانب اللصوص. والمؤكد أن كمية المواد الحربية التى سرقت منذ بدء القتال فى فلسطين قادرة على تجهيز قوة متوسطة الحجم».

وعلى أساس هذه المذكرة وجهت وزارة الخارجية رسالة سرية إلى إدارة المخابرات البريطانية العسكرية (م. ١. ٤) تقول فيها بالنص:

[«عرانا شىء من الذهول، ونحن نرى أن كميات كبيرة من المعدات العسكرية تسرق فجأة من مستودعات الجيش من منطقة القناة فى مصر، وقد أعددنا للقائد العام قائمة بكميات المواد الحربية التى أبلغ عن سرقتها ابتداء من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، وهى على النحو التالى:

قنابل عيار ٥٠٠ رطل قنابل - شظايا عيار ٢٠ رطل - قذائف عيار ٥,٢٥ بوصة - قذائف عيار ٤ بوصة - قذائف ثقيلة مضادة للطائرات عيار ٣,٧ بوصة - قنابل د. ك. عيار ٢٨ - قنابل د. ك. عيار ٦ - قنابل دخان د. ك. عيار ٢٥ - قذائف د. ك. شديدة الانفجار عيار ٢٥ - قنابل هاون عيار ٣ بوصة (عددها ١٣٣٦ قنبلة) - قنابل هاون شديدة الانفجار عيار ٢ بوصة (عددها

٣٣٥٥ قنبلة) ـ قنابل دخان هاون عيار ٢ بوصة (عددها ٨٦٦ قنبلة) ـ قذائف د. ك. عيار ٢ بوصة (عددها ٢٨٥٦) ـ قذائف مدفعية عيار ٢٠ مللى (عددها ٣٧٨٤) ـ ذخيرة عيار ٩٧٢ مللى (١٥٣٠ صندوقا) ـ ذخيرة عيار ٩ مللى (٢٤٠٠ صندوق) ـ ذخيرة عيار ٣٤٠ بوصة (عددها ٤٣٢٤٥٦) ـ ذخيرة عيار ٧,٥ مللى (٣٦٤ صندوقا) ـ ذخيرة عيار ٢٢ بوصة (عددها ١٠٢٠٠ طلقة) ـ خرطوش قذائف توجيه (عددها ٢٧٥٧٥) ـ مركبات زنة ٣ أطنان (عددها ١٢ مركبة) ـ مركبات غير محددة العدد ـ مركبات نقل سعة ١٥ طنا متريا (عدد ٧). وهناك إلى جانب ذلك كميات مختلفة من المتفجرات المتنوعة، والبطاطين، والمراتب، وقطع غيار السيارات، وآلاف الكابلات ومواد شتى غيرها من المواد الحربية».[١]].

□

فجأة مرة أخرى ـ أقفلت المخازن أبوابها، شددت الحراسة على المعسكرات وبدأ الإنجليز يطلقون النار على كل من يحاول سرقة الأسلحة، وراح الملك «فاروق» يعتب على أصدقائه من العسكريين البريطانيين. وفى يوم ١٨ مايو طلب الملك «فاروق» إلى السفير البريطانى أن يأتى لمقابلته. وكان السفير «على غير علم» بأية ترتيبات بين الملك وأصدقائه العسكريين، ولهذا فقد كان على الملك أن يتوجه إليه بنداء لبريطانيا كى لا تترك مصر فى هذا المأزق الذى وجدت نفسها فيه. ثم وجد الملك أنه من الأفضل له، وقد تطورت الأمور على هذا النحو، أن يشرك رئيس وزرائه فى المسئولية !!

كان رئيس الوزراء مترددا فى دخول الحرب حتى اللحظة الأخيرة. ومن الواضح أن الملك ضغط على رئيس وزرائه فى الساعات الأخيرة لكى يغير رأيه. ومن المؤكد أيضا أنه حاول طمأنته إلى أن زمام الموقف فى يده، وخصوصا أنه بوصفه القائد

---

(١) نص الوثائق الخاصة بسرقات السلاح من المخازن البريطانية وفق ترتيبات معينة منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٢٣)، (٢٤).

الأعلى للجيش مسئول عن أدائه وسلامته، ثم إن القائد العام للجيش ووزير الحربية فى نفس الوقت الفريق «حيدر» (باشا) هو رجل القصر، وهو لا يمكن أن يقبل بمخاطرة الحرب إلا إذا كان لديه ما يطمئنه إلى أن وسائل القتال متوافرة لضباطه وجنوده. وعلى أساس هذه التطمينات وانصياعا لأوامر الملك ذهب «النقراشى» (باشا) إلى البرلمان بموقف يتناقض تماما مع ما عرضه عليه قبل أيام. الآن كان رئيس الوزراء من أنصار دخول الحرب. وكانت حججه الجديدة «أن مصر لاتستطيع أن تتقاعس عن الانضمام لشقيقاتها». ثم إن «الدولة الإسرائيلية الجديدة فى فلسطين هى فى الواقع دولة شيوعية، وإن وجودها على حدود مصر خطر على نظامها الاجتماعى». ثم أخيرا إن «لديه ما يدعوه لأن يؤكد للبرلمان أن الجيش» الآن «قادر على تحمل المسئولية».

والآن وبعد دخول الحرب والاشتباك فى مواقعها بالنيران وجد «النقراشى» نفسه فى موقف وقعت فيه «الفاس فى الراس» كما قال هو يومها للسيد «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكى فى ذلك الوقت(١).

وعلى أى حال فإن وثيقة رسمية كتبها اللورد «دوجلاس» من هيئة أركان حرب الإمبراطورية سجلت نوعا من العتاب وجهه الملك «فاروق» إلى العسكريين الإنجليز على إخلالهم بالصفقة، فقد نقل اللورد «دوجلاس» عن الملك أنه أبدى تعجبه من «أن بعض الرجال الذين «يسرقون» الأسلحة والذخائر من المخازن البريطانية تطلق عليهم النار الآن ويقتل بعضهم»!!

[٢]

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف لا تحسد عليه:

● من ناحية، لم تتوصل إلى أى نتيجة مع بريطانيا فى موضوع تعديل معاهدة

---

(١) عن مذكرات حديث طويل مع «حسن يوسف» استغرق أكثر من ثلاثين ساعة مسجلة خلال جلسات متعددة جرت فى الفترة من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٧٤.

١٩٣٦ وتحقيق الجلاء عن مصر، وقد تعثرت كل الوسائل ابتداء من المفاوضات المباشرة إلى عرض القضية على مجلس الأمن.

● ومن ناحية ثانية، فإنها دخلت حربا لم تكن تريدها ـ على الأقل فى هذا التوقيت ـ فضلا عن أنها لم تكن مستعدة لها.

● ومن ناحية ثالثة، فقد أصبح واضحا أن توقيت دخول الحرب وظروف هذا التوقيت كانت فخا أعد بعناية.

● ومن ناحية رابعة، فإنها الآن بالفعل ترى قواتها المسلحة مشتبكة فى معارك واسعة النطاق، دون أن يكون لدى هذه القوات ما تحتاج إليه من سلاح لخوض هذه المعارك.

● ومن ناحية خامسة، فإنها لا تستطيع أن تحتج صراحة على أحد، ولا أن تطالب أحدا بتعهدات قطعها على نفسه، فإن الصفقة كلها كانت غير محددة وغير موثقة.

● ومن ناحية سادسة، فإنها وجدت نفسها ترسل البعثات بسرعة لشراء السلاح من السوق السوداء فى العالم وحيث تجده. وفى العادة فإن من يلجأ مضطرا إلى السوق السوداء، للحصول على سلعة يحتاج إليها كمسألة حياة أو موت، ليس أمامه غير أن يقبل بما يجده، وليس له خيار أن يدفع الثمن.

● ومن ناحية سابعة، فإن الطرف الدولى الوحيد الذى كانت الحكومة المصرية مضطرة إلى الالتجاء إليه ـ ومهما كان رأيها ـ هو الطرف البريطانى الذى كان مستعدا ومتأهبا فى انتظار الفرصة التى أعد لها بعناية.

وكانت الحوادث تجرى بسرعة تصيب بالدوار.

□

وفى يوم ١٩ مايو ١٩٤٨ ـ أى بعد أربعة أيام من دخول الجيش المصرى فلسطين واشتباكه فى القتال ضد القوات الإسرائيلية ـ استدعى «النقراشى» (باشا) السير «رونالد كامبل» السفير البريطانى إلى مقابلة عاجلة معه ليوجه إليه نداء يائسا بطلب

السلاح. وفى نفس اليوم كتب السفير البريطانى تقريرا عن المقابلة إلى وزير الخارجية البريطانى المستر «أرنست بيفن» قال فيها بالنص:

[«١ - بالإشارة إلى برقيتى التى رويت فيها نبأ مقابلتى للملك فاروق - طلب منى النقراشى (باشا) أن أزوره صباح اليوم. وبعد أن أعرب عن تقديره للموقف البريطانى إزاء دخول مصر والقوات العربية الأخرى فلسطين، قدم لى طلبا مشابها للطلب الذى قدمه لى أمس الملك فاروق لتوريد مواد حربية. وأعطانى رئيس الوزراء قائمة باحتياجات الحكومة المصرية، ورجانى أن أتولى الأمر على وجه السرعة مع حكومة صاحب الجلالة، وقال لى رئيس الوزراء أن المسألة ملحة، وأعرب عن إمكان توريد كل مايمكن توريده من مخازننا فى الشرق الأوسط لاعتقاده بان ذلك أسهل وأسرع. وأبلغنى أن الحكومة المصرية تحدوها رغبة ملحة فى أن تنتهى العمليات الحالية باسرع ما هو مستطاع. ولهذا فقد ألح أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بتزويد مصر باحتياجاتها بالنظر إلى أن الصهيونيين قد استطاعوا الحصول على موارد وتعزيزات من الخارج.

٢ - وقد استند رئيس الوزراء فى طلبه إلى الاعتقاد بأن أى دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعة شيوعية قوية، إن لم تكن طبيعة شيوعية كاملة، وأعرب عن أمله فى أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالى باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة فى الوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية فى الشرق الأوسط، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس»[١].]

□

وتطورت المعارك على ميادين القتال، وكان ما كان مما جرى فى حرب فلسطين

---

(١) النص الكامل لبرقية السير «رونالد كامبل» عن مقابلته للنقراشى (باشا) فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٢).

سواء فيما يتعلق بظروف الجيوش العربية المشتركة فى الحرب كل على حدة، أو ما يتعلق بالإدارة الاستراتيجية الأوسع للجهد الحربى لكل هذه الجيوش مع بعضها.

وبينما كانت السياسة المصرية مشغولة بالموقف الذى وجدت نفسها فيه، وبتداعياته المتسارعة، كانت السياسة البريطانية تستعد بالخطوة التالية وترتب مسرح الحوادث لها.

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ طلبت وزارة الخارجية البريطانية رأى كبير مستشاريها القانونيين فى وضع «طارئ» ومفاجئ. كان طلب وزارة الخارجية البريطانية إلى السير «أ. بيكيت» كبير المستشارين القانونيين على النحو التالى:

[«أثبتت عمليات الاستطلاع التى قام بها سلاح الطيران المدنى الآن أن القوات الإسرائيلية غزت الأراضى المصرية إلى عمق عشرة أميال، وبدأت تحفر لنفسها خنادق (حول العريش). وطبيعى أن القرارات التى سوف تتخذ نتيجة لهذا الوضع تتوقف إلى حد كبير على الاعتبارات السياسية. ولكن هناك عددا من النقاط القانونية التى تود الوزارة ووزير الخارجية أن تطلب مشورتكم فيها بأقصى درجة من الاستعجال، وهم يطرحون عليكم الأسئلة التالية، مع العلم بان التزاماتنا المقدمة على ما عداها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لم تعد قائمة نتيجة للإخلال اليهودى بالهدنة وغزوهم لبلد آخر. وهذه الأسئلة هى:

١ ـ هل لدينا أى التزام بالتقدم بمساعدة المصريين بموجب معاهدة ١٩٣٦ ـ حتى ولو لم يتمسك المصريون بطلب مساعدتنا على أساسها؟

٢ ـ وإذا تمسك المصريون بالمعاهدة، فهل نستطيع وضع أى قيد على المساعدة التى نعطيها؟

٣ ـ وهل المحك القانونى للمسالة يتمثل فى غزو الأراضى المصرية، أو أن هذا الأمر لا يختلف عن تهديد مصر من الحدود المصرية الفلسطينية؟

٤ - هل لدينا أى التزامات قانونية أو أدبية للتقدم لمساعدة مصر الآن دون أن تكون مستمدة من معاهدة ١٩٣٦، أو دون أن تكون مساوية من حيث سلامتها مع التزاماتنا فى حالات تتعلق ببلدان أخرى»].

وبعد ساعات رد كبير المستشارين القانونيين وجاء فى رده:

[«فيما يتعلق بالأسئلة الأربعة المحددة المطروحة، فإن الالتزام الوحيد بالتقدم بمساعدة مصر وارد فى المادة السابعة فى المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة سنة ١٩٣٦»](١).

أصبحت المواقف كلها واضحة بغير خفاء. وقد ووجهت بها الحكومة المصرية فى هذه الفترة مرتين: المرة الأولى منهما حين دعا وزير الحربية المصرى الفريق «محمد حيدر» (باشا) الملحق العسكرى البريطانى إلى مقابلته ليرجوه ملحا فى سرعة تقديم أية أسلحة ومعدات. لم يكن لدى الملحق العسكرى البريطانى ما يقوله لوزير الحربية إلا أن يسأله: «هل أستطيع أن أقول لحكومتى أنكم تطلبون ذلك الآن تأسيسا على معاهدة سنة ١٩٣٦؟». وكان السؤال أكبر من اختصاصات وزير الحربية!

وكانت المرة الثانية حين استقبل رئيس الوزراء «إبراهيم عبد الهادى» (باشا) (الذى كان قد تولى رئاسة الوزارة فى وسط أزمة الحرب بعد اغتيال سلفه «النقراشى» (باشا) بواسطة أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين) السفير السير «رونالد كامبل» وقبل أن يفتح رئيس الوزراء المصرى فمه بكلمة، وجه إليه السفير البريطانى سؤالا واحدا محددا وهو: «**إن حكومة صاحب الجلالة تريد أن تعرف ما إذا كان طلب الحصول على مواد حربية الذى قدمه حيدر (باشا) أمس (إلى الملحق**

---

(١) مذكرة وزارة الخارجية البريطانية لكبير المستشارين القانونيين فى طلب رأيه فى مسألة مساعدة مصر، ورد المستشار القانونى عليها منشوران بنصوصهما الكاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٧)، (٢٨) إلى جانب ذلك فإن كل الوثائق المتصلة بالوضع الحرج للقوات المصرية فى فلسطين ومحاولات بريطانيا لاستغلاله منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٠)، (٣١)، (٣٢)..

العسكرى البريطانى) هو طلب رسمى مقدم باسم الحكومة المصرية؟ وإذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس يجرى التقدم به؟»!!

□

وجدت الحكومة المصرية نفسها بين المطرقة والسندان، فلا هى تستطيع مواجهة الموقف المتدهور عسكريا، ولا هى قادرة على أن تتخلى عن المطالب المصرية المعززة بضغط شعبى هائل يطلب تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦.

وكان المخرج الوحيد فى هذا الظرف العصيب هو التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التى استطاعت بنفوذها فى إسرائيل «الشيوعية»، أن تقنعها بالانسحاب من مشارف العريش مقابل أن تتوجه مصر إلى «رودس» لكى تضع توقيعها على اتفاقية هدنة دائمة ـ كما جاء فى مقدمتها ـ لإقامة «سلام عادل»!

□

ولقد فهمت الحكومة البريطانية من درس الحوادث ما كان يتعين عليها أن تفهمه، وأوله أن مصر الرسمية لاتجد أمامها مفرا من مواجهة المأزق على جبهتين **(بريطانيا وإسرائيل)** فى نفس الوقت، فالضغوط الشعبية الواقعة على النظام السياسى كله لا تمكنه من التراجع فى ضرورة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، بل وإلغائها إذا أمكن، فى سبيل تحقيق الاستقلال الوطنى، وأول خطوة فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر.

ثم إن نفس هذه الضغوط الشعبية لا تمكن النظام السياسى فى مصر من تنفيذ ما وعد به، أو ما ألمح إليه من استعداده لتحويل الهدنة الدائمة الموقعة فى «رودس» بحيث تصبح مدخلا إلى سلام فى المنطقة، وخصوصا أنه كان واضحا منذ اللحظات الأولى لقيام دولة إسرائيل أنها ترفض تقييد توسعهاً المستمر على حساب العرب بأية حدود ثابتة ودائمة.

ونتيجة لاستخلاص ما كان لابد من استخلاصه، فإن السياسة البريطانية مضت تكمل شوطها إلى مداه مع بداية سنة ١٩٤٩.

كانت الحكومة البريطانية قد قررت أثناء معارك حرب فلسطين أن تبعث بقوة عسكرية بريطانية للمرابطة فى منطقة «أم الرشراش» المطلة على البحر الأحمر (موقع ميناء إيلات الإسرائيلى فيما بعد).

وكانت القوة البريطانية التى وصلت إلى «أم الرشراش» جزءا من كتيبة بريطانية فى الأردن. ويومها كان التفسير الذى قدمته بريطانيا إلى كل الأطراف هو أن «منطقة أم الرشراش»، بموقعها الفريد على البحر الأحمر، منطقة استراتيجية هامة بالنسبة لمواصلات الإمبراطورية، بين قاعدة قناة السويس فى مصر وقاعدة الحبانية فى العراق. وأن وصول أى قوات محاربة فى فلسطين إلى هذه النقطة يمكن أن يكون تهديدا لا يحتمل لسلامة خط الاتصال الإمبراطورى».

وفجأة فى فبراير ١٩٤٩ انسحبت القوة البريطانية من منطقة «أم الرشراش» وسلمتها لقوات من الجيش الإسرائيلى. وهكذا فإن الجيش الإسرائيلى الذى لم يستطع الوصول إلى «أم الرشراش» بالحرب وصل إليها بترتيب خاص وهادئ مع السياسة البريطانية. ووقتها لم تعد هناك حجة سلامة خط مواصلات الإمبراطورية البريطانية، فقد انقطع اتصال هذا الخط بين قاعدة قناة السويس فى مصر وقاعدة الحبانية فى العراق بوصول إسرائيل إلى البحر الأحمر. وبالطبع فقد كان الأهم من ذلك كله، والمستهدف من هذه العملية كلها، هو إغلاق كل سبيل للاتصال البرى بين مصر وبقية الدول العربية فى المشرق، بل والفصل البرى الكامل بين العرب فى قارتى أفريقيا (بما فيها الشمال الأفريقى كله) وآسيا[١].

□

ولم تكد تمضى على ذلك كله سنة واحدة حتى اتبعت بريطانيا خطوة فصل العالم العربى وقطع الاتصال بينه مشرقا ومغربا بخطوة ثانية، هى بيع صفقة أسلحة كانت مصر قد دفعت ثمنها قبل سنوات طويلة، وكان «المشترى» «البديل» هو إسرائيل.

---

(١) مجموعة الوثائق الخاصة بعملية «أم الرشراش» رواها رئيس وزراء الأردن «توفيق أبو الهدى» (باشا) فى اجتماعات مجلس رؤساء حكومات الدول العربية، الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٥.

الفصل الخامس

الطرق المسدودة

[١]

بعد خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع الأيام الأولى من الخمسينات، كان النظام العالمى قد راح يأخذ شكله وقسماته كما نعرفها حتى اليوم.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب باحتكار للقوى النووية ما لبثت أن وجدت الاتحاد السوفيتى يلحق بها فى هذا المجال بعد ثمانية عشر شهرا من «هيروشيما». ولم تمض على كسر الاحتكار النووى الأمريكى سنة بعد ذلك إلا وكان الاتحاد السوفيتى قد سبق الولايات المتحدة إلى اختبار قنبلة هيدروجينية. وأحست أوروبا الغربية، التى كانت ما زالت تعيش على مشروع مارشال(١) لإعادة بنائها الاقتصادى، أنها فى حاجة إلى حماية مظلة نووية أمريكية دائمة. وكان الضمان الأكبر لفعالية هذه المظلة النووية الأمريكية يتمثل فى ذلك الوقت فى ضرورة استبقاء قوات أمريكية على الأرض الأوروبية فى الغرب. ومن ناحيتهم راح الأمريكيون يطالبون أصدقاءهم فى أوروبا بمقابل وجوده ضروريا. فإذا كان على الأمريكيين أن يقدموا مظلة نووية لأوروبا، وإذا كان عليهم أن يحتفظوا بقوات برية وجوية على أرض أوروبا، فإن أول ما يحق لهم أن يطلبوه فى المقابل هو أن

---

(١) كان مشروع مارشال فى حقيقته تزويدا لأوروبا الغربية (واليابان بعد ذلك) ببترول رخيص يسمح بإعادة بناء الاقتصاد الغربى بأقل تكلفة ممكنة، وبالطبع فإن هذه الطاقة المحركة الرخيصة لم يكن هناك من يقدمها غير العالم العربى.

تشترك أوروبا فى الدفاع عن نفسها. وهكذا قام حلف شمال الأطلسى، وفى مقابله بالطبع أقام السوفييت بالاشتراك مع حلفائهم فى شرق أوروبا حلفهم العسكرى تحت اسم حلف وارسو.

وفيما يتعلق ببريطانيا، فإن ديون الحرب مضافا إليها أعباء حلف الأطلنطى أصبحت تمثل ضغوطا لاقبل لها بتحملها. وفى أول سنة ١٩٥٠ تخلت بريطانيا عن التزاماتها تجاه اليونان وتركيا بمقتضى ترتيبات «يالطا». كان المتفق عليه أن تكون المناطق الجنوبية للبلقان بنسبة ٥٠٪ للسوفييت وبنسبة ٥٠٪ للحلفاء، ولكن نصيب الحلفاء فى هذه المنطقة كان تاريخيا وعمليا من مسئولية بريطانيا على وجه التحديد. ووجدت بريطانيا أنها غير قادرة على الوفاء بهذه المسئولية، وخصوصا أن جزءا منها كان يحتم عليها تقديم مساعدات مالية إلى كل من اليونان وتركيا، وقد طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة رسميا أن تتولى عنها دفع هذه المساعدات. وكانت الولايات المتحدة أكثر من مستعدة للقبول، فى إطار تخطيطها العام بمنطق الإزاحة الإمبراطورى. وأعلن الرئيس الأمريكى «هارى ترومان» سياسته التى اشتهرت فيما بعد باسم «مبدأ ترومان»، وبمقتضاه تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات المالية والعسكرية إلى أى بلد يقع تحت تهديد شيوعى، ويكون من الأصل فى منطقة نفوذ الحلفاء الغربيين. وهكذا فإن المسئولية الجديدة للدور العالمى الإمبراطورى الجديد للولايات المتحدة لم تتوقف فقط على خطوط حلف الأطلنطى، وإنما امتدت منه إلى شرقى البحر الأبيض المتوسط متمشية فى ذلك مع «مبدأ ترومان» الجديد. وراحت سياسة تطويق الاتحاد السوفيتى وأصدقائه بحزام عسكرى من الأحلاف تجرى خطوة بعد خطوة، فما لبثت الولايات المتحدة أن تحولت إلى جنوب شرق آسيا وراحت تقيم فى هذه المنطقة حلفا عسكريا جديدا باسم حلف جنوب شرق آسيا. لكن التخطيط الأمريكى وجد نفسه أمام فجوة فى هذا الحزام الطويل من الأحلاف الممتد عبر أوروبا وآسيا ـ من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى ـ وكانت هذه الفجوة هى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى فى قلبه. وكان الربط سهلا بين المصالح الأمريكية فى المنطقة، وبين سياسة تطويق

الاتحاد السوفيتي. وهكذا أصبحت للولايات المتحدة استراتيجية عامة فى المنطقة تستهدف ضمان السيطرة الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية إقامة حلف عسكرى موال للغرب تشترك فيه دول المنطقة.

ولم تكن بريطانيا فى حاجة لذكاء شديد فى تلك الظروف؛ لتدرك أن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط التى أثارت مخاوفها فى السنوات الخمس الماضية، لم تعد مقصورة على إرث مواقع الشرق الأوسط وموارده فقط، ولكنها تعدت ذلك إلى تصميم أوسع يشمل النواحى السياسية والعسكرية أيضا. وبالتالى فإن المفهوم البريطانى القديم «للدفاع المشترك» كما كانت تنادى به بريطانيا بعد الحرب مباشرة، وكنظام يحل محل معاهداتها الثنائية التقليدية مع بعض دول المنطقة الواقعة تحت نفوذها، أصبح محتما عليه أن يتطور إلى نظام آخر تشرف عليه وتقوده القوة الأمريكية المتعاظمة. وراحت بريطانيا تخوض معركة يائسة ضد الخطر الذى وجدته قادما على الطريق.

[٢]

لم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى قادرة على فهم ما يجرى فى العالم من حولها، وعلى استيعاب دلالاته. وكان خوف معظم هذه النظم من شعوبها لا يترك لها وقتا للتفكير فيما هو أبعد من مدنها المضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

وليست مصادفة أن الملك «فاروق» - على سبيل المثال ضمن الحكام العرب - اختار هذا الوقت لكى يعرض على بريطانيا تحالفا استراتيجيا طويل المدى(١).

ويوضح تقرير كتبه المستر «تشابمان أندروز» الوزير البريطانى المفوض فى القاهرة تفاصيل عرض الملك.

---

(١) نص تقرير وزارة الخارجية البريطانية لعرض الملك فاروق للتحالف الاستراتيجى مع بريطانيا منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٦).

قال المستر «تشابمان أندروز» فى تقريره إلى وزير الخارجية ما يلى:

[«قابلنى عمرو (باشا) (السفير المصرى فى لندن) مرتين فى خلال الأسبوع الماضى، وأشار إشارة غامضة بنغمات هامسة إلى رسالة سيحملها معه فى عودته إلى لندن. والرسالة من الملك فاروق، وهى موجهة «إلى أعلى الدوائر» فى العاصمة البريطانية. وفى الزيارة الأولى أبديت اهتماما شديدا، ولكنى لم أضغط على عمرو ليخبرنى بالتفاصيل. وفى المناسبة الثانية كان أكثر صراحة فقد أخبرنى أنه تحدث ساعتين مع الملك، وفى أثناء ذلك قال له صاحب الجلالة ـ بعد أن اشترط عليه التزام أشد درجات السرية خصوصا مع غيره من المصريين ـ: إنه سيبعث معه برسالة شخصية إلى إنجلترا مؤداها أن صاحب الجلالة يتفق شخصيا اتفاقا كاملا معنا، وأنه سوف يؤيد بشكل مطلق كل جهودنا للحصول على احتياجاتنا الاستراتيجية اللازمة للدفاع السليم عن هذا الجزء من العالم. واستطرد عمرو يقول إنه قرأ فى الصحف عن جولة مقبلة لرئيس هيئة أركان الإمبراطورية العامة فى المنطقة، وأبدى اهتمامه بمعرفة التواريخ المضبوطة لهذه الجولة، فقمت بإعطائه هذه التواريخ، وسألنى عن إمكانية زيارة رئيس هيئة أركان الإمبراطورية العامة؛ لأن الملك يريد أن يستقبله»](١).

ولم تمض أيام حتى كان «عمرو» (باشا) قد وصل إلى لندن حاملا معه رسالته السرية. فاستقبله وزير الخارجية البريطانى الذى بعث بملخص للمقابلة إلى السفير البريطانى فى القاهرة؛ لكى يكون على علم بمجريات الأمور:

[«زارنى السفير المصرى لدى عودته من مصر، وسلمنى رسالة سرية من الملك فاروق، وردد البيانات التى سبق له الإفضاء بها إليكم، والنقطة الأساسية فيها هى: أن الملك فاروق يرغب فى الوصول إلى تفاهم وإلى اتفاق، إذا أمكن، حول موضوع الدفاع عن مصر، وينطوى هذا على مسألة توريد السلاح، كما ينطوى على مزيد من التخطيط للدفاع عن المنطقة. وقال لى

---

(١) نص تقرير المستر «تشابمان أندروز» منشور بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٥).

السفير: إن الملك فاروق يعرف جيدا أنه فى ظل الموقف الدقيق الحالى فى العالم فإن روسيا لو قررت الهجوم فلن يكون هناك إعلان حرب، وستكون البداية إجراء مفاجئا عنيفا. ومن أرجح الاحتمالات أن تكون مصر هدفا من الأهداف الأولى، وإن مدينة كالقاهرة ستمحى فى لحظة، لهذا يتوق الملك فاروق إلى التوصل للتفاهم معنا.

غير أن فى مصر مصاعب سياسية داخلية، والملك يتطلع إلى الفراغ من الانتخابات العامة فى مصر، ومتى تحقق ذلك أمكن ترجمة التفاهم الذى تم التوصل إليه إلى اتفاقية علنية. وذكر السفير أيضا أن الملك فاروق انزعج انزعاجا شديدا لوجود عدد من عملاء السوفييت يتحركون فى مصر، وهو يخشى - إلى جانب مخاوفه من وقوع هجوم سوفيتى مباشر - أن تحدث محاولة لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى. وأشار عمرو (باشا) المرة بعد المرة لهذا الخطر قائلا: إن الملك فاروق يتطلع إلى تأكيد منا أننا سوف نؤازره فى مثل هذه الحالة».][(١)].

وفى اليوم التالى عادت وزارة الخارجية البريطانية فبعثت لسفيرها فى مصر برسالة أكثر تفصيلا عن مقابلة «عمرو» (باشا) مع وزيرها. وجاء فى الرسالة الجديدة ما يلى:

[«إننا أثرنا مع عمرو (باشا) المصاعب التى تلقاها ناقلات البترول الذاهبة إلى حيفا عبر قناة السويس، وإن هذه المصاعب لم يعد ممكنا احتمالها، وأن هناك خطرا من أن تعرض إسرائيل هذه المسألة على الأمم المتحدة، فإذا فعلت فإن جميع الأمم البحرية ستقف وراءها استنادا على مبدأ حرية مرور السفن، وإن هذا سيضع مصر فى موقف شديد الحرج، فقد أبلغنا عمرو (باشا) أن هذا أمر عسير جدا على مصر، فالعراقيون لايسمحون باستخدام خط الأنابيب

---

(١) النص الكامل لرسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة السير «رونالد كامبل» منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٣٣).

التابع لشركة البترول الإنجليزية ـ العراقية بالوصول إلى حيفا، وهكذا فإن تسهيل مرور الناقلات عبر قناة السويس إلى حيفا يجعل العبء كله يقع على كاهل مصر. فإذا أمكن حمل العراق ومصر على أن يتصرفا في هذا الأمر معا، فربما أمكن التغلب علِى المشكلة، ولكنه لا يدرى، وقال أيضا أن قيام حكومة مصرية بالإعلان عن فتح القناة أمام الناقلات المتجهة إلى حيفا في الظروف الحاضرة، من شأنه أن يحط من هيبتها (في العالم العربي) ويزيد من مصاعبها (في مصر). وسألته عما إذا كانت هناك حاجة لإذاعة بيان، وعما إذا كان من الأفضل العدول عن تفتيش السفن بهدوء، وتركها تمر دون عائق، وبعبارة أخرى تعاموا عن الأمر ودعوه يسقط»].

□

وأخيرا تحققت للملك «فاروق» رغبته في مقابلة الفيلد مارشال «سليم» رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، الذى وصل إلى مصر ضمن جولته العامة في المنطقة، وبناء على الترتيب الذى جرى التوصل إليه مع «عمرو» (باشا). وكانت للملك أسئلة كثيرة عن الموقف الدولي يريد أن يسأل فيها المارشال البريطاني، ثم راح يحدثه بدوره عن مخاطر المشكلة الفلسطينية، ومخاطر المطامع السوفييتية، ثم تطرق إلى موضوع الأحلاف والدفاع المشترك، وكيف أن مصر تستطيع تقديم قواعد للدفاع المشترك، وأن ذلك يحقق مصلحة لمصر أيضا في تخوفها من خطر إسرائيل، فخير ما يحميه من تقدم اليهود داخل سيناء ومنطقة القناة هو وجود قوات بريطانية في مصر. ثم ادعى الملك «فاروق» علمه بوجود خرائط لخطط بريطانية للدفاع عن أفريقيا، وأن هذه الخطط لاتدخل فيها مصر. وأجابه الفيلد مارشال «سليم» أنه لا يعلم بوجود مثل هذه الخرائط، وأن أى خطط للدفاع عن أفريقيا هي للدفاع عن مصر. ويسجل المارشال «سليم» في تقرير له عن مقابلته مع الملك «فاروق» لحظة قال فيها الملك بأسى: إنه «يأمل أن أكون واثقا من وقوفه إلى جانبنا بالكامل. وقلت له إنني واثق من ذلك لأنه لا يوجد ملوك على الناحية الأخرى من الستار الحديدى». وقال الملك وهو يبتسم «صحيح أنه ليس هناك ملوك على تلك

الناحية من الستار الحديدى، كما أن الروس لا يحبون الملوك على هذه الناحية أيضا»(١).

وأشار الملك «فاروق» بعد ذلك فى مقابلته مع المارشال «سليم» أنه بعث برسالة سرية إلى الحكومة البريطانية، ولأن موضوع الرسالة عسكرى واستراتيجى فقد تصور أن المارشال «سليم» هو الذى سيحمل له الرد. وأوضح المارشال «سليم» فى تقريره أنه لفت نظر الملك إلى أن أى رد سيتلقاه، مهما كان حامله، سيكون ردا من حكومة صاحب الجلالة، وعلق رئيس الأركان فى نهاية تقريره بأنه خرج بانطباع «أن الملك فاروق كان عصبى المزاج خوفا على عرشه، وأنه كان راغبا فى الحصول على نوع من أنواع الضمان، كذلك الذى حصل عليه الملك شارل الثانى من لويس الرابع عشر»(٢).

ولم تر السياسة البريطانية بأسا من أن يحاول الملك «فاروق» أن يصنع لنفسه قناة إليها عن طريق رئيس أركان حرب الإمبراطورية. ومبالغة فى طمأنته إلى هذه القناة فى الاتصال، **فقد أعلن عن منحه رتبة جنرال فخرى فى الأركان. وأبدى الملك سعادته الفائقة بهذا التقرير، ثم أوضح أنه يريد حلفا كاملا عسكريا وسياسيا مع بريطانيا، تتعهد فيه بريطانيا بحماية مصر خارجيا وداخليا!!** ويلفت النظر إلى أن السياسة البريطانية كانت فى نفس الوقت تحاول أن تبحث عن مقاصده الحقيقية من هذا العرض. وتتضح خطوط التفكير البريطانى من تقرير سرى أعدته وزارة الخارجية، وقدمته إلى مجلس الوزراء البريطانى فى محاولة منها لتحليل موقف ملك مصر، وجاء فى العبارات الأولى فى هذا التحليل ما يلى:

[«إننا لا ندرى على وجه اليقين ماذا يريد الملك فاروق، وليس من المناسب

---

(١) نص تقرير من المارشال سليم عن تفاصيل المقابلة بينه وبين الملك فاروق وأيضا تقرير السير. رونالد كامبل عن انطباعات المارشال سليم بعد المقابلة منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٤، ٣٥، ٣٦).

(٢) حاول الملك شارل الثانى ملك إنجلترا أن يواجه الثورة الإنجليزية بمدد عسكرى من فرنسا بمنطق المصلحة المقدسة والمشتركة للملوك، ولكن لويس الرابع عشر أعطى وعودا ولم يعط جنودا!

أن نأخذ موقفا ضده استنادا إلى أية أعذار عامة، ومن المستحسن ألا نجهز حالا على مبادرته فربما تمخضت عن احتمالات مفيدة»].

□

وعاد السفير المصرى يطلب موعدا مع وزير الخارجية، وتم تحديد موعد له، وبدأ السفير فقال لوزير الخارجية «إن الملك سعد سعادة فائقة برتبة الجنرال الفخرية التى منحت له، ويريد أن يكون صديقا وعونا لكم، إلا أنه الآن يتوخى الحذر حتى لا يعرض نفسه لانتقاد مدمر بأنه قد تخلى عن أمانى مصر القومية». ثم تطرق السفير إلى موضوع عودة «الوفد» إلى الحكم ونقل عن الملك أنه يواجه صعوبة أن «الوفد» كان بعيدا عن السلطة لست سنين (من إقالة ١٩٤٤ - إلى انتخابات ١٩٥٠) وهكذا كان إلى حد كبير بعيدا عن حقائق الموقف العالمى. وأن الملك يأمل أن يعود الفيلد مارشال «سليم» إلى مصر، وأن يطبع فى ذهن «النحاس» (باشا) (الذى تولى رئاسة الوزارة بعد الانتخابات) حقائق الموقف الاستراتيجى العالمى. وأوضح «عمرو» (باشا) لوزير الخارجية البريطانى فى هذه المقابلة إمكانية تطوير فكرة وجود الدفاع المشترك خصوصا إذا اشتركت فيها تركيا أو «الولايات المتحدة طبعا». ثم أبدى السفير فى ختام مقابلته مع وزير الخارجية ملاحظة اعتبرها الوزير شديدة الأهمية، وخصوصا أنها وصلت إلى لندن من مصادر أخرى منقولة عن «النحاس» (باشا)، وهى «أن الناس جميعا فى القاهرة يشعرون الآن أن المستقبل النهائى للسودان ينبغى أن يقرره السودانيون أنفسهم بحرية، ولكن أحدا لا يستطيع أن يجهر بذلك الرأى».

[٣]

ولم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى قادرة على فهم ما يجرى قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل.

ومن المؤكد أنه لم تكن هناك - خصوصا فى مصر - نظرة عميقة إلى طبيعة

الفكرة الصهيونية ذاتها، ولا إلى الظروف الإقليمية التى أصبحت فيها إسرائيل واقعا قائما، ولا كان هناك التنبه الكافى إلى طبائع الصراع معها، ولا إلى أساليب إدارته فى المناخ الدولى المستجد، والذى راحت فيه الهيمنة الأمريكية تؤكد نفسها يوما بعد يوم.

كانت دوائر الحكم فى مصر - القصر الملكى ومعظم الأحزاب السياسية - لا تعرف ما فيه الكفاية عن الحركة الصهيونية، وكان النظر إليها فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة متأثرا بطابع إنسانى، لم يكن له فى حقيقة الأمر مبرر. وكانت معظم المعلومات لدى دوائر الحكم تجىء من الحاخام «حاييم ناحوم» (أفندى) حاخام اليهود فى مصر و«أصلان قطاوى» (باشا) وهو أبرز أفراد الجالية اليهودية فى مصر، وكان عضوا فى مجلس الشيوخ المصرى، وكانت زوجته وصيفة شرف لملكة مصر. وكل من هذين الرجلين كان يصور الحركة الصهيونية على أساس أنها مجرد تنظيم ليهود لاجئين من جحيم النازى، يبحثون عن مأوى يستطيعون العيش فيه بسلام. ومن المحتمل أن كلا من هذين الرجلين لم تكن لديه صورة حقيقية عن مطالب الحركة الصهيونية الجديدة. ومن المرجح على أية حال أن الحاخام «حاييم ناحوم» (أفندى) كان يعارض فكرة إقامة دولة يهودية، لأن ذلك كان يمكن أن يؤثر على أوضاع اليهود فى العالم كله، فضلا عن أنه من الخطر - وربما من المستحيل - جمع يهود العالم كلهم فى دولة واحدة.

ورغم أن عددا من الساسة المصريين المهتمين بالقضايا العربية، كانوا يحاولون لفت النظر مبكرا إلى حقيقة الخطر الصهيونى، فإن الرأى الغالب فى مصر الرسمية كان يميل إلى اعتبار ذلك نوعا من المبالغة. وربما من هنا أن **حكومة مصر طوال مدة الحرب لم تمانع فى أن يكون فى مصر مركز لتدريب فيلق يهودى يشترك مع الحلفاء فى معارك الصحراء فى أواخر ١٩٤٢، وطوال ١٩٤٣. وكان هذا الفيلق اليهودى هو النواة الأساسية للجيش الإسرائيلى فيما بعد.**

وحتى عندما بدأت الخطط الصهيونية فى فلسطين تتضح بما لا يقبل مجالا

للشك بعد صدور قرار التقسيم، فإن الحكومة المصرية لم تكن على وعى بحدود الخطر الإسرائيلى[1].

وربما من هنا فإن البلاغات الرسمية المصرية كانت فى تلك الأيام تتحدث عن إسرائيل سياسيا بوصفها «المزعومة» كما أن البيانات الرسمية العسكرية كانت تتحدث عن «عصابات صهيونية» فى فلسطين.

وكان هناك وهم شائع ظل قائما لعدة سنوات، وهو يتعلق بتصنيف إسرائيل كدولة شيوعية أو دولة تابعة للشيوعية الدولية بقيادة الاتحاد السوفيتى، بينما كانت كل الحقائق التاريخية والسياسية والعملية على ميادين القتال توضح، لكل من يريد أن يرى الصورة كما هى، أن هوية إسرائيل كانت على العكس من ذلك تماما، وأنها ابتداء من «وعد بلفور» كانت جزءا من المخطط الإمبراطورى البريطانى فى الشرق الأوسط، ثم تحولت بعد تغيير موازين القوى لكى تكون جزءا من المخطط الإمبراطورى الذى يحاول إرث التركة الآن وهو: الدور الإمبراطورى الأمريكى.

ثم انتقل التفكير العربى من النقيض إلى النقيض، حين راح ينسب أهمية إسرائيل كلها إلى أهمية الأصوات اليهودية فى الانتخابات الأمريكية، أو إلى حجم تبرعات أصحاب الملايين اليهود فى أمريكا لصناديق الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين. وفى ذلك كله فقد كان هناك سوء فهم - أو لعله قصد مقصود يغفل واقع الأمور - **وهو أن إسرائيل جزء من مخطط السيطرة على المنطقة، وقد ترتقى أحيانا إلى مرتبة شريك صغير فيه.**

---

(١) فى بداية سنة ١٩٤٨ كنت فى فلسطين فى مهمة صحفية، حاولت فيها تغطية المعارك التى كانت تدور بين المقاتلين الفلسطينيين وبين القوات الإسرائيلية، وأهمها فى ذلك الوقت تنظيم «الهاجانا» أى جيش الدفاع، وهو اسم الجيش الإسرائيلى فيما بعد. وكتبت سلسلة من التحقيقات الصحفية نشرت فى جريدة «أخبار اليوم» تحت عنوان «النار فوق الأرض المقدسة»، وقد تعرضت فى أحدها لعمليات تهريب الأسلحة وصنعها فى المستعمرات الإسرائيلية، وكان أن استدعانى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت «محمود فهمى النقراشى» (باشا) ليقول لى أننى بالغت فى تصوير درجة الاستعداد الإسرائيلى، وبالتالى فإن ما كتبته يمكن أن يؤثر على الروح المعنوية للعرب.

[٤]

ولم تكن النظم الحاكمة فى العالم العربى على بينة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية، فقد كانت الأنظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال، وإلى قواعدها العسكرية، غافلة عن أن هناك أداة أخرى للسيطرة لا تقل فى خطورتها - إن لم تزد - عن خطر القوات والقواعد العسكرية.

لقد كانت كل دولة عربية على استعداد أن تنسى وجود دولة أجنبية فيها داخل الدولة. فلم تكن حكومة العراق على وعى كامل بـ «حجم» شركة البترول البريطانية العراقية(١) بينما هذه الشركة كانت تتحكم فى مصائر العراق بأكثر مما تصل إليه سلطة الاحتلال. ونفس الشىء كان حادثا فى السعودية مع شركة «أرامكو» التى أصبحت هى الأخرى دولة داخل الدولة، وممثلا حقيقيا لمصالح وسلطة الولايات المتحدة فى السعودية.

ولقد تأثر التاريخ العربى الحديث، ليس فقط بسيطرة هذه الشركات العملاقة الكبرى على المنطقة واحتكارها لثرواتها، وإنما تأثر أيضا بالصراعات على الامتيازات فيها. وقد كان الصراع بين شركة «البترول البريطانية - العراقية» وشركة «أرامكو» الأمريكية، هو المحرك الأساسى لسلسلة من الانقلابات العسكرية وقعت فى سوريا سنة ١٩٤٩(٢).

---

(١) نفس الشىء فى طهران بالنسبة لشركة البترول البريطانية الإيرانية التى كانت تحكم فى إيران حتى تصدت لها الحركة الوطنية بقيادة الدكتور «محمد مصدق». ومن الغريب أن السياسة الأمريكية أيدت الدكتور «مصدق» فى أول الأمر وساعدته على إخراج الإنجليز من «عبدان» - مقر الشركة البريطانية ومركز أعمالها - ثم كانت هى بعد ذلك التى تولت عرقلة عملية التأميم وإسقاط «مصدق» والاستيلاء على النصيب الأكبر من بترول إيران. وقد سبب الموقف الأمريكى مرارة فى حلق السياسة البريطانية ظل طعمها عالقا لسنوات طويلة!

(٢) من الغريب أن شركات البترول الكبرى فى المنطقة أنشأت لنفسها أجهزة مخابرات خاصة، وقد بدأ «كيرميت روزفلت» مسئول المخابرات الأمريكى الشهير فى الشرق الأوسط عمله فى المنطقة مستشارا لشركة «جولف» أكبر المستفيدين من امتيازات بترول الكويت وقتها، ومنها التحق بإدارة المخابرات المركزية الأمريكية. وبعد انتهاء خدمته فيها عاد مرة أخرى إلى شركة «جولف»، ولم يكن «كيرميت روزفلت» بعيدا عن مخطط انقلاب «حسنى الزعيم»!

وقد بدأت السلسلة بانقلاب فى دمشق قاده اللواء «حسنى الزعيم»، وتبين بعد قليل أن الانقلاب وراءه شركة «أرامكو» التى وقع لها «حسنى الزعيم» على امتياز بمد خط لأنابيب البترول بين مناطق الإنتاج فى السعودية، وموانئ البحر الأبيض فى سوريا (خط التابلاين).

وما هى إلا أيام حتى وقع انقلاب ثان قاده اللواء «سامى الحناوى»، وتبين بعد قليل أيضا أن القوة المحركة له هى شركة البترول البريطانية - العراقية. وكان أول قرار للواء «سامى الحناوى» هو إلغاء اتفاق خط أنابيب البترول بين السعودية والبحر الأبيض.

وفى مصر كانت هناك سيطرة مماثلة لشركة عملاقة، فقد كانت الدولة داخل الدولة هى شركة قناة السويس. والحقيقة أن شركة قناة السويس كانت هى الجانب الآخر لصورة القاعدة العسكرية البريطانية فى قناة السويس.

لقد بدأت شركة قناة السويس فى مصر كمشروع فرنسى يرعاه الإمبراطور «نابليون الثالث» وزوجته الإمبراطورة «يوجينى»، وكانت فكرته الأصلية فى ذلك الوقت لأحد أقرباء الإمبراطورة وهو «فرديناند ديليسبس». ومع أن المشروع بدأ فرنسيا فإن مصر هى التى تحملت كل تكاليفه المالية والإنسانية. ولم يكن لها فيه إلا نصيب أقلية فى الأسهم ما لبث الخديو «إسماعيل» أن باعه لبريطانيا بمبلغ زهيد أراد به أن يسدد قسط فوائد دين من ديونه حل استحقاقه. وبالفعل فإن رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت «بنيامين ديزرائيلى» اشترى أسهم مصر فى القناة وعددها ١٧٦٦٤٢ سهما بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرلينى، وكان بنك «روتشيلد» هو الذى مول الصفقة، وكان هو فى نفس الوقت صاحب القسط الأكبر من ديون «إسماعيل». وعندما شحنت أسهم مصر فى قناة السويس فى عدد من الصناديق الحديدية على ظهر الباخرة البريطانية «ملابار» التى وصلت إلى ميناء «بورتسماوث» فى شهر نوفمبر ١٨٧٥، أصبح محققا أن مصر لم تعد تملك شيئا فى شركة قناة السويس، بل إن شركة قناة السويس هى التى أصبحت الآن تملك أهم ما فى مصر.

□

وعندما قامت بريطانيا بعد ذلك بسبع سنوات بغزو مصر واحتلالها سنة ١٨٨٢ أدرك «ديليسبس» حقائق الواقع الجديد، وبدأت الشركة التى ادعت لنفسها فى الشكل جنسية فرنسية تتحول فى الموضوع إلى الجنسية البريطانية. لم تكن بريطانيا هى القوة المحتة لمصر فقط، لكن بريطانيا كانت أيضا فى ذلك الوقت المستعمل الرئيسى لقناة السويس بضرورات خط المواصلات الإمبراطورى إلى الهند. ومع أن المركز الرئيسى لشركة قناة السويس ظل رسميا فى باريس، فإن إداراتها الفعلية راحت تنتقل يوما بعد يوم إلى لندن.

أصبحت الشركة تحصل الرسوم من مكتبها فى لندن. ووضع مكتب لندن تحت إشراف الحكومة البريطانية كجزء من الأميرالية (وزارة البحرية البريطانية). ثم اشتركت شركة قناة السويس فى الحرب العالمية الأولى، وكأنها دولة مستقلة. وبرغم أن معاهدة القسطنطينية (١٨٨٨) كانت تنص على حياد قناة السويس، إلا أن شركة القناة دخلت بها إلى الحرب فشاركت فى الحصار، وشاركت فى مصادرة بواخر الدول المعادية لبريطانيا، وفى الاستيلاء عليها، وكانت حجتها «**أن الدفاع عن قناة السويس يسبق حيادها**».

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين، راحت شركة قناة السويس تواصل دور الدولة داخل الدولة فى مصر، وكانت لها سياساتها الخاصة المستقلة عن مصر. كل ما كانت تراه مصر أمامها هو سيطرة الشركة - إلى جانب قوات الاحتلال البريطانى - على مرافق كثيرة فى مصر. وعلى وجه التأكيد، فإن الشركة كانت نافذة فى صميم الاقتصاد المصرى الذى كان معظمه فى يد أجانب، وكان نفوذها فى القطاع المالى كله واصلا إلى الأعماق خصوصا فى مجالات البنوك والتجارة الخارجية، والتجارة الداخلية أيضا.

ولم تكن الحكومة المصرية تعرف شيئا عن سياسات شركة قناة السويس فى الحرب العالمية الثانية. والواقع أن شركة قناة السويس تصرفت أيضا فى هذه الحرب بمنطق الدولة المستقلة. فحينما استسلمت فرنسا للمحور، ووقعت باريس

فى قبضة مدرعات «هتلر»، قررت الشركة أن تنقل مقرها الفرنسى إلى الجزائر التى تحولت فى ذلك الوقت إلى مركز بديل للعاصمة الفرنسية. ومن الجزائر راحت الشركة تقرر بنفسها ما تشاء من سياسات مستقلة عن الحكومة فى مصر. وخلال فترة الجزائر أصبح «فرانسوا شارل رو» - ابن «شارل رو» نائب «ديليسبس» القديم - هو رئيس مجلس الإدارة الجديد لشركة قناة السويس. كان «فرانسوا» دبلوماسيا فى وزارة الخارجية الفرنسية، وأصبح سكرتيرا عاما لها، ثم فصله المارشال «بيتان» رئيس فرنسا المتعاون مع الألمان بدعوى أن «رو» صديق بأكثر مما يجب للإنجليز. وحين أنشأ الجنرال «شارل ديجول» «حركة فرنسا الحرة» فى لندن كحكومة فرنسية شرعية مؤقتة فى المنفى، بدأت شركة قناة السويس تجد نفسها فى حيرة بين فرنسا المحتلة وفرنسا فى المنفى. ولم يكن «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا وقت الحرب يريد لشركة قناة السويس أن تعمل من باريس المحتلة، وفى نفس الوقت لم يكن على استعداد لأن يتركها لفرنسا الحرة بقيادة «ديجول». وهكذا اختارت الشركة أن تنتقل شكليا إلى ظلال الوجود الفرنسى فى الجزائر، وفى نفس الوقت أرضت الجنرال «ديجول» بأن قدمت لـ «حركة فرنسا الحرة» تبرعا أوليا مقداره مليون جنيه استرلينى.

□

وبعد انتهاء الحرب، وحتى قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، راحت شركة قناة السويس تتصرف مرة أخرى كدولة مستقلة. كان رئيسها «فرانسوا شارل رو» يزور مصر محاطا بكل المراسم التى يحاط بها رؤساء الدول. وكان طرفا حاضرا فى كل المؤتمرات الدولية ابتداء من المؤتمرات التى وضعت اتفاقيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى غيرها من التجمعات المكلفة بوضع النظام الاقتصادى العالمى الجديد. كما أنه كان طرفا حاضرا فى كل المؤتمرات السياسية التى يعقدها الأقطاب فى الغرب، خصوصا إذا كان موضوع البحث يتصل بالشرق الأوسط. وكان معظم أعضاء مجلس الإدارة قد أصبحوا الآن من البريطانيين، وإن تنازلت الشركة، فقبلت دخول بعض المصريين بعدد محدود كأعضاء فى مجلس إدارتها،

حددت لهم اختصاصات لا علاقة لها على الإطلاق بإدارة الشركة ولا بقضاياها الحساسة. كذلك تنازلت الشركة فقبلت استخدام بعض الساسة المصريين من كل الأحزاب كمستشارين لها فى بعض المشاكل، التى كانت تطرأ مع الحكومة المصرية.

وفى كل الأحوال فإن الشركة قد احتفظت لنفسها فى مصر كل حقوق الاستقلال، بما فيها علم خاص بها، وشفرة خاصة لمراسلاتها، وجهاز مخابرات يعمل لخدمتها فى جمع المعلومات، بل ويقوم عند اللزوم ببعض العمليات «القذرة» لحماية مصالح الشركة، كما يفعل جهاز مخابرات أى دولة[1]. وقد حدد «فرانسوا شارل رو» منذ بداية وضع الشركة فى مصر تجاه الحكومة المصرية، حين قال فى خطاب رسمى له: إن الشركة «تتحمل مسئوليات خاصة تجاه جماعة من الشعوب لها مصلحة فى القناة، وتتحمل مسئوليات محددة بالنسبة للاقتصاد العالمى، وتجاه مستعملى القناة، وهو ما يعطيها شخصية متميزة لا يمكن إنكارها، ويستحيل التعرض لها». ثم حدد علاقة الشركة بالحكومة المصرية فى نفس الخطاب بقوله: «إن الشركة لابد أن تحافظ على التوازن بين عناصر مختلفة يقوم عليها دورها، وهذه العناصر هى: الحكومة المصرية - والحكومة البريطانية - وشركات السفن العالمية - والمساهمون الدوليون - فى شركة القناة، مع مراعاة الاحتفاظ بطابعها كمنشأة فرنسية». ثم أضاف إلى ذلك فى نفس الخطاب «إن وكيل الشركة فى مصر هو الدبلوماسى المعتمد من الشركة إلى بلاط ملك مصر». ولم يستطع أحد فى مصر أن تنازعه فى هذه الدعاوى كلها.

وأخطر من ذلك أن الشركة أصبحت لها سياسة مستقلة خاصة تجاه إسرائيل. ولقد كانت للشركة اتصالات وثيقة مع عدد من اليهود فى مصر وفى فرنسا قبل

---

(١) كانت دعوى الشركة أنها مسئولة عن الأمن الذاتى للقناة؛ لأن إدارتها متصلة بأمنها. وهكذا مدت الشركة سلطاتها إلى إقليم كامل من مصر ومرافقه من البوليس - ضمانا لعدم التهريب - إلى الصحة - حتى لا تتسرب عبر طريقها أوبئة - إلى المواصلات والاتصالات - حتى لا يحدث انقطاع. كما أن الشركة بإشرافها على حركة الملاحة تعرف أسرارا استراتيجية خطيرة عن حركة الأساطيل، ولابد أن تكون لديها الوسائل للمحافظة على سريتها!!.

الحرب وأثناءها وبعدها. وكان للشركة بطبيعة الحال اهتمام بالضفة الأخرى الشرقية لقناة السويس، كما كان لها رأيها فى خطوط المواصلات من سيناء إلى فلسطين. وتدل وثائق الشركة على أنها تبرعت إلى الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ بمبالغ طائلة. كما أنها بعد حرب فلسطين أقامت مكتبا للاتصال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الإسرائيلية، وكانت دعوى الشركة فى ذلك - حينما لفت «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكى فى ذلك الوقت نظرها إلى معلومات مستفيضة، بدأت تصل إلى مصر عن مدى التعاون بينها وبين إسرائيل - **هو أن مصالحها على الضفة الأخرى من قناة السويس، إلى جانب حركة مرور الناقلات الحاملة للبترول من الخليج إلى مصفاة حيفا، تفرض على الشركة ضرورة وجود نوع ما من العلاقات مع إسرائيل، وأن مشاكل الحكومة المصرية على الحدود ليس لها أن تتدخل فى عمليات شركة قناة السويس.**

□

ومن اللافت للنظر أن الحكومات المصرية المتعاقبة التى قامت بالتفاوض مع الإنجليز من أجل الجلاء لم تتنبه على الإطلاق - وفيما يبدو من وثائق الحكومة المصرية - إلى أن هناك طرفا آخر فى عملية التفاوض يقوم بدور عملى خطير، وإن كان يؤثر أن يبقى دوره خافيا من وراء الستار، وهو شركة قناة السويس.

ومع ذلك فإن الحقيقة واضحة لمن يريد أن يدقق النظر ليكتشف أن الشركة هى - كما سبق القول - الوجه الآخر للقاعدة العسكرية. وكان يكفى لتبين هذه الحقيقة إلقاء نظرة على حسابات الشركة - على سبيل المثال - فى أعقاب الحرب، فقد ظهر من هذه الحسابات، أن شركة قناة السويس صرفت على الجهد العسكرى للحلفاء فى الحرب مبلغا قدرته دفاترها بـ ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى (وبقيمة النقود الآن فإن هذا المبلغ يساوى فى الوقت الحاضر ما قيمته أربعة آلاف مليون استرلينى، أى ما يساوى ١٢ ألف مليون جنيه مصرى). كذلك لم يدقق أحد فى طبيعة علاقات الشركة مع الأميرالية البريطانية والأسطول البريطانى فى البحر الأبيض بالذات. ولو دقق أحد لاكتشف أنه كانت هناك لجنة ارتباط مشتركة بين الاثنتين. وكانت

لجنة الارتباط هذه مشكلة من أعضاء يمثلون شركة قناة السويس، إلى جانب ضباط أركان حرب قيادة البحرية البريطانية. وكانت لجنة الارتباط هذه تعقد اجتماعاتها فى مقر البحرية البريطانية فى الإسكندرية حينما كانت قيادة أسطول البحر الأبيض فيها. وحينما انتقلت القيادة فيما بعد إلى مالطة، فإن اجتماعات هذه اللجنة انتقلت إليها.

كذلك لو دقق أحد وقتها فى تركيب لجنة الإدارة الدائمة، المشكلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة والمسئولة عن تصريف أمورها أمام مجلس الإدارة، **لاكتشف أن الشركة كانت أكبر بكثير من مجرد مؤسسة مالية أو بحرية أو اقتصادية عملاقة.** كان تشكيل هذه اللجنة فى الفترات الحرجة من المفاوضات المصرية - البريطانية لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ على النحو التالى:

● **«جورج بيكو»** نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الإدارة - هو ابن «بيكو» الشهير الذى كان المفاوض البريطانى فى معاهدة تقسيم مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتصفية تركتها، وقد اشتهرت هذه المعاهدة فيما بعد باسم «سايكس - بيكو» حاملة اسم مهندسيها الرئيسيين وهما «سايكس» الإنجليزى و «بيكو» الفرنسى.

● **اللورد «هانكى»** الذى ظل لمدة ستة وعشرين عاما سكرتيرا للجنة الدفاع الإمبراطورى، وكان من أقرب الناس إلى «ونستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا.

● **الأميرال «ديوران فييل»**، وقد كان قبلها مباشرة رئيسا لأركان حرب البحرية الفرنسية.

● **المستر «بنكنى تاك»** الأمريكى، وهو فضلا عن كونه من كبار رجال الأعمال الأمريكيين، كان وزيرا مفوضا للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة طوال فترة الحرب العالمية الثانية، (كانت الشركة قد تنبهت بطبيعة الحال إلى تزايد النفوذ الأمريكى الذى يمهد لنظام إمبراطورى جديد. وكما تنبهت من بعد الاحتلال

البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ إلى صعود نجم بريطانيا، فأعطت نفسها طابعا بريطانيا واضحا، فإنها الآن كانت تتهيأ للعصر الأمريكى).

ويكشف تقرير خاص، كتبه اللورد «هانكى» عضو لجنة الإدارة وعضو مجلس الإدارة أيضا فى شركة قناة السويس، عن نوع المناقشات التى كانت تدور فى شركة قناة السويس. ويبدو من تقرير اللورد «هانكى» الذى قدمه إلى وزارة الخارجية البريطانية أن شواغل مجلس الإدارة كانت يومها على النحو التالى وبنصوص عباراته:

□ «إن الذين حضروا من أعضاء مجلس الإدارة لايحبون الجلاء البريطانى عن مصر، كما كان ينتظر منهم، كما أن أحدا غيرهم لا يحبه. وهم يشيرون إلى أن الشركة خلال ستين سنة من عمرها البالغ ثمانية وسبعين سنة قد اعتمدت على القوات البحرية والعسكرية البريطانية فى حمايتها فى عملها الجوهرى، ألا وهو الاحتفاظ بالقناة مفتوحة. وفى القرن الحالى تعرض أمن القناة لخطر الهجوم الخارجى مرتين، ففى الحرب العظمى الأولى لم يتسن دحر الغزو القادم من الشرق إلا بمعركة على ضفتى القناة. وفى الحرب العالمية الثانية تم صد الغزو القادم من اتجاه الغرب عند العلمين، وتعرضت القناة لهجمات بالقنابل أغرقت فيها عددا من السفن. وفى كلتا الحربين قامت الشركة بقضها وقضيضها بمؤازة المجهود العسكرى، واعترف القائد الأعلى للقوات المسلحة الإمبراطورية بمساعداتها بعبارات قلبية».

□ «إن زملائى فى مجلس إدارة الشركة ليسوا مقتنعين أن المصريين سيتعاونون معها إذا ما تم الجلاء».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة قلقون من نشاط الجامعة العربية التى أخذت فيها مصر دورا قياديا خصوصا فى قضية فلسطين».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة يتساءلون هل تستطيع الحكومة البريطانية أن تحتفظ بقوات عسكرية قريبة للتدخل فى مصر فى أى ظرف طارئ؟».

□ «إن أحد زملائنا فى مجلس الإدارة أشار إلى عصيان «عرابى»، وتساءل ما إذا كانت الدعاية الشيوعية فى مصر سوف تؤدى إلى موقف مماثل؟».

□ «إن زملائى فى مجلس الإدارة تساءلوا عما إذا كان رؤساء أركان حرب الإمبراطورية قد أعدوا الخطط الكافية لمواجهة أى محاولات تخريب ضد منشآت الشركة فى الظروف المستجدة الآن، وإزاء عمليات التهييج السياسى الجارية فى القاهرة؟[1]».

---

(١) نص تقرير كتبه اللورد «هانكى» إلى وزارة الخارجية البريطانية عن مخاوف شركة قناة السويس من مجرد طرح موضوع جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٢٠).

الفصل السادس

سـنوات الغليان

[١]

والآن مع بداية سنة ١٩٥٠ كان حزب الوفد هو الذى يحكم بعد أن فاز بالأغلبية فى انتـخـابات أشـرف عليـهـا «حـسين سـرى» (باشـا). كـان تـخطيط القصـر لهذه الانتخابات ألا يتمكن حزب مصرى واحد أن يفوز فيها بأغلبية تسمح له أن ينفرد بالحكم. ولقد أدار «سرى» (باشا)، المعروف بصداقته القوية بالإنجليز، عملية الانتخابات بطريقة مستقلة عن تخطيط القصر. ثم تمكن من أن يقنع الملك بإمكانية التعاون مع حزب الوفد فى أوضاع جديدة لا علاقة لها بما كان فى وزارته السابقة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤). وكان رأى «سرى» (باشا) أن الوفد تغير، وأنه الآن جاهز للتعاون مع القصر. وبالفعل فإن الوفد الذى عاد للحكم سنة ١٩٥٠ كان قد تعرض لتغييرات كبيرة فى فترة إقصائه عن الحكم لمدة ست سنوات متصلة. كان تركيب الوفد ذاته قد تغير، والآن كان يمكن تقسيم تركيبة الوفد إلى خمس قوى رئيسية تتفاوت قوتها النسبية، وإن كانت حركة التفاعل بينها هى التى تصنع فى النهاية سياسته العامة.

كانت عناصر هذه التركيبة خمسة:

١ ـ «**مصطفى النحاس**» (باشا) زعيم الوفد، وقد كان له وضعه التاريخى الخاص، وكانت كل العناصر تتسابق للوصول إليه.

٢ ـ الظاهرة الشابة الجديدة فى القيادة الوفدية، والتى تمثلت فى الصعود البارز لـ «**فؤاد سراج الدين**» (باشا)، والذى كان قد أصبح الآن سكرتيرا عاما للحزب.

٣ ـ **جماعات المتعلمين من شباب الوفد القدامى**، ومن غير أبناء كبار ملاك الأراضى، وكان يمثلهم الدكتور «محمد صلاح الدين».

٤ ـ **قدامى الوفديين**، وكان يمثلهم رجال من أمثال «عبدالسلام فهمى جمعة» (باشا) و«زكى العرابى» (باشا) و«سليمان غنام» (باشا).

٥ ـ **مجموعة الطليعة الوفدية**، وكان يمثلها عدد من الشباب اختاروا لنفسهم اتجاها تقدميا ينحو لليسار، وكان أبرزهم الدكتور «عزيز فهمى».

وتوزعت مراكز السلطة فى الحكم الوفدى على هذه العناصر كلها. ففى حين تولى «النحاس» (باشا) رئاسة الوزارة، فإن «فؤاد سراج الدين» (باشا) تولى وزارة الداخلية. وفى نفس الوقت تولى الدكتور «محمد صلاح الدين» وزارة الخارجية. ثم إن الجيل التقليدى حصل على رئاسة مجلس النواب [«عبدالسلام فهمى جمعة» (باشا)] ورئاسة مجلس الشيوخ [«زكى العرابى» (باشا)]. وأما الطليعة الوفدية فلم يكن لها مناصب، واكتفت بدور المثقف المحتج، والذى يؤدى باحتجاجه إلى عمليات مراجعة وتصحيح لها أثرها على توجهات الحكم، ولها اتصالها الوثيق بالجماهير الشعبية خصوصا فى أوساط الشباب.

وكان الدكتور «محمد صلاح الدين» هو المسئول الآن عن مواصلة المفاوضات مع الإنجليز حول الجلاء والسودان. وقد اتخذ الدكتور «صلاح الدين» موقفا صلبا تعثرت معه المفاوضات مرات كثيرة. وكان قربه من «النحاس» (باشا) منذ أن كان سكرتيرا خاصا له قد جعله يتخذ مواقفه فى المفاوضات مطمئنا إلى تأييد «النحاس» (باشا) له. وبدا أن المفاوضات تكاد تتوقف فى الموضوعين الرئيسيين المطروحين للبحث: الجلاء والسودان، فقد كان الإنجليز يصرون على الدفاع المشترك فى حين يصر المفاوض المصرى على جلاء يتم تحقيقه خلال فترة معقولة من السنين، وتعقبه ترتيبات دفاع لا تصبح احتلالا من جديد. وكان الإنجليز يصرون على الاحتفاظ بموقع خاص لهم فى السودان، وعلى إقصاء كامل لمصر عن شئون حاضره ومستقبله، فى حين كان المفاوض المصرى يطلب نوعًا من الوحدة بين

البلدين برباط التاج المشترك بينهما. وفى الوقت الذى راحت فيه المفاوضات تتعثر، وتكاد تتوقف، فإن السياسة المصرية، كالعادة فى تلك السنين، بذلت جهدا واسعا فى شد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لكى تقوم بدور يوفق بين المواقف ويفتح أبواب التوصل لاتفاق.

□

ولم يكن موقف الدكتور «محمد صلاح الدين» وهو المفاوض الرئيسى أمام الإنجليز قويا بالقدر الكافى؛ لمواجهة الظروف المعقدة التى وجدها أمامه. ففى حين أن «النحاس» (باشا) كان يؤيده بنفوذه الشخصى، فإن الملك «فاروق» كان يكرهه إلى حد لا يخفيه. وتروى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية أن الملك «فاروق» حاول ذات مرة أن يلفت نظر السفير الأمريكى لخطورة الوضع فى مصر، وإلى أن الموقف فيها يشبه الموقف الذى كان يسود فى إيران فى ذلك الوقت (قبل تأميم البترول الإيرانى) فإذا هو يقول لـ «جيفرسون كافرى»:

«عندنا هنا مثل ما عندهم هناك: المتعصبون الدينيون والشيوعيون، بل وعندنا أيضا «مصدقنا» المصرى».

وعندما وجد الملك أن السفير الأمريكى لم يفهم عبارته الأخيرة عن «مصدقنا» المصرى قال موضحا:

«أقصد الدكتور «محمد صلاح الدين»... ألا تجده مثل الدكتور «مصدق» تماما؟».

ومن ناحية أخرى - وغير كراهية الملك للدكتور «صلاح الدين» - فإن المفاوض المصرى وجد أيضا أن أطرافا متعددة تتدخل فى صميم عملية التفاوض. ومع أن هذه التدخلات كانت تجرى دائما وراء الستار، فإن ما يحدث فيها كان له بالتأكيد تأثيره على مجرى التفاوض. وقد يكون من المفيد الاستشهاد بالنص الكامل لتقرير كتبته السفارة البريطانية فى القاهرة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٥٠. كان السفير البريطانى فى القاهرة السير «رالف ستيفنسون» قد استدعى قبلها للتشاور فى بلده ثم عاد إلى

مصر. وبعد شهر من عودته كتب تقريرًا عامًا وشاملا إلى وزير الخارجية يلخص فيه الموقف فى مصر كما رآه من اتصالاته خلال هذا الشهر.

كان نص هذا التقرير كما يلى:

[« ١ ـ أمضيت فى مصر حوالى أربعة أسابيع، أجريت خلالها أحاديث مع عدد من الرجال البارزين فى الشئون المصرية، ويشرفنى أن أقدم إليكم سجلا بانطباعاتى عنهم، وعن موقفهم بالنسبة لتسوية إنجليزية ـ مصرية.

٢ ـ الأشخاص الرئيسيون الذين تحدثت معهم منهم: الملك فاروق ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وحسين سرى (باشا) (رئيس الوزراء الأخير)، وحسن يوسف (باشا) (رئيس الديوان الملكى بالنيابة)، وكريم ثابت (باشا) (المستشار الصحفى لصاحب الجلالة)، وأحمد عبود (باشا) الصناعى الكبير فى هذه البلاد.

٣ ـ الملك فاروق وعبود (باشا) هما وحدهما، من دون هؤلاء، هما اللذان أظهرا نفسيهما بمظهر الواقعيين الصادقين. فكلاهما يعرف ضرورة وجودنا للدفاع عن مصر، وقد أقرا لى ذلك. ولكليهما ـ كما تعرفون ـ كثير من الأهداف الشخصية التى يسعيان لتحقيقها. فالأول يدرك أن وضعه يتوقف إلى حد كبير على ما لوجود قواتنا من أثر فى استقرار هذه البلاد، وعلى التفاهم مع الحلفاء الغربيين. وهو يدرك أن هذه البلاد لو تركت تحت رحمة التغلغل السوفيتى لزالت الملكية والحكم الاقتصادى للباشاوات حالا. أما فيما يتعلق بعبود (باشا)، فهو يدرك أن مصر غير قادرة على الدفاع عن نفسها أو ـ وهو أدعى إلى الأهمية بالنسبة إليه ـ أن ملايين عبود والفرص المتاحة له من خلال القنوات الاقتصادية لكى يصبح الرجل القوى فى مصر، معرضة لخطر. ومن هنا أظهر نفسه بمظهر من تستبد به رغبة شديدة للقيام بدور الوسيط بيننا وبين الحكومة سعيا للتوصل إلى تسوية، يخشى ألا تتحقق عن طريق المفاوضات المباشرة، وله فى ذلك أسباب ليست غير معقولة. ولعله يثبت فائدته فى القيام بهذا الدور، ولكننى

لا أنوى استخدامه، اللهم إذا جاءت المبادرة من الجانب المصرى. وهو على علاقات ودية جدًا مع وزير الداخلية [فؤاد سراج الدين (باشا)] (انظر الفقرة ٧ فيما يلى)، وهناك احتمال مجرد بأن يستعين به الأخير إذا لم يتحقق تقدم عن طريق وزير الخارجية.

٤ ـ فيما يتعلق بسرى (باشا) وحسن يوسف (باشا): فالأول بعيد عن السلطة على الحظوة، والأخير سلبى إلى حد ما. وقد ظهر سرى أمامى بمظهر الرجل المعقول وأخبرنى بأنه مقتنع بأن الوفد يريد التوصل إلى اتفاقية معنا، ولكنه لم يذكر المدى الذى يعتقد بأن الوفد على استعداد للذهاب إليه لإجراء حل وسط. أما حسن يوسف فبوصفه رئيسا لديوان الملك، فهو فى الحقيقة لا يعدو أن يكون حلقة اتصال بين الملك والحكومة، وهو قطعا رجل القصر «الإمعة». وقد قال لى: إن كل شىء سيكون سهلا، بشرط أن نكون على استعداد للانفصال تماما عن الماضى (إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦) ومراعاة الكرامة المصرية فى السودان، ولكنه أبى أن يذهب إلى ما وراء هذه العموميات.

٥ ـ أما كريم ثابت فهو شخص مختلف كل الاختلاف. وهو قطعًا قوة داخل القصر، ويحوز ثقة الملك الكاملة. ولهذا السبب ولكونه داهية. فإن الوفد يستمع إليه، وبالتالى (يستمع) إليه كل شخص داخل النطاق السياسى. وهو مكروه جدا بسبب القوة التى يتوسم بها، وكذلك بسبب كونه لبنانيا. ومع ذلك، فمن الواضح أنه هو وسراج الدين وزير الداخلية، يرتبان لليوم الذى يتقاعد فيه النحاس (باشا). وقد اختار كل منهما الآخر باعتباره الرجل القوى على أى من جانبى حائط القصر ـ الحكومة.

٦ ـ وقد أعرب كريم ثابت عن الأمل فى التوصل إلى اتفاقية، وأكد الحاجة إلى عقدها مع النحاس. وقال: إننا سنجد أنه من الأيسر التعامل معه عن التعامل مع أى شخص سواه؛ لأنه فى نهاية حياته العامة، ولأن العواقب المترتبة على معاهدة، قد يتضح من الناحية العملية أنها غير سائغة، هى عواقب لا تزعجه. وكان كريم ثابت على قدر كاف من الصفاقة فأضاف قوله: إن صديقه سراج الدين يؤثر

كثيرا عقد المعاهدة مع النحاس، حتى لا يقع اللوم على خليفته بالنسبة لأى شرور ناجمة عن الاتفاقية. أما كيفية التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية، فلم يعرب كريم ثابت عن أى آراء بشأنها، ولكنه خرج عن طريقه ليؤكد المرة بعد المرة أن من الضرورى قيامى بامتداح الملك، وأشار إلى التوفيق الذى أحرزه الفيلد مارشال سليم فى هذا الصدد، وما ترتب على ذلك من تركه انطباعا طيبا للغاية فى نفس صاحب الجلالة. وتمشيا منه مع هذا الاتجاه فى التفكير، ألح فى أن يقوم الفيلد مارشال بعد زيارته المقبلة بتحرير خطاب شخصى إلى الملك يضمنه جوهر أحاديثه مع الوزراء المصريين والحجج التى ساقوها وردوده عليها؛ حتى يتأتى للملك أن يستخدم الحقائق المقدمة له فى أحاديثه المقبلة مع وزرائه، باعتبارها ثمرة ذهنه المتوقد ودرايته العسكرية.

٧ ـ أما سراج الدين (باشا)، فواضح أنه يفوق من حيث معقوليته الوزراء الثلاثة فى الحكومة الذين اجتمعت بهم، وهو مع ذلك رجل سياسة أولا وقبل كل شىء، وهو يشاطر الرأى القائل بأنه لابد من وجود اتفاقية ننفصل بموجبها عن الماضى، وتبقى مع ذلك ضمانا للدفاع عن مصر. ولابد مع ذلك من وجود بادرة على الجلاء. فعلينا أن نبقى، ولكن علينا أن نذهب. هذا فى اعتقادى الاتجاه العام لتفكير السياسى الملهم. فهم يقرون أمام أنفسهم بأنهم فى حاجة إلينا، ولكنهم لا يجرءون على القيام بذلك علنا. وهم يدركون الوضع الاستراتيجى لبلادهم، وأنهم لا يستطيعون الدفاع عنها، وأن الغرب أخف ضررا من الشرق، ولكنهم لا يدركون، ولن يدركوا أساليب التنظيم والإدارة فى الحرب العصرية، وإنه إذا أريد لنا أن نحميهم فيجب أن نبقى إذا لايسعنا أن نمضى ثم نعود. (وفى هذا الصدد أعتقد أن الملاحظات التى أبداها الفيلد مارشال سليم قد أتت أثرها لدى الذين وجهت إليهم، وهناك أمل ضئيل فى التوصل إلىَ اتفاقية على أساس الدفاع الجوى مع الاقتصار على جلاء القوات المقاتلة).

٨ ـ وهكذا أخبرنى سراج الدين بأنه لابد من إجراء قدر من الجلاء يكفى لإظهار أن الاحتلال قد انتهى، وأنه يتعين علينا الاحتفاظ برجال فنيين وإداريين يتخذون

شكل الفنيين المعارين، وأن أى معدات تستخدم ينبغى أن يكون ظاهرا أنها معدات مصرية، وأنها بالتالى جزء من القوة الدفاعية المصرية المشتركة. ولابد من أن يكون جوهر هذه القوة (مخصصا) للدفاع المصرى، ولابد من محاذرة وجود انطباع بأن هذه القوة هى مخفر أمامى لدفاع المملكة المتحدة أو للاستعدادات الغربية.

٩ ـ وعندما ذكرت له فكرة عمل ترتيب إقليمى أوسع، ربما ضم مثلا تركيا، أجاب قائلا: إنه إذا ورط هذا الترتيب مصر فى المساعدة على الدفاع عن تركيا، لن يصادف هذا الترتيب هوى فى بلاده.

١٠ ـ وفى الختام حذرنى سراج الدين قائلا: إنه لن تكون هناك تسوية حقيقية لمتاعبنا بدون اتفاق حول السودان، وقال: إن لهذا الأمر من الناحية العاطفية أهمية بالنسبة للمصريين مثل «الاحتلال». وهو يوافق موافقة تامة على أنه ليس لشىء ولا أحد أن يمنع السودانيين، متى ظفروا بالحكم الذاتى، من أن يقرروا مصيرهم الخاص، ولكنه يرى ألا ضرورة لقول هذا. وطبيعى أن موقفه هو الموقف النموذجى الحالى فى مصر، وهو أن تقول شيئا لنا، وتنشر شيئا مختلفا جد الاختلاف لتحصل على أفضل ما فى الناحيتين.

١١ ـ أما فيما يتعلق بالنحاس (باشا) ووزير خارجيته، فيبدو لى أن كليهما خاضع خضوعا تاما لتأثير شعاراتهما الخاصة المتعلقة بـ «الجلاء» و«وحدة وادى النيل». والأحاديث التى أجريتها معهما دارت فى أثناء زيارات مجاملة رسمية، وكل ما خرجت به من الناحية العملية هو أننى وافقت على مقابلة وزير الخارجية فى جلسة سرية يتم الاتفاق عليها رغبة فى معرفة إلى أى مدى نستطيع أن نذهب صوب الأساس اللازم للمفاوضات، غير أن الصحافة المحلية أعلنت فعلا عن هذه الحقيقة، بحيث يفترض أن أى أمل ضئيل قد يكون متاحا أمام نجاح المفاوضات المباشرة سيبقى عرضة للإفساد، بسبب النشر السيئ فى غير الوقت المناسب. وهناك احتمال كئيب يدركه المرء، ألا وهو أن جميع

ما يمكن أن أقوله فى هذه الأحاديث إنما يواجه خطر ملء عناوين الصحف فى اليوم التالى.

١٢ - ومع ذلك، لابد لى طبعا من دراسة الاقتراحات الخاصة بالمفاوضات المباشرة، ولا يسعنى إلا أن أرجو أن تكون حقائق الموقف الغليظة قد اتضحت أمام الوزراء المصريين بسبب الحوادث الأخيرة فى كوريا، وردود فعل الدول الكبرى تلقاء موقف مصر فى مجلس الأمن.

١٣ - فيما يتعلق بالسودان، كنت آمل أن أستطيع فصل هذا الموضوع عن موضوع الدفاع، ومعالجته فى مرحلة تالية، ولكن استحالة ذلك أمر يكاد يكون مؤكدا. ويلوح أن من المشكوك فيه جدا إمكان ذهابنا إلى أى شوط لكى نلتقى مع المصريين حول هذا الأمر، مع مراعاة رد الفعل لدى السودانيين فيما لو وافقوا على قدر أكبر من المشاركة المصرية فى مهمة الإشراف على عملية تقدم السودان صوب الحكم الذاتى. ويلوح لى أن مما يعد من الحقائق المقررة أن السودانيين سينفرون أشد نفور من هذه الخطوة، مما يؤدى إلى مظاهرات وأعمال عنف مادية لها من طبيعتها ما يعرض الإدارة لضغط شديد. ولهذا السبب، هو وأسباب أخرى كثيرة، أعتزم السير فى موضوع السودان ببطء شديد. ولكن لا يخامرنى أى شك فى أننا إذا رغبنا فى عقد اتفاق مع مصر، فسيكون علينا أن نقوم ببادرة، وأعتقد أن علينا جميعا بحث كيفية القيام بهذا على خير وجه»].

[٢]

وبصرف النظر عما كان يدور وراء الستار فإن علاقات القوى فى الساحة، وخصوصا الدور المتنامى للجماهير المصرية، راحت تفرض على الساحة حقائق لا سبيل إلى تجاهلها. والواقع أن أية حكومة للوفد بحكم نفوذه السياسى التقليدى الواسع كانت أكثر من غيرها قدرة على الاستجابة لحركة الجماهير، وخصوصا أن

الطلائع من مثقفيه كانوا فى صميم الحوار الفكرى والسياسى الفوار. الذى كان يجتاح مصر وقتها. وهكذا فإن حكومة الوفد تمكنت من اتخاذ قرارات لابد أن تحسب لها. فقد رفضت الاشتراك فى الحر بالكورية، ولم يخدعها علم الأمم المتحدة الذى رفعه الأمريكيون فوق قوات التدخل فى كوريا. فقد استغلت الولايات المتحدة فرصة مقاطعة الاتحاد السوفيتى لجلسات مجلس الأمن (وهى مقاطعة ندم عليها الاتحاد السوفيتى فيما بعد كثيرا) ثم استصدرت من مجلس الأمن فى غيابه قرارا بالتدخل العسكرى فى كوريا.

كذلك اتخذت هذه الحكومة موقفا سليما فى رفض مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط قدم إليها تحت هذا الاسم (.M.E.D.O منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط).

وقد ردت بريطانيا على هذه المواقف المصرية بعقد صفقة سلاح جديدة مع إسرائيل، وسارعت وزارة الخارجية المصرية تلفت نظر السفارة البريطانية فى القاهرة إلى أن هذا الاتفاق يعتبر انتهاكا من جانب بريطانيا لمعاهدة عام ١٩٣٦ التى نصت على أن **«المملكة المتحدة يجب ألا تساعد دولة تعتبر فى حالة حرب مع مصر»**(١).

ولم تتلق الخارجية المصرية ردا على هذا الاعتراض، ثم لم تلبث أن وجدت نفسها أمام تطور جديد؛ لأن الحكومة البريطانية قررت وقف إرسال شحنات من السلاح كانت مصر قد تعاقدت عليها، ودفعت بالفعل ثمنها. حين سألت الخارجية المصرية عن سبب ذلك قدمت إليها السفارة البريطانية مذكرة جاء فيها: «إنه بالنظر لخطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الأسلحة والمعدات فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيرا باستعراض التزامها بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية فى جميع أنحاء العالم، وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات. أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو البدء بتلبية احتياجات المملكة المتحدة، ثم تلبية ما تحتاج إليه البلدان المشتركة معنا

---

(١) نص برقية من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية منشورة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت رقم (٣٧).

فى ترتيبات دفاعية عملية. وفيما يتعلق بمصر فإن الحكومة البريطانية لن تكون قادرة فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن، وسوف يتعين علينا إلغاء رخص التصدير بما تم الوعد به فعلا. وربما سرى نفس الشىء على معدات الرادار والدبابات. أما فيما يتعلق بدبابات السنتوريون الست عشرة التى كانت جاهزة للتسليم، فقد تم إبلاغ العسكريين المصريين بأن عمليات تسليمها سوف يتعين وقفها. إننا نحتاج إلى المدافع لاستعمالنا الخاص، ولكن لما كان المصريون قد سددوا ٨٠٪ من ثمن هذه الدبابات فنأمل أن يكون فى الإمكان بحث ترتيب تسليمها فى أواخر العام(١)».

واستدعى «النحاس» (باشا) السفير البريطانى، وكان رئيس الوزراء المصرى فى حالة ضيق قائلا للسفير السير «رالف ستيفنسون»: إن قرار الحكومة البريطانية **«بوقف شحن أسلحة دفعت مصر ثمنها يعتبر قانونيا مصادرة لممتلكات مصرية».**

□

وكانت القوى الشعبية المصرية ـ وخصوصا تلك التى كانت منها حتى الآن على الحافة السياسية (جماعة الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وعدد من التنظيمات السرية التى ظهرت تحت الأرض فى القوات المسلحة) ـ قد سبقت الكل إلى بداية عمل مسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة قناة السويس، وتزايدت هذه العمليات لحد دعا الحكومة البريطانية إلى استنتاج أحد أمرين:

١ ـ أن تكون الحكومة عاجزة عن السيطرة على المشاعر الشعبية المصرية.

أو

٢ ـ أن تكون الحكومة المصرية فى موقف المشجع لهذه العمليات تلافيا لموقف بينها وبين المشاعر الشعبية الجارفة.

وكان واقع الأمر مزيجا من الاحتمالين.

---

(١) نص البرقية منشور فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٩ ، ٤٠).

وفى هذا المناخ الحافل بالنذر أصدرت الحكومة البريطانية تعليمات إلى قيادة الشرق الأوسط تطلب منها الاستعداد لكل الاحتمالات:

● احتمال السيطرة العسكرية الكاملة على منطقة قناة السويس ووضعها تحت حكم عسكرى بريطانى كامل.

● ثم احتمال الضرورة القصوى، وهى أن ينشأ عن هذه التطورات الخطيرة فى منطقة القناة وضع متفجر فى عاصمة مصر ومدنها الكبرى، وفى هذه الحالة **فإنه يتعين وضع خطة جاهزة لاحتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية.**

وبالفعل فإن القيادة العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط ما لبثت أن عرضت خططها لاحتمال الضرورة المباشرة فى منطقة قناة السويس، واحتمال الضرورة القصوى التى تصل إلى حد احتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية، وكان الاسم الرمزى لهذه الخطة الكبيرة لإعادة غزو مصر فى الواقع هو الاسم الرمزى «روديو» «RODEO»(١).

وقد كتب رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية فى ذلك الوقت، وهو الفيلد مارشال «مونتجمرى» بطل «العلمين» الشهير تقريرا قال فيه: **«إنه يرى احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا فورا، وإنه عندما كان فى باريس والتقى بالجنرال أيزنهاور قائد قوات حلف الأطلنطى** (ورئيس الولايات المتحدة فيما بعد) **وجد أنه هو ونائبه الجنرال «عمر برادلى» من أنصار احتلال مصر كلها فورا، وإن كان من الصعب عليهما أن يتقدما بمثل هذا الاقتراح رسميا إلى الحكومة الأمريكية!!**

---

(١) هو تعبير يقول عنه قاموس «أوكسفورد» الكبير أنه: «اصطلاح ظهر واستعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية قبل منتصف القرن التاسع عشر ويقصد به ثلاثة معان:

١ - جمع القطعان الشاردة من الماشية بقصد فرزها أو عدها أو فصلها أو فحصها.

٢ - مكان تساق إليه قطعان الماشية لأى سبب يدعو إلى ذلك.

٣ - ترويض الجياد الشاردة وإخضاع جموحها بما يجعلها صالحة للركوب!

تشابكت الحوادث، وتشابكت القوى، وتشابكت الاختصاصات والنوايا والمقاصد والخطط. ومع منتصف ١٩٥١ وصلت كل الأمور فى مصر تقريبا إلى طرق مسدودة. فالأطراف جميعا فى مواقف يصعب التوفيق بينها، ومطالبهم متناقضة، والتوفيق بينها صعب:

□ **الملك** الذى عرض على الإنجليز تحالفا استراتيجيا عسكرية وسياسيا ما لبث أن وجد أن خطته قد توقفت؛ لأن وزارة الخارجية المصرية بالموقف الصلب الذى اتخذه الدكتور «محمد صلاح الدين»، وأيده فيه «النحاس» (باشا)، قد وصلت بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

□ **والحكومة البريطانية** وممثلوها السياسيون والعسكريون فى مصر الذين عاندوا فى موضوع الجلاء عن مصر - من نظرة استعمارية ضيقة فات عليها الزمن بسبب اختلاف واختلال موازين القوى العالمية - ما لبثوا أن وجدوا الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور نشيط تحاول فيه فك عقد المفاوضات، لكن هذا الدور لم يكن يتفق بالضرورة مع المطالب البريطانية فى مصر. ولقد زاد عناد السياسة البريطانية حين أحست أن النشاط الأمريكى فى مصر يلقى ترحيبا وتشجيعا من جانب الحكومة المصرية، كما أنه يسعى لتحقيق أغراض لا تعتقد الحكومة البريطانية بسلامة نواياها أو بصحة أساليبها.

□ **والمصالح الراغبة فى عقد صفقة** تحاول الوصول إليها بطرق ملتوية وباتصالات خفية، لم تلبث أن وجدت أن حالة الهياج الشعبى تفسد عليها كل ما تحاول القيام به.

وهكذا كانت وزارة الخارجية المصرية فى مواجهة القَصر، وكان الأمريكيون فى مواجهة الإنجليز، وكان الشارع فى مواجهة مناورات القصور. وجرت محاولات لفك هذه العقد وفتح منافذ فى الحوائط المسدودة.

حاول القصر أن ينقل زمام إدارة المفاوضات من الدكتور «محمد صلاح الدين»

إلى غيره، ولكن «النحاس» باشا ـ بما تبقى فيه من جهد، وبما تبقى لديه من شكوك في القصر ـ رغم ظروف الهدنة الجديدة بين الاثنين ـ راح يؤيد وزير خارجيته. واتجهت الحكومة المصرية لإقناع الولايات المتحدة باتخاذ موقف نشيط في هذه التعقيدات كلها.

وأرسلت الحكومة الأمريكية إلى مصر وكيل وزارة خارجيتها المستر «روبرت ماكجي» في مهمة إلى القاهرة بتفويض سياسي واسع، ولم يستطع «ماكجي» أن يصل إلى شيء محدد، وإن كانت زيارته لمصر والنشاط الأمريكي الذي سبقها ولحقها قد أثارا شكوى متزايدة لدى الحكومة البريطانية، على مستوى مجلس الوزراء، وعلى مستوى هيئة أركان حرب الدفاع عن الإمبراطورية، فقد أحسوا أن هناك لعبة مزدوجة تجرى في مصر: **الحكومة المصرية تحاول إغراء الأمريكيين بالاقتراب، والحكومة الأمريكية تقترب على أي حال بسبب الإغراء المصري أو لغيره من الأسباب!!**

وكتب مستر «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطاني (وزارة حكومة العمال برئاسة «كليمنت آتلي») خطابا شديد اللهجة إلى نظيره الأمريكي مستر «دين أتشيسون» يتهم فيه الولايات المتحدة صراحة بأنها بما تتخذه في مصر من سياسات إنما تساعد على تأزيم الموقف بدلا من أن تساعد على حله، وأنها في الواقع تكرر نفس المنطق الذي اتبعته في إيران، والذي أدى إلى ضياع عبدان وإلى انهيار موقف شركة البترول البريطانية ـ الإيرانية، وإلى ظهور مهيج خطير معاد للغرب كله مثل الدكتور «محمد مصدق».

وقد بدأت الرسالة ـ وهي بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥١ ـ بالدخول في الموضوع مباشرة:

[« كما تعلم فإن مشكلة العلاقات الإنجليزية ـ المصرية تشغل بالنا هنا، وقد أزعجتني الدلائل التي تظهر أن هناك بعض الخلافات في الرأي بينكم وبيننا بصدد هذه المسألة. ونظرا لأني أشعر أن أي خلاف بيننا لابد من اجتنابه، فقد وجدت أنه من المفيد أن أكتب لك الآن لأطلعك على تفكيري،

وأرجو ألا يضايقك أن أعرض أفكارى بصراحة تامة فى هذه الرسالة الشخصية؛ لأنه بين الأصدقاء يمكن التحدث بصراحة. وأود أن أقول فى البداية: إن المشاكل بيننا بصدد مصر لا ترجع بأى شكل لنقص فى التعاون بين سفارتكم هنا، وبيننا أو بين سفارتنا فى واشنطن ووزارة الخارجية، أو بين سفارتينا فى القاهرة، بل على العكس أود أن أسجل هنا أن التعاون بيننا جميعا كان دائما وديا. وكان تبادل الآراء حرا تماما، ولهذا فإن الخلافات بيننا الآن قد تكون لها أسباب أعمق من التبادل العادى للآراء بصدد الشئون الجارية»].

ثم راح «هربرت موريسون» فى رسالته، بعد هذه البداية الصريحة، يتحدث إلى «دين أتشيسون» فى موضوع الخلاف بين الحليفين بصدد مصر، فتحدث عن «تمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦»، ثم تطرق إلى ما يتصور أنه يهم الولايات المتحدة فى الموضوع. فقال:

[« إن مصر ليست، ولن تكون أبدا، قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان من قبل دولة كبرى، وقد رأينا ذلك فى الحرب الأخيرة، ولاشك أننا سنراه مرة أخرى إذا نشبت حرب جديدة. ولكن مصر ليست هامة بذاتها فقط وإنما باعتبارها العنصر الرئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط كله. ولا أود أن أذكرك مرة أخرى بأهمية الشرق الأوسط فى الدفاع عن العالم الحر»].

ثم مضى «هربرت موريسون» يقول:

[«إننا سعداء جدا بأن يكون لدينا ببريطانيا قواعد للقاذفات الأمريكية، ولا نفهم لماذا يعترض المصريون على وجودنا لأسباب مماثلة فى بلادهم؟ ومع ذلك نحن لا نعرف إلى أى مدى هم مستاءون من وجودنا؟ إننا واثقون نتيجة لمحادثات كثيرة أجريناها مع كبار الشخصيات المصرية، وحتى مع أعضاء الحكومة الحالية أنهم بدرجة كبيرة أسرى دعاياتهم. إن هؤلاء الناس يدركون فى أعماق قلوبهم أنه يتعين علينا أن نبقى فى مصر بالرغم من أن بعضا منهم قد يأسف لذلك»].

وبعد أن شرح «هربرت موريسون» الحد الذى وصلت إليه المفاوضات توصل فى الختام إلى النتيجة التالية:

[« إن الحقيقة الواضحة هى أننا لا نستطيع أن نترك مصر كلية، وأستطيع أن أؤكد لك أنه ليست هناك حكومة بريطانية، مهما كان اتجاهها، يمكنها أن تفعل ذلك وتبقى فى الحكم. إننا لا نستطيع أن نرحل عن مصر لأننا نحتاج إليها، ونحن لانحتاج إليها لأنفسنا فقط، بل لأجلنا جميعا نحن المصممون على الدفاع عن العالم الحر. ولو اعترف المصريون بهذه الحقيقة لكان ذلك أفضل لهم، وإذا لم يعترفوا فإنه يتعين علينا نحن وهم، برغم ذلك أن نتحمل عواقب بقائنا. ومن الصعب التنبؤ على وجه الدقة بما ستكون عليه هذه العواقب، إلا أنها مهما كانت فلن تكون أسوأ من التخلى عن احتياجاتنا الجوهرية فى مصر وفقدان السيطرة على الجسر البرى إلى أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فهناك ـ فى رأيى على الأقل ـ فرصة أمامنا جميعا، وهى أننا إذا وقفنا فى جبهة حازمة موحدة ـ مع إظهار استعدادنا لتلبية الرغبات المعقولة لمصر ـ فإن رفضنا للانسحاب منها لن يكون فظيعا رغم كل شىء»].

ثم حدد «هربرت موريسون» مطلبه فى آخر فقرة من الرسالة:

[« وعلى أى حال وعند مواجهة هذه الحقائق فإنى أود أن أشعر أنه باستطاعتى الاعتماد على التأييد الأمريكى، سواء فى أسلوبنا فى التعامل مع المصريين أو فى مقاومة كل محاولات طردنا من مصر، سواء جرت فى مجلس الأمن أو فى أى مكان آخر. وسوف أشعر بالقلق لو أصبح لدى المصريين انطباع ـ كما حدث مع الإيرانيين فى الأيام السابقة من أزمة البترول الإيرانى ـ بأن الولايات المتحدة تقف ضدنا، وأنهم يستطيعون الاعتماد عليها»].

وتظهر نصوص الرسائل المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذه الفترة أن الرسائل العاتبة أو الغاضبة لم يقتصر تبادلها على السياسيين أو الدبلوماسيين وحدهم، وإنما تعدت ذلك النطاق، ووصلت إلى شبه مشادة على

الورق بين رئاسة هيئة الدفاع الإمبراطورى فى لندن ورئاسة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن، التى بدأت تجس النبض فى هذه الظروف فى **اقتراح جديد، توصلت إليه وطرحته على البحث، وهو يقضى بتدويل منطقة قناة السويس. (هكذا بعد خطط الإيجار والسلخ ـ جاءت فكرة التدويل).**

□

وتحت ضغوط شعبية استحالت مقاومتها أو احتواؤها، وأمام مناورات إحراج من جانب القصر بدت مقاصدها واضحة، وبعد محاولات أمريكية لم تستطع أن تصل إلى شىء مع إنجلترا، اتخذ «النحاس» (باشا) قرارا بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦. ووقف فى مجلس النواب يقول كلمته المشهورة «بأنه من أجل مصر وقع المعاهدة ومن أجل مصر ألغاها». كانت حكومة الوفد تقدر أنها، بقرار إلغاء المعاهدة، قد كسرت كل الحوائط المسنودة، وطرحت معادلة جديدة لصياغة الموقف كله.

لكن السلطات البريطانية كانت مستعدة لهذا الاحتمال ضمن خططها لمواجهة المدى القصير، أو خططها لما هو أبعد منه على أساس الخطة «روديو».

وفى الوقت الذى كانت فيه الجماهير المصرية تتظاهر تأييدا لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وفى الوقت الذى ارتفعت فيه شعبية حكومة الوفد، إلى أقصى ما وصلت إليه منذ تولت الحكم من جديد فى بداية عام ١٩٥٠، فإن السلطات البريطانية أقدمت على خطوتها التالية. وكانت الخطوة البريطانية التالية هى تحديد كميات البترول التى تصل إلى القاهرة والدلتا والإسكندرية. كانت مصادر البترول المصرى كلها على خليج السويس، تحت سيطرة الشركات البريطانية، وفى حماية قوات قاعدة قناة السويس. كما أن مصفاة التكرير الكبرى كانت فى مدينة السويس ذاتها، وهى الواقعة فى نطاق القاعدة، وهكذا كان التحكم فى إمداد البترول سهلا بالنسبة للسلطات البريطانية. وحين بدأت الخطوة البريطانية الأولى بتحديد كميات البترول القادمة من منطقة قناة السويس إلى مواقع الإنتاج ـ بل والحياة فى مصر ـ فإن الضغط البريطانى أصبح محسوسا، وأصبح الموقف كله خطيرا.

وحاول القصر، وحاولت الحكومة مع سفارة الولايات المتحدة فى القاهرة لكى تتدخل لدى الإنجليز، لكن الإنجليز كانوا هم الذين يملكون مفتاح الموقف عمليا، وراحت درجات الخطر تتصاعد بسرعة مخيفة:

نشطت المقاومة الوطنية ضد معسكرات الاحتلال، وردت القوات البريطانية بعمليات قمع وحشية ضد المدنيين فى عواصم القناة وفى قراها.

وقررت الحكومة المصرية سحب كل العمال المصريين من العمل فى قاعدة قناة السويس، وصدرت الأوامر إلى وحدات من الجيش البريطانى بالعمل فى مجالات النقل والتخزين والتفريغ والاتصالات، وأصبح وجودها فى الشوارع استفزازا لا يطاق نتج عنه وضع متفجر.

وأحست السلطات البريطانية أن البوليس المصرى لا يقوم بدوره. وطبقا لخطة الاستعداد لاحتمالات المدى القصير، فإنها قررت طرد البوليس المصرى من بعض المواقع الحساسة، وشمل ذلك طرد بلوكات النظام المصرى من معسكراتها فى الإسماعيلية، وأصدر إليها وزير الداخلية الأستاذ «فؤاد سراج الدين» أمره بالمقاومة إلى آخر طلقة وإلى آخر رجل. ووقعت مذبحة الإسماعيلية، ولم تمض ساعات حتى كان رد الفعل الشعبى الجارف قد اتخذ شكلا بالغ الخطورة فى القاهرة. فقد جاء يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ فإذا العاصمة شعلة من نار فى حريق القاهرة المشهور. ومساء ذلك اليوم صدرت أوامر هيئة أركان حرب القوات البريطانية إلى الجنرال «أرسكين» القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة بأن يكون مستعدا لوضع الخطة «روديو» «RODEO» (احتلال القاهرة والإسكندرية والدلتا) موضع التنفيذ إذا ما صدر له الأمر بذلك(١).

---

(١) كل الوثائق المتعلقة بالاتصالات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المفاوضات، وكذلك كل الوثائق الخاصة بموضوع وقف البترول عن القاهرة والإسكندرية والدلتا بعد إلغاء المعاهدة، وكذلك كل الوثائق المتعلقة بالخطة «روديو» «RODEO» منشورة بالكامل فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٣).

ويلفت النظر فى هذه الفترة أن الحكومة الفرنسية كانت على اتصال دائم خلال هذه الأحداث بالحكومة البريطانية، بل وأظهرت استعدادها للاشتراك معها فى إطار خطة للتدخل العسكرى فى مصر؛ لأن فى المشكلة برمتها عنصرا يهمها على وجه التحديد. فإذا كانت بريطانيا مهتمة بالقاعدة، فإن فرنسا مهتمهة بشركة قناة السويس. ووصلت إلى أبعد من ذلك حين اقترحت إرسال عدد من القطع البحرية من الأسطول الفرنسى إلى بورسعيد، وإلى بحيرات قناة السويس، لتكون جاهزة لكل ضرورات حماية الفرنسيين العاملين فى القناة بالتعاون مع القيادة البريطانية للشرق الأوسط!

[٤]

احترقت العاصمة بينما كانت كل أطراف الحكم فى مصر لاهية بهمومها أو شئونها الخاصة.

كان القصر الملكى مشغولا يومها باحتفال يقوم فيه الملك «فاروق» بتقديم ولى عهده الوليد إلى ضباط جيشه. وقد كان مقررا أن يجتمع حوالى خمسمائة ضابط من الجيش فى ساحة قصر عابدين، ثم يخرج إليهم الملك حاملا وليده الجديد فيقدمون له التحية، ثم يدخلون إلى القصر لتناول الغداء على مائدة الملك. وبينما القاهرة تحترق كانت مراسم الاحتفال تجرى على النحو المقرر لها.

وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم لم يكن «مصطفى النحاس» (باشا) قد خرج من غرفة نومه بعد.

وحتى الساعة الحادية عشرة، لايبدو أن الرجل الأقوى فى الوزارة - والأذكى أيضا - وهو «فؤاد سراج الدين» (باشا) وزير الداخليةَ المسئول عن الأمن قد تلقى صورة كاملة عما يجرى. فقد كان لايزال فى بيته مشغولا بشىء آخر.

وحين تنبهت كل أطراف الحكم إلى ما يجرى كانت الأمور قد تجاوزت حدودها وحدودهم. وطلبت الحكومة من الملك تدخل الجيش للسيطرة على الموقف فى

القاهرة، وماطل الملك ثم وافق، وفى المساء اجتمع مجلس الوزراء لإعلان الأحكام العرفية، وبعد ساعة واحدة تلقى «النحاس» (باشا) من القصر خطاب إقالة وزارته من الحكم.

كان حريق القاهرة هو اليوم الذى يمكن اعتباره النهاية التاريخية للنظام الملكى فى مصر وللقوى الاجتماعية والسياسية التى تعاونت معه، ابتداء من تطبيق دستور ١٩٢٣ وحتى يومها. ولكن النهاية الفعلية للنظام لم تجئ إلا بعد ذلك بستة شهور صباح يوم ٢٣ يوليو(١). وفى هذه الشهور الستة ما بين حريق القاهرة وقيام الثورة لم يكن يظهر من تصرفات عناصر النظام كلها أنها فهمت شيئا أو تعلمت شيئا من كارثة الحريق. لقد حصرت نظرتها إليه فى المنطق البوليسى وحده، وأغفلت ما عداه. وهكذا فإن وزارة «على ماهر» التى تولت الحكم بعد إقالة «النحاس» ركزت همها فى البحث عن «**الفاعل**» فى جريمة الحريق. وجرى تبادل الاتهامات، وراح كل طرف يلقى المسئولية على غيره من الأطراف، دارت عمليات اعتقال واسعة، ونصبت تحقيقات ومحاكمات. لم يدرك أحد أنها نهاية النظام، ولم يحاول أحد، حتى مجرد محاولة، إنقاذ ما يمكن إنقاذه فى الدقائق الباقية من الساعة الحادية عشرة قبل أن يبدأ يوم جديد.

وحاول «على ماهر» مستعينا بالولايات المتحدة وسفيرها فى القاهرة «جيفرسون كافرى» أن يقنع الإنجليز بالتفاوض معه، بمنطق أن الوصول إلى نتيجة سريعة فى المفاوضات، كفيل بتدارك الموقف وتهدئة الخواطر، وكبح جماح الشيوعيين الذين اعتبروا مع عدد من العناصر الراديكالية الأخرى مسئولين عن عملية التهييج التى أدت لحريق القاهرة. ولم يكن القصر على استعداد حتى ليترك لـ«على ماهر» فرصة أن يجرب منطقه. وفى اليوم الذى كان مقررا أن يلتقى فيه «على ماهر» بالسفير البريطانى ليطلب إليه فتح باب المفاوضات، صدرت جريدة «أخبار

---

(١) كل الوثائق المتعلقة بهذه الفترة في مجال السياسة الداخلية والخارجية منشورة بنصوصها الكاملة فى الملحق الوثائقى لهذا الكتاب تحت أرقام (٣٧ـ ٣٨ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٥١ ـ ٥٧ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧).

اليوم» (**وهى يومها جريدة القصر والمعبرة عنه**) تقول فى صفحتها الأولى أن السفير البريطانى السير «رالف ستيفنسون» قد أجل موعده مع رئيس الوزراء المصرى؛ لأنه أصيب بنوبة انفلونزا طارئة. وكان التأجيل فى الواقع بناء على طلب القصر الذى أخطر السفارة بأن وزارة «على ماهر» سوف يجرى استبدال وزارة أخرى بها خلال أيام، وأنه من الأفضل تأجيل المفاوضات حتى تجىء الوزارة الجديدة.

□

وفى أوائل مارس تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة «أحمد نجيب الهلالى» (باشا)، وكان «الهلالى» (باشا) من أكفأ الساسة المصريين وأكثرهم مقدرة، وقد تصور القصر أن «الهلالى» (باشا) أنسب لمواجهة الموقف المتدهور، خصوصا بعد أن تمكن من أن يفرض عليه عددا من رجاله المعروفين بولائهم للملك.

وكانت لـ «الهلالى» (باشا) نظرية فى مواجهة الموقف الحرج ، أعلنها تحت شعار «**التطهير أولا ثم التحرير**». كان «الهلالى» يدرك مدى الفساد الذى تغلغل فى كل الحياة السياسية المصرية، وكان اعتقاده أن مصر لاتستطيع مواجهة الإنجليز إلا بعد تنظيف البيت المصرى من الداخل. وهكذا فإنه بدأ سياسةمن التحقيق فى وقائع الفساد، وفى نفس الوقت راح يجرب بهدوء محاولة اتصال غير متسرع مع السفير البريطانى. وكان السفير الأمريكى المستر «جيفرسون كافرى» مقتنعا بأن وزارة «الهلالى» تمثل فرصة أخيرة للإنقاذ فى مصر. واستطاع «الهلالى» أن يجرى اتصالات مع كل القوى فى السودان عن إدراك بأن حل معضلة السودان يصبح سهلا إذا اتفقت مصر مع كل العناصر المؤثرة فى السياسة السودانية، وأولها السيد «عبدالرحمن المهدى» (باشا) زعيم طائفة الأنصار. وكانت المشكلة الوحيدة فى ذلك الوقت هى مشكلة التاج المصرى، فإن السياسة المصرية كانت قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن الكلام عن وحدة وادى النيل، والإصرار عليها، مطلب لا يمكن تحقيقه. وتواضعت مطالبها إلى درجة أن قبول السودانيين الرمزى بالتاج المصرى أصبح كافيا لحل كل الأشكال. لكن التاج المصرى بالتحديد، وبما كان يمثله فى تلك

الظروف، كان النقطة التى يتخوف منها السودانيون نتيجة لما يرونه فى مصر، **ففى تلك الأحوال والظروف لم يكن التاج رمزا لوطن، وإنما تحول ليصبح مهانة له!**

□

وحاول القصر، وحاول الإنجليز، وقبل «الهلالى» توسيط «نورى السعيد» (باشا) رئيس وزراء العراق فى مشاكل المفاوضات. وفى الحقيقة فإن وساطة «نورى السعيد» كانت قد بدأت فى أواخر عهد حكومة الوفد. كان «نورى السعيد» مهتما بالمفاوضات لسببين: أولهما: أن نتائج المفاوضات بين مصر وبريطانيا سوف تكون هى النموذج فى محاولة العراق للتفاوض مع بريطانيا بشأن مصير المعاهدة البريطانية ـ العراقية، المعقودة بين البلدين سنة ١٩٣٠. والسبب الثانى: أن «نورى» (باشا) كان شديد الاهتمام بفكرة الدفاع المشترك، وهى الفكرة المطروحة لترتيب أوضاع المنطقة بدلا من الاتفاقيات الثنائية القديمة. وحاول «نورى» (باشا) أن يتوسط واتخذت المفاوضات فى تلك الفترة طابعا شبه عربى.

وبإدارة «الهلالى» (باشا) لعملية التفاوض، وبالضغط الأمريكى على بريطانيا، وبالمشاركة العربية فى قضية الدفاع المشترك، توصلت المفاوضات إلى نتيجة معقولة فى ظاهرها. فقد تلقى «الهلالى» (باشا) مذكرة من الحكومة البريطانية «باستعدادها لمناقشة موضوع الجلاء عن مصر، إذا ما أمكن التوصل بالمفاوضات إلى ترتيبات دفاعية تكفل أمن المنطقة واستعدادها لمواجهة أى عدوان خارجى عليها».

ولكن المفاوضات بعد ذلك تعثرت، ولم تستطع أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

□

ثم اكتشف «الهلالى» (باشا) أنه لايستطيع أن يرفع شعار التطهير إلى مداه لأن تحقيقات الفساد وصلت إلى أبواب القصر، وبدأت تمس عددا من رجاله وأصدقائهم. وبدأ «الهلالى» (باشا) يشعر أن القصر يتآمر عليه. بل وأكثر من ذلك

راودته شكوك بأن القصر يرتب لاغتياله. ووصلت الأمور إلى درجة أنه ـ طبقا لروايته[1] ـ تلقى معلومات مؤكدة بأن «الحرس الحديدى» ينوى إطلاق النار عليه، بينما هو يؤدى صلاة الجمعة اليتيمة بمسجد «عمرو بن العاص». ويومها خرج «الهلالى» (باشا) من صف الجنود الذين كانوا يحرسونه داخل المسجد، ووضع نفسه وسط المصلين متصورا بذلك أنه سيفسد خطط المستعدين له بالمسدسات. ومن المحتمل أن «الهلالى» (باشا) كان متشائما فى مخاوفه، فربما لم يكن هناك ما يدعو لاغتياله، إذ كانت هناك طرق أسهل لإزاحته عن الحكم.

وفى يوم ٧ يوليو ١٩٥٢ نشرت الصحف البريطانية تفاصيل قصة غريبة، كانت «الديلى اكسبريس» إحدى هذه الصحف، وقد نشرت القصة نقلا عن مراسل لها فى جنيف وجاء فيها ما يلى النص:

[«تآمر أغنى أغنياء مصر ليطرد حكومة الهلالى، وكلفته العملية مليون جنيه دفعها لممثلين عن الملك فاروق أثناء اجتماع جرى بينهم فى جنيف.

والرجل الذى يعمل من وراء الستار هو أحمد عبود (باشا)، الذى تقدر ثروته بمبلغ ٢٠ مليون جنيه. فهو يملك شركات سفن ومصانع ومساحات كبيرة من الأراضى يزرع معظمها بقصب السكر، الذى يملك عبود (باشا) احتكار صناعته.

والحقيقة أن احتكار عبود (باشا) للسكر هو مصدر كبير للمال، وعندما علم أن حكومة الهلالى تفكر فى إرغامه على دفع ضرائب على أرباحه من السكر قرر طردها. وأدخل عبود فى مؤامرته إلياس أندراوس (باشا) المستشار الاقتصادى للملك، والذى يدير عددا من الشركات الكبرى. كذلك أدخل عبود فى المؤامرة أحد أصدقاء فاروق فى لعب البوكر، وهو كريم ثابت الصحفى اللبنانى السابق ووزير الدولة الجديد فى الوزارة التى أعقبت وزارة الهلالى،

---

(١) رواية الهلالى (باشا) نفسه فى وقتها لى أثناء مقابلة بيننا جرت فى بيته فى المعادى فى شهر يونيو ١٩٥٢، وقد حضرها زوج كريمته الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة فيما بعد.

وكذلك دخل معهم صاحب جريدة المصرى المليونير محمود أبو الفتح الذى جمع ملايينه من تجارة الورق فى السوق السوداء فترة الحرب والذى يؤيد حزب الوفد.

وقد اتصل كريم ثابت وإلياس أندراوس بجيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة؛ وأبلغوه أن فرص نجاح خطط تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط سوف تزداد، إذا ما مارس الضغط على فاروق وأقنعه بطرد الهلالى. وقد استمع لهم جيفرسون كافرى ولكنه لم يتحدث مع الملك، وبدلا من ذلك أبلغ حسونة (باشا) وزير خارجية الهلالى بالأمر. وهكذا أخذ الهلالى علما بالأمر وقدم استقالته فورا.

وطلب القصر من سرى (باشا) أن يؤلف وزارة فى الحال إلا أن تأخيرا حدث فى تأليفها؛ لأن الملك فاروق كان يريد أن يشترك فيها مرتضى المراغى (أحد رجال القصر)، ولكن المراغى رفض أن يعمل مع سرى.

وتسبب التأخير فى قلق القصر فطلب من بهى الدين بركات (باشا) (أحد المستقلين) أن يؤلف الوزارة، ولكن عبود وبقية المتآمرين اتصلوا تليفونيا بالقصر الملكى، وقالوا إن أى تأخير فى تشكيل الوزارة يسبب اضطرابا، وأن الغوغاء بالقاهرة قد يتسببون فى خلق المتاعب.

ولم يكن بركات (باشا) قد انتهى من تشكيل وزارته بعد، وكانت قائمة وزراء سرى (باشا) جاهزة فى القصر»].

وكانت الأنباء التى نشرتها الصحف البريطانية عن مؤامرة إسقاط «الهلالى» تعتمد فى أساسها على تقرير للسير «رالف ستيفنسون» السفير البريطانى فى مصر.

وفى كل الأحوال فإن ما أشارت إليه الأنباء الصحفية والتقارير الدبلوماسية أصبح أمرا واقعا، حين أعلن عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة «حسين سرى» (باشا)، دخلها «كريم ثابت» (باشا) وزيرا للدولة.

وأقفلت ملفات التحقيق فى قصص فساد الحكم التى كانت رائحتها تزكم الأنوف.

□

وكان للسفير الأمريكى «جيفرسون كافرى» رأى مؤداه: أن الإنجليز بعنادهم ساعدوا القصر على إسقاط حكومة «الهلالى» (باشا). وتضايق السفير البريطانى من اتهام زميله الأمريكى، وكتب إلى حكومته فى ٣ يوليو ١٩٥٢ تقريرا يقول فيه:

[«١ـ لقد أصابنى السيد كافرى بخيبة أمل، فيبدو أنه غير راغب فى اتخاذ أى إجراء شديد لأنه يعزو سبب سقوط وزارة الهلالى إلى فشلنا فى استئناف المفاوضات. ومعنى ذلك ببساطة هو أنه إذا اقتنعت وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الرأى، فإن الأمريكيين لن يؤيدوننا فى مصر، إلا إذا كنا على استعداد للاعتراف بلقب الملك فاروق. فإذا كان ذلك هو الوضع. فإنى أظن من الأفضل أن نواجه الخارجية الأمريكية بصراحة بأسرع ما يمكن، وعليك لذلك أن تقتنص أقرب فرصة للتحدث مع المستر بايرود ـ ومع المستر آتشيسون عند عودته ـ وذلك وفقا للخطوط الآتية:

٢ـ يؤسفنى جدا سقوط حكومة الهلالى، وأخشى أنه بالرغم من أنه قد لايحدث تدهور مباشر فى الموقف الأمنى فى مصر، فإن تعيين سرى فى الظروف الحالية سيكون مقدمة لعودة الوفد. وقبل أن يحدث ذلك، سيقدم الوفد بلاشك بعض الوعود المطمئنة بما يعنى أنهم قد وعوا الدرس، وأننا نستطيع الاطمئنان إلى أنهم سيكونون معلقين فى التصرف. ولكنى لا أعلق أى قيمة على مثل هذه الوعود، وبالعكس من ذلك، يبدو لى أن الأمل الوحيد فى الوصول إلى تسوية مع مصر يتوقف على إقناع الملك أن مستشاريه يضللونه، وأن هناك حدودا لا يمكن أن نتجاوزها فى سبيل الوصول إلى تسوية.

٣ـ وفى اعتقادى أن كل الدلائل إلى أن سقوط الهلالى لم يكن سببه عدم التوصل إلى تسوية معنا، وإنما رفضه الموافقة على التصرفات السيئة لأشخاص مثل

أندراوس (باشا)، وكريم ثابت وعبود وقبول تآمرهم من وراء ظهره مع الملك. ولكن أيا ما كانت الحكومة التى تتولى السلطة فى مصر فإنه لا يمكن توقع أن نوافق على الاعتراف باللقب للملك فاروق فى وجه رفض السودانيين الاعتراف به ملكا لهم. وحتى لو كانت حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للاعتراف باللقب، فإن ذلك يكون إجراء عقيما لأن السودانيين سيرفضون وتكون النتيجة الوحيدة هى وقوع الاضطرابات فى السودان، ولن أسمح بأن يحدث ذلك.

٤ - فالبدائل المطروحة إذن هى: إما عدم الوصول إلى تسوية بيننا وبين مصر، ونحتفظ بوضعنا بأى ثمن وبالقوة، إذا لزم، أو أن يقبل المصريون نوع التسوية الذى نستطيع تقديمه لهم. وسيتذكر المستر آتشيسون أنه عندما كان فى لندن منذ عهد قريب شرحت له المدى الذى نحن على استعداد للوصول إليه لمقابلة التطلعات المصرية المشروعة، فيما يتعلق بالسودان، وكانت الاقتراحات التى عرضت عليه خطوطها العريضة حينئذ تعطى المصريين نصيبا كبيرا فى الإشراف على التطورات المقبلة فى السودان. وسيكون عليهم أن يستفيدوا من هذه الفرصة، إن أمكنهم ذلك. ولكن من العقيم أن نقدم اقتراحات من هذا النوع بشأن السودان، أو أن ندرس الشروط التى يمكن بمقتضاها أن نقبل بسحب القوات البريطانية، إلا إذا اقتنعنا بأننا سنتناقش مع حكومة مصرية لديها الرغبة والقدرة فى المفاوضة على أسس واقعية.

٥ - واحتمال وصول مثل هذه الحكومة إلى السلطة فى مصر ضئيل للغاية، إلا إذا أمكن إقناع الملك بتغيير موقفه. وهو بالتأكيد لن يفعل ذلك طالما هو يعتقد بأن هناك فرقا بين نهجنا ونهج الأمريكيين، وفى اعتقادى أن الأمل الوحيد فى أن يتحقق ذلك يكمن فى قيام حكومة الولايات المتحدة بإفهامه بكل قوة بأن إصراره الحالى على موضوع اللقب لن يؤدى إلا إلى كارثة له ولمصر. وقد لايستطيع الأمريكيون إقناعه بذلك، ولكنهم الوحيدون الذين لهم فرصة إقناعه حيث إنه مقتنع طبعا أننا متحيزون فى هذا الأمر. وإذا لم يكن الأمريكيون حتى

على استعداد لمحاولة إقناعه، فإنى لا أظن أن هناك أى فرصة لإقناعه على الإطلاق. وفى هذه الحالة لن يكون علينا إلا أن نقبل بحالة حصار طويل الأمد بكل ما يعنيه ذلك من أثر على قاعدتنا فى الشرق الأوسط، وعلى الرأى العام العالمى.

٦ - لذلك أرجو أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة نظرة أكثر واقعية للموقف فى مصر، وألا تتردد فى التدخل بكل قوة بهدف التوصل فى نهاية الأمر إلى التسوية التى نأمل فى تحقيقها جميعا».].

□

ولم تستطع وزارة «حسين سرى» أن تبقى فى الحكم أكثر من شهر واحد، فإن الرفض الشعبى لها كان قاطعا وكان مطلقا. ولم يجد الملك مفرا لتغطية الفضيحة غير أن يتوسل إلى «الهلالى» أن يعود لتشكيل وزارة جديدة. وتعهد له بأنه سوف يترك تحقيقات التطهير تصل إلى مداها، حتى وإن مست أقرب المقربين إليه. كما أنه يتعهد له بعدم تدخل مستشاريه فى السياسة، وكان أولهم بالطبع «إلياس أندراوس» (باشا) مستشاره الاقتصادى، و «كريم ثابت» (باشا) مستشاره الصحفى، و«أنطون بولى» (بك) الذى كان لقبه الرسمى فى ذلك الوقت «مدير الشئون الخاصة للملك». وكان اللقب فى حد ذاته معبأ بمعان تثير الشكوك!

وقبل «الهلالى» (باشا) تأليف الوزارة، وكان يعتقد أنه باستكمال مطلب التطهير يؤدى مهمة وطنية، وكان بعض أصدقائه[1] يشككون فى رغبة الملك فى الوفاء بما تعهد به وحاولوا إقناع «الهلالى» بمخاطر الوثوق بكلمة الملك «فاروق» فى أن يتركه

---

(١) فى مقابلة مع «الهلالى» (باشا) فى بيته بالعصافرة على شاطئ البحر، وبحضور الدكتور «محمود محفوظ» والأستاذ «فريد زعلوك» (باشا) وجه محمد حسنين هيكل إلى «الهلالى» (باشا) سؤالا عما إذا كان فى قرارة ضميره مقتنعا بالضمانات التى أعطاها له الملك لاستمرار التطهير، وكان رد «الهلالى» (باشا): «هيكل.. هل تريد منى أن أطلب من الملك التوقيع بكمبيالة على هذه الضمانات»!

يواصل محاولة التطهير، لكن «الهلالى» (باشا) كان يرى أن مخاطر الظروف المحيطة بمصر تفرض عليه على الأقل أن يحاول وأن يجرب.

□

وكان كثيرون قد قطعوا الأمل، ليس فى وزارة «الهلالى» وحدها، وإنما فى مصر كلها.

وكان السفير البريطانى فى القاهرة أول اليائسين من أن مصر يمكن أن يكون لها مستقبل، فليس فى انتظارها إلا الفوضى والضياع والتخبط والتآكل لألف سنة قادمة!

إن تقريرا سريا للسفير البريطانى إلى وزير خارجيته فى تلك الظروف كان أخطر وثيقة تشهد على العصر كله.

كتب السير «رالف ستيفنسون» يقول فى تقرير مطول ما نصه:

[«١ - إن التدهور التدريجى للأمن العام والنظام، وتطور الموقف السياسى المصرى منذ أن تولت حكومة الوفد السلطة فى يناير / كانون الثانى ١٩٥٠، وعلى وجه الخصوص السرعة المتزايدة لهذا الاتجاه، منذ الصيف الماضى، وصولا إلى أعمال الشغب فى القاهرة، وانهيار سياسة الوفد فى ٢٦ يناير / كانون الثانى الماضى، قد جعل الكثير من المراقبين ممن لهم معرفة جمة بالتاريخ المصرى يشعرون بالتشاؤم البالغ بالنسبة للمستقبل. وبالتمعن فى التقلبات القصيرة المدى فى الأحوال هنا، فلقد أخبرنى هؤلاء المراقبون أن كل هذه الأشياء إنما هى أعراض للانهيار التدريجى والسريع لمصر إلى حالة الإفلاس المالى والفوضى الإدارية، والحرب الأهلية المحتملة. وسيكون هذا متفقا كلية مع واقع التاريخ المصرى على مدى الثلاثة آلاف سنة الأخيرة.

٢ - وإننى لعلى اقتناع بأن هناك الكثير من الحقيقة فى هذه النبوءة المقبضة. ولذا فإن هذه لحظة مناسبة للنظر فيما إذا كان ينبغى لنا، فى حقيقة الأمر، ألا نتناول مشكلة مصر من وجهة نظر جديدة تماما. ولقد انبثقت سياستنا إزاء مصر حتى

الآن أساسا من تخطيطنا الدفاعى من أجل شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، والذى قام فى حد ذاته على افتراض أن مصر ستظل دولة مستقرة استقرارا معتدلا، وصديقة بشكل معقول. وعلى هذا الأساس فقد وجهت سياستنا نحو بلوغ اتفاق دفاعى تكون مصر به محور نظامنا الدفاعى فى هذا الجزء من العالم، مع إعطاء مصر فى الوقت نفسه كله ما باستطاعتنا أن نقدمه من دعم على أن الأحداث الأخيرة قد جعلتنى أتشكك فيما إذا كان أى من الافتراضين - الاستقرار المعتدل أو الصداقة المعقولة - قائما اليوم أو يحتمل له أن يسرى فى المستقبل.

٣ - وليس من الممكن فى هذه الأيام العثور على علاج ناجح لمثل هذه الأمور. فعلى الرغم من أن المساعدة الاقتصادية وحدهايمكن أن تفعل شيئا ما فى تقليل التوتر، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لعلاج جذور المتاعب، وهى جذور اجتماعية وسيكولوجية. والتدخل العسكرى وإعادة احتلال مصر، كيما يقام من خلالهما نظام إدارى أقوى مما يستطيع المصريون أنفسهم إقامته - نظام كرومرى آخر فى حقيقة الأمر - أمر مستبعد لعدة أسباب، سياسية وعملية على حد سواء. ولذا فإننا مضطرون فى الوقت الذى نمارس فيه نفوذنا الدبلوماسى والاقتصادى، ممارسة كاملة، إلى أن نقبع فى الدور غير المريح للغاية، وهو دور المراقبين، بينما تعمل قوى الانهيار والتمزق والفوضى على إعادة مصر تدريجيا إلى التبعية والدور غير الخلاق الذى ظلت تلعبه فى هذه المنطقة منذ بداية العصر الإسلامى.

٤ - كما أشعر بأنه من الضرورى التحذير من أنه لم يعد لدينا، فى رأيى، مبرر للاعتماد فى أى ظروف منظورة على موافقة مصرية لإعادة احتلال بريطانيا للدلتا واستخدامها كقاعدة فى زمن الحرب، بالرغم من أنه قد يمكن ترتيب تسهيلات فنية معينة، مثل استخدام وسائل الاتصالات. وألاحظ من الكتاب، رقم 644 COS (ME) الموجه من رؤساء الأركان إلى B.D.C.C (ME)، أنه يجرى الآن وضع خطط لتغطية كل من حالتى التعاون غير العسكرى المصرى (واحتماله -

كما أوضحت أعلاه ـ بعيد جدا) والعداء المصرى لنا فى زمن الحرب. ومن رأيى أن الحالة الراهنة للرأى العام المصرى هى أن علينا أن نأخذ فى حسباننا، فى الحالة الأخيرة، حدوث مقاومة عنيفة لأى محاولة للحصول بالقوة على التسهيلات التى نحتاجها فى الدلتا، وباستمرار الالتزام من ناحية القوات، «بإبقاء مصر عند أدنى حد» بدرجة أتصور أنها قد لا تكون مقبولة فى حرب كبرى، ولا سيما عند بدايتها. ومصر الآن تموج بالقلاقل وتغص بالعملاء وبمنظمات ذات طابع وطنى متطرف أو ثورى (وهى فى كلتا الحالتين منظمات معادية لبريطانيا)، بحيث إنه حتى لو نجحنا، وباستخدام قوة السلاح، وفى مواجهة مقاومة القوات النظامية المصرية، فى أن نعيد إرساء وجودنا فى الدلتا، فإننا سنواجه بطابور خامس نشيط للغاية، ومثير للمتاعب يتكون من المتعاطفين مع العدو. ولذا فلو كان تخطيطنا الاستراتيجى يقوم على أساس ثابت وواقعى فينبغى أن يكون الافتراض أننا سنستطيع، فور نشوب الحرب، أن نتحرك من مكان آخر، وأن نعيد تنشيط قاعدتنا فى منطقة قناة السويس، وليس أننا سنستطيع التحرك إلى الدلتا ذاتها، وأن نستخدمها استخداما كاملا كقاعدة، وفى كل الحالات، بدون قبول التزام باهظ للغاية ودائم بأن نفعل ذلك باستخدام القوة.

٥ ـ وإذا انتهينا، بكل تلك الأسباب، إلى استنتاج أنه لا يمكن لاستراتيجيتنا أن تقوم بعد الآن على أساس مصر، فسيكون من المهم بالدرجة الأولى أن نحجب مصر عن نفوذ قوى يمكن أن تكون معادية لنا، وسيكون هذا هو الهدف الغالب فيما يتعلق بعلاقاتنا بمصر. وأرى أنه هدف أكثر سهولة إلى متناولنا من أن نحاول بناء مصر ثانية على الوضع الذى كانت عليه من قبل، فى الوقت الذى يمنع عنا فيه السلاح الرئيسى الذى يمكننا من ذلك. ويبدو أنه لن يمكن للمشكلة السياسية المصرية أن تحل فى آخر المطاف إلا بطريقة من اثنتين: إما بحكم البلاد بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة قوة خارجية، أو بترك مصر تسير فى طريقها الخاص. وليس من الممكن التوصل إلى حل وسط بين هاتين الطريقتين، كما أوضحت ذلك بشكل متزايد التطورات منذ عام ١٩٣٦. على أنه، فى ظل البديل الثانى، فإن الهدف المحدود بحجب مصر عن النفوذ

المعادى قد يكون عمليا أكثر من ذلك المتعلق بتأمين الظروف الضرورية لنظام دفاعى يعتمد على هذا البلد.

٦ـ وليس لى أن أتقدم برأى عن تفاصيل التخطيط الاستراتيجى. على أن خط التفكير الذى فصلناه فيما سبق يقودنا إلى استنتاجين:

(أ) إن النظام الدفاعى للشرق الأوسط ينبغى أن يتركز فى منطقة الشمال الشرقى لمصر حيث تلعب إسرائيل ودول الشام أدوارا هامة، ويكون للأولى وضع رئيسى، وهذا قد يؤدى إلى اقتراح بنقل بعض قواتنا البرية المقاتلة تدريجيا إلى موقع، يمكن لها منه أن تتعاون مع الجيش الإسرائيلى، وأن تطور «بابا خلفيا» لخطوط الاتصال (مثل العقبة).

(ب) إنه ينبغى خلق ضمان آخر للسيطرة الغربية على قناة السويس، سواء بتدويل المنطقة أو خلاف ذلك، لتحل محل مفهوم القرن التاسع عشر الذى كان قابلا للتنفيذ، اعتمادا فقط على وضعنا المهيمن فى مصر ذاتها.

٧ـ ولذا فإننى أتقدم بالقول بأن الوقت قد حان لكى نضاعف من محاولاتنا الراهنة للتوصل إلى تسوية دفاعية مرضية مع مصر، خلال خطة محددة مرحلية (على أساس القوى الأربع) لكى نقيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أسس أكثر ثباتا عن تلك التى يوفرها المسرح السياسى المصرى، وهو ما يمكن لنا أن نرجع إليه وقت الحاجة. وفيما يتعلق بمصر فيجب أن يكون الغرض هو حجبها عن أى نفوذ معاد، والقضاء على أى خطر لإقامة الكتلة السوفيتية لوضع مهيمن هنا، وفى الوقت نفسه إقامة نظام جديد لمنطقة قناة السويس. إن أى دليل على أننا مستعدون للرجوع إلى مثل تلك الخطة البديلة، وأننا مستعدون بالفعل لعزل مصر كعدو محتمل يجب أن يكون له أيضا ميزة عرَضية باستثارة المصريين أنفسهم إلى قبول اتجاه أكثر واقعية إزاءنا، وهم لا يزالون مقتنعين بأنه لا يمكن لنا الاستغناء عنهم ـ وهى حقيقة تجعلهم متصلبين بصورة عمياء ـ وأى تصرف واضح يظهر عكس ذلك، قد يجعلهم يبدون مزيدا من الحرص على تسوية

مشاكلنا المشتركة، والتى يبدو لهم فى الوقت الراهن أننا نتحمل كل المسئولية عنها، ومن ثم تجلب علينا العار كله».].

□

ولم يكن هناك وقت للمحاولة أو التجربة، فإن الحوادث تجاوزت هذا كله حين تحرك تنظيم الضباط الأحرار بقيادة «جمال عبد الناصر» ليقلب نظام الحكم ويطرد الملك «فاروق» بعد إرغامه على التنازل عن العرش.

وبدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.